ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٣٣ - السنة الرابعة عشرة - ربيع الآخر ١٤٣٢هـ

نائب رئيس:
علاقتنا بالمملكة جيدة
تعززها الدبلوماسية البرلمانية

الاتحاد البرلماني العربي يدين جرائم النظام السوري بحق شعبه

حلم المسكن
بين الجهود الكبيرة للدولة والأسعار الملتهبة

ربط وزارتي الداخلية والخارجية آلياً وتقديم أقصى رعاية للمواطن بالخارج

الأعضاء يطالبون هيئة الطيران المدني بإنشاء مطارات داخلية

الموافقة على لائحة تنظيم مراكز الإرشاد الأسري

إطلالة

حزمة قرارات لمعالجة أزمة السكن

د. محمد المهنا

قطاع الإسكان من أهم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تحظى باهتمام الدولة بوصفه أحد أهم الوسائل لرفع وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتوفير الاستقرار الأسري والاجتماعي لهم.

ويمثل السكن في المملكة هماً وطنياً لزيادة الطلب عليه سنوياً، حيث تشير التقديرات إلى نمو كبير في الطلب على الوحدات السكنية، ويكفي للدلالة على ذلك عدد الطلبات لقروض صندوق التنمية العقارية حيث وصل عدد المتقدمين على صندوق التنمية العقارية بعد إلغاء شرط تملك الأرض عند التقديم إلى ١,٧ مليون طلب، خاصة وأن غالبية سكان المملكة هم من فئة الشباب، وبالتالي سيتضاعف الطلب خلال السنوات القادمة الأمر الذي يتطلب حلولاً عاجلة، وهو ما تنبهت له حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي بادر باتخاذ مبادرات وقرارات ستسهم - بإذن الله تعالى - في حل أزمة الإسكان حيث صدر أمره الكريم بتحويل الهيئة العامة للإسكان إلى وزارة ونقل مرجعية صندوق التنمية العقارية من وزارة المالية إلى وزارة الإسكان لتوحيد الجهود في هذا المجال في جهة واحدة، كما قرر - حفظه الله - ضمن حزمة الأوامر التي أصدرها العام الماضي لتحسين معيشة المواطن وزيادة رفاهيته تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليار ريال لوزارة الإسكان لتنفيذ ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في مختلف مناطق المملكة توزع على المواطنين وفق آلية تعتمدها الوزارة.

ومجلس الشورى هو صوت المواطن ويبحث عن رفاهيته وليس بساكن عن قضايا الوطن والمواطن بل يعمل على تلمس هموم المواطنين وحاجاتهم وقضاياهم الملحة، ومن هذا المنطلق تصدى لقضية السكن وأولاها جل عنايته واهتمامه بوصفها قضية وطنية تلامس كل مواطن، وبحثها من كافة جوانبها وأصدر بشأنها العديد من القرارات التي تحققت على أرض الواقع منها قيام صندوق التنمية العقارية بتوحيد مبلغ القرض المقدم للمواطنين في مختلف مناطق المملكة ورفع رأس مال الصندوق المدفوع ليصبح مائتي ألف مليون ريال، وزيادة مبلغ القرض العقاري إلى خمسمائة ألف ريال؛ لمواجهة تكاليف البناء المرتفعة، ودراسة وضع آلية للتعاون بين الصندوق، والمؤسسات المالية التجارية؛ لمنح تمويل إضافي لمن يرغب من مقترضي الصندوق؛ تحقيقاً لمصلحة المقترض والصندوق، والمؤسسات المالية التجارية، وإلغاء شرط تملك الأرض عند التقدم لطلب قرض من الصندوق.

كما قرر المجلس الموافقة على أنظمة الرهن والتمويل العقاري، ومشروع الهيئة العامة للإسكان التي تحولت إلى وزارة للإسكان حالياً، إلى جانب قراراه بإيقاف منح الأراضي بمساحات كبيرة، وقصر المنح على المواطنين الذين لم يمنحوا، وفي حدود ما يلزم للسكن، وفي مخططات صالحة للبناء، وتتوافر فيها الخدمات. كما يدرس مجلس الشورى حالياً مشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية ومن ضمنها الأراضي البيضاء المعدة للتجارة.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لحل هذه المشكلة إلا أن القطاع الخاص مطالب بدوره في هذا المجال خاصة شركات التطوير العقاري وشركات التمويل والبنوك من خلال إنشاء الوحدات السكنية وتقديم القروض للمواطنين.

ونحن في الشورى المجلة طرحنا هذه القضية عبر استطلاع لرأي الخبراء والمتخصصين في الشأن العقاري للتعرف على وجهة نظرهم حول أسباب المشكلة وسبل الحلول لها.

رئيس التحرير

المحتويات

تغطية 8

مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي يدين جرائم النظام السوري ضد شعبه

أدان المؤتمر الثامن عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الكويت - بمشاركة وفد مجلس الشورى برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ - جرائم النظام السوري التي يرتكبها ضد شعبه وطالب بإنهاء ذلك بشكل فوري وانتقال سلمي للسلطة.

كما نوه المؤتمر بجهود خادم الحرمين الشريفين في إشاعة الحوار وتبني فعالياته على المستوى الدولي وتناول في بيانه الختامي سبل دعم القضية الفلسطينية والتضامن مع العديد من الدول العربية في مواقفها حيال قضاياها الوطنية.

تحقيق 34

حلم المسكن بين جهود الدولة والأسعار الملتهبة

يعتبر المسكن من الضرورات الملحة للجميع على مدى مراحل عمر الإنسان المختلفة، ولا شك أن ارتفاع الأسعار عالمياً ومحلياً لسلع شتى جعل الكثيرين يتضررون منها، ولكن ارتفاع وتقلب الأسعار في مجال العقار بالمملكة له وضع خاص. و يمثل المسكن حجر أساس في بناء الأسرة الجديدة، ومن هنا كان عدم توفره أو ارتفاع سعره سبباً أساساً في تأخر الإقدام على الزواج وتأسيس أسرة وحياة جديدة.

فما هي الأسباب التي ساهمت في ارتفاع سعر المتر العقاري لا سيما في أراضي المدن الكبيرة، وما هي البدائل والخيارات التي من شأنها فتح فرص أكبر لتسهيل عملية تملك المسكن المناسب للمواطن؟

حوار 40

نائب رئيس البرلمان الروسي:

علاقتنا بالمملكة جيدة والبرلمانات دورها كبير

عبر نائب رئيس البمجلس الفدرالي الروسي إلياس أوما خانوف عن تقديره للمملكة العربية السعودية ولخادم الحرمين الشريفين على جهوده كقائد عربي مسلم، وقال إن علاقات بلاده بالمملكة جيدة وأن هناك تبادلاً للرأي مع مجلس الشورى حول دعوة الملك عبدالله للحوار بين أتباع الأديان.

ولفت إلى أن الزيارات المتبادلة بين المجلسين دعمت العلاقات بينهما وشكر المملكة على جهودها في خدمة الحجيج.

دراسة 50

الأخلاقيات المهنية في المجتمع والوفاء بها

لكل حضارة صفاتها وسماتها ومن ثم أخلاقياتها ومميزاتها ومرتكزات هذه الأخلاق ومصادرها، وتميز المجتمع الإسلامي بالعناية بالجانب الروحي وإعماله في مختلف جوانب الحياة، فقد ورد في القرآن الكريم كيف يتعامل الإنسان مع ربه ويعامل نفسه وأهله ومجتمعه وكيف يعمل لدنياه وآخرته، ومن ذلك الحفاظ على الضرورات الخمس لمقاصد الشريعة والتي تتمثل في حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال ففيها تتمثل مقتضيات الحياة السوية.

عضو مجلس الشورى د. محسن الحازمي يقدم دراسة عن هذا الموضوع .

تحت القبة

14

- قيام هيئة التحقيق والإدعاء العام بمهامها في القضايا وتوفير الدعم المالي والبشري لها
- تقارير عن العمالة الهاربة وسبعة أيام حد أقصى لاستلام تأشيرات الاستقدام
- الإسراع في إقرار نظام السياحة وتوفير وظائف لهيئة السياحة والآثار
- تشكيل لجنة للبدء في مخالفات نظام الاتصالات
- زيادة قبول الحالات المستعصية وتوفير متطلبات برامج الزمالة والتدريب في المستشفى التخصصي
- مطالبات بإصدار الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة
- تعديل بعض مواد مكافحة غسل الأموال والعمل على تعديل لائحته التنفيذية

إتجاهات

13

أ.د فالح الصغير

33

د. محمد الخنيزي

38

د. مفلح الرشيدي

43

عبداللطيف آل الشيخ

54

د. زيد الرماني

66

د. عبد الله العسكر

المشرف العام
د. محمد بن عبد الله الغامدي
الأمين العام لمجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبد الرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
على بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلمان

التصوير
سالم الحمدان
بسام البحر

ردمد
iss:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

قدم تعازيه للشعب الفرنسي

مجلس الوزراء يرحب بقرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن الشعب الفلسطيني

رحب مجلس الوزراء بالقرارات التي تبناها مجلس حقوق الإنسان في ختام دورته في جنيف بشأن حقوق الإنسان في عدد من الدول، مثمناً إدانته انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتماده قراراً حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومطالبته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم ومساندة الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة، إلى جانب إدانته لاستمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وقراره إنشاء بعثة تحقيق دولية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن تداعيات المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني.

جاء ذلك خلال الجلسة التي عقدها المجلس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - يوم الاثنين الموافق ١٤٣٣/٥/٣هـ، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وناقش المجلس مستجدات الأحداث وتطورات الأوضاع إقليمياً وعربياً ودولياً، مجدداً مواقف المملكة الثابتة منها، ومؤكداً حرصها ومؤازرتها لجميع الجهود المخلصة والهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار العالمي.

وأعرب المجلس عن استنكار المملكة البالغ للعمل الإجرامي الذي نفذه أحد الإرهابيين بمدينتي تولوز ومونتوبان الفرنسيتين، وراح ضحيته ستة مواطنين فرنسيين، مشدداً على موقف المملكة الرافض للإرهاب ولكل أعمال العنف التي تفضي إلى إزهاق أرواح الأبرياء، وعبر عن تعازي المملكة لحكومة وشعب فرنسا الصديق في هذا المصاب.

بعد ذلك استعرض المجلس جملة من الموضوعات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية والعلمية للمملكة، وأعرب مجلس الوزراء عن شكره وتقديره للحكومة التركية على قرارها إنهاء رسوم الإغراق المفروضة على صادرات المملكة العربية السعودية من البتروكيماويات ممّا يجسد مدى متانة وترابط العلاقات المميزة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا، ويؤكد أن ما تقوم به المملكة من

ممارسات تجارية متسق مع ما التزمت به في منظمة التجارة العالمية، كما أشاد المجلس بإنهاء كافة القضايا المرفوعة ضد منتجات المملكة من البتروكيماويات في الوقت الراهن.

ونوه بأعمال المنتدى والمعرض الدولي للبيئة والتنمية المستدامة الخليجي الثالث في جدة بمشاركة أكثر من ألف عالم وباحث ومهتم بالشأن البيئي.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

أولاً: بعد الإطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦٠/٧٣) وتاريخ ١٤٣٢/١٢/١٨هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ووحدة التحريات المالية بدولة هولندا للتعاون في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب الموقع عليها بتاريخ ١٤٣٢/٣/١٨هـ الموافق ٢٠١١/٢/١م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦٧/٨٤) وتاريخ ١٤٣٣/١/١٦هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة رومانيا لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل و(البروتوكول) المرافق لها الموقعين في مدينة (الرياض) بتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٢هـ الموافق ٢٠١١/٤/٢٦م وذلك بالصيغتين المرفقتين بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير البترول والثروة المعدنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأردني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين وزارة البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الأردنية الهاشمية في مجالات الجيولوجيا والتعدين والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

طالبت دمشق بتطبيق خطة عنان وأكدت تجنب التدخل العسكري

قمة بغداد تدعو إلى الوقف الفوري للعنف في سورية وتدين المجازر ضد المدنيين

طالب القادة والملوك والرؤساء العرب الحكومة السورية بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف والقتل، وحماية المدنيين السوريين، وضمان حرية التظاهرات السلمية لتحقيق مطالب الشعب في الإصلاح والتغيير المنشود والإطلاق الفوري لسراح كافة الموقوفين في هذه الأحداث.

ودعا القادة العرب في قرارات قمتهم الثالثة والعشرين التي عقدت بالعاصمة العراقية بغداد في التاسع والعشرين من مارس برئاسة الرئيس العراقي جلال طالباني إلى سحب القوات العسكرية والمظاهر المسلحة من المدن والقرى السورية وإعادة هذه القوات إلى ثكناتها دون أي تأخير.

وأكدوا على موقفهم الثابت في الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامتها الإقليمية وتجنيبها أي تدخل عسكري خارجي، والدعم القوي لمهمة المبعوث الأممي العربي المشترك الخاص بسوريا كوفي أنان لإطلاق حوار سياسي بين الحكومة وجماعات المعارضة السورية استناداً لما نصت عليه المرجعيات الخاصة بولاية هذه المهمة والتي اعتمدت من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة الصادر في فبراير الماضي.

ودان القادة العرب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في حق المدنيين السوريين، وطالبوا الحكومة السورية بالسماح بالدخول الفوري لمنظمات الإغاثة العربية والدولية لتمكينها من إدخال المواد الغذائية والدواء، والمستلزمات الطبية لإسعاف المواطنين المتضررين وتسهيل وصول هذه المواد إلى مستحقيها في أمان ودون أية عوائق.

وفد المملكة المشارك في القمة العربية ببغداد

ودعا القادة العرب المعارضة السورية بكافة أطيافها إلى توحيد صفوفها وإعداد مرئياتها من أجل الدخول في حوار جدي يقود إلى تحقيق الحياة الديمقراطية التي يطالب بها الشعب السوري.

وعلى صعيد القضية الفلسطينية وفيما يخص مبادرة السلام العربية أكد القادة العرب مجدداً على أن السلام العادل والشامل هو الخيار الإستراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل.

وعبر القادة العرب عن رفضهم كافة أشكال التوطين وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية والقرارات الشرعية الدولية ومرجعياتها ذات الصلة.

كما رحبوا بإعلان الدوحة فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية وما تم الاتفاق عليه بشأن تشكيل حكومة انتقالية من كفاءات وطنية مستقلة تنفيذاً لاتفاق القاهرة، وتعمل على التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، وإعمار غزة.

وأكدوا مجدداً على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأياً كان مصدره والعمل على مكافحته واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه الفكرية والمالية واعتباره عملاً إجرامياً مهما كانت دوافعه ومبرراته. وأكد القادة العرب الحرص على إنجاح الجهود الرامية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى مع الترحيب بالخطوات التي تم اتخاذها تمهيداً لعقد مؤتمر ٢٠١٢ حول إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية والدمار الشامل.

وأكد القادة العرب تضامنهم الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له ولحكومته بما يحفظ الوحدة الوطنية اللبنانية وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أراضيه مع توجيه التحية لصمود لبنان بجيشه وشعبه ومقاومته الباسلة في وجه العدوان الإسرائيلي المستمر عليه واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبناني في مواجهة العدوان الإسرائيلي عليه ضماناً لمستقبل لبنان واستقراره.

وأشاد القادة العرب بمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة اليمنية ونتائج الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز الرئيس عبد ربه منصور هادي وبالانتقال السلمي للسلطة.

نوه بجهود خادم الحرمين الشريفين في إشاعة الحوار وصيانة الأمن والسلم الدوليين

مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي يدين جرائم النظام السوري ضد شعبه ويدعو إلى انتقال سلمي للسلطة

صورة جماعية لرؤساء البرلمانات مع سمو أمير الكويت

نوه المؤتمر الثامن عشر للاتحاد البرلماني العربي بجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله- في مجال إشاعة الحوار وتبني فعالياته على المستوى الدولي مما يمكن من إيجاد الأجواء الإيجابية التي تخدم كرامة الإنسان وتصون الأمن والسلم الدوليين.

وعد المؤتمر إنشاء مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في العاصمة النمساوية فيينا حلقة في الجهود الدولية الحثيثة لمنع وتجريم ثقافة الكراهية وبث الطائفية والتحريض على العنف باعتبارها تشكل تربة صالحة لنمو الإرهاب واستشرائه.

وثمن المؤتمر في بيانه الختامي في نهاية أعماله التي استضافتها دولة الكويت بحضور رؤساء ١٨ مجلساً تشريعياً، في مقدمتها مجلس الشورى برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ موافقة الأمم المتحدة على تأسيس مركز دولي لمكافحة الإرهاب الذي دعا لإقامته خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله-.

وأدان الاتحاد البرلماني العربي الجرائم التي ترتكب بحق الشعب السوري مما أدى إلى وقوع الآلاف من القتلى والجرحى المدنيين وعشرات من المعتقلين والجرحى، ودعا إلى وقف أعمال العنف والقتل وإلى انتقال سلمي للسلطة.

كما دعا المؤتمر إيران إلى الكف عن التدخل بالشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد المؤتمر أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى للأمة

في كلمته أمام المؤتمر أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن المملكة العربية السعودية تتابع بقلق بالغ وأسف شديد الأوضاع في الجمهورية العربية السورية الشقيقة وتزايد أعمال العنف ما أدى إلى سقوط القتلى والجرحى الأبرياء من الشعب السوري الشقيق.

كما نوه معالي الدكتور آل الشيخ بالمصالحة الفلسطينية التي تمت مؤخراً بين الأشقاء الفلسطينيين في دولة قطر الشقيقة، متمنياً أن تكون هذه المصالحة نهاية تامة لعهد التنافر والشقاق بين الأشقاء، وبداية جادة لعهد الوحدة والتكاتف وتوحيد الكلمة في وجه الكيان الصهيوني الغاصب.

وقال معاليه في كلمته إن الأمة العربية والإسلامية تعيش اليوم تحديات داخلية وخارجية، فالأزمة المالية العالمية ومشكلات الطاقة والبطالة وأزمة التعليم وتوفير البيئات الصحية المناسبة، وتوفير فرص العمل، قضايا مهمة يجب التعامل معها بكل جدية

وشفافية، وتتطلب منا اتخاذ قرارات شجاعة لتلبية توجهات قياداتنا وتحقيق مطالب مواطنينا.

وعدّ معالي رئيس مجلس الشورى المؤتمر من أهم التجمعات البرلمانية الإقليمية لكونه يبني قاعدة متينة من التواصل والحوار والتنسيق في ظل ظروف اقتصادية وسياسية غير عادية نتيجة للحوار الفكري والثقافي والسياسي الذي تشهده المنطقة مما يجعل التعامل معها بحكمة وعقلانية أمراً في غاية الأهمية.

وأبرز معاليه في كلمته جهود مجلس الشورى في استضافة الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين الذي اختتمت أعماله في الرياض مؤخراً، لافتاً النظر إلى أن المملكة العربية السعودية، بصفتها الدولة العربية الوحيدة التي تتمتع بعضوية هذا التجمع الدولي الكبير، تشعر أنها تمثل الأمة العربية جمعاء وتحمل هموم الأمتين العربية والإسلامية وقضاياهما في كل المحافل الدولية.

وأعرب في ختام كلمته عن تهنئته لرئيس مجلس الأمة الكويتي الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز السعدون بمناسبة فوزه في الانتخابات البرلمانية التي أجريت مؤخراً ورئاسته للمجلس في دورته الحالية.

العربية، داعياً إلى ضرورة إيجاد الحل العادل والشامل للقضية على أساس القرارات الدولية بما يحفظ للشعب الفلسطيني حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وأكد المؤتمر أن كل ما قامت به إسرائيل من انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني يتسم بالعنصرية تجاه الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية والتاريخية.

ودعا الدول العربية إلى تفعيل المقاطعة العربية للكيان الصهيوني واتخاذ مواقف صارمة ضد الدول التي تساند وتؤمن له الحماية والدعم السياسي والعسكري والمالي، مناشداً المنظمات الدولية والإقليمية العمل على حماية القدس وهويتها.

المؤتمر يدعو إيران للكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون

وأكد البيان الختامي تضامنه مع المملكة المغربية فيما يتعلق بمدينتي سبتة ومليلة المغربيتين وأعرب عن ارتياحه للإنجاز الذي حققه الشعب اليمني باتفاق القوى السياسية على نقل السلطة سلمياً بحسب المبادرة الخليجية.

ورحب المؤتمر بالقرارات الصادرة عن مؤتمر لندن للمصالحة بين مختلف الأطراف الصومالية ومعتبراً هذه القرارات خطوة جادة على طريق حل الأزمة الصومالية مطالباً البلدان العربية بتقديم العون المادي والإنساني والطبي

رؤساء البرلمانات التشريعية الخليجية المشاركون في المؤتمر

العاجل إلى الشعب الصومالي لمساعدته على مواجهة المجاعة المتفاقمة بسبب الجفاف المتواصل.

وفي الشأن اللبناني أكد المؤتمر دعمه لاستقرار لبنان ووحدته وسلمه الأهلي وصيغة التعايش بين أبنائه إضافة إلى مقاومته وتحركه السياسي والدبلوماسي لاسترجاع مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني المحتل من قرية الغجر.

وجدد دعم لبنان في سعيه لتنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ و١٧٠١ وإلزام الكيان الصهيوني بوقف انتهاكاته للحدود السياسية للبنان.

الدعوة إلى إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية بما يحفظ حق الشعب الفلسطيني

وفي الشأن السوداني أشار المؤتمر إلى دعمه ومساندته المتواصلة للسودان في مواجهة كل ما يتهدد سلامته ووحدته وأمنه واستقراره معرباً عن تضامنه مع السودان في دعم سائر الجهود التي تبذلها حكومة السودان لإحلال السلام ووحدة أرضه وشعبه.

وعبر عن ارتياحه للتوقيع على وثيقة الدوحة لسلام دارفور داعياً إلى تكاتف جهود جميع الأطراف للعمل على تنفيذها من أجل إرساء قاعدة متينة للأمن والاستقرار والتنمية.

وأشاد المؤتمر بتطور العملية السياسية في العراق وخروج القوات الأجنبية من أرضه وعودة الاستقرار إلى البلاد واستعادة العراق لمكانته على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية كي يتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والازدهار.

وحول الوضع العربي الراهن دعا المؤتمر البرلمانات العربية إلى سن التشريعات التي تعزز الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون والعدالة من أجل تحقيق أهداف الثورات والانتفاضات العربية في بناء دول حديثة.

كما دعا المؤتمر إلى الاهتمام بترقية دور المرأة في البلدان العربية لا سيما المرأة

معالي الرئيس في الجلسة الافتتاحية للبرلمان

وفد المملكة خلال جلسات المؤتمر

البرلمانية والعمل على تمكينها وإفساح المجال لها للمساهمة في مختلف الأنشطة البرلمانية مشيداً بقرار خادم الحرمين الشريفين بمشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى السعودي.

دعم استقرار لبنان ووحدته وسلمه الأهلي

وطالب المؤتمر بضرورة سن تشريعات لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي وتوفير فرص العمل للشباب.

وكان المؤتمر قد أقيم برعاية وحضور صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وألقى أمين عام الاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوج كلمة أشار فيها إلى أن إرهاصات الربيع العربي ما تزال تتسع وتنتشر من مغرب العالم العربي إلى مشرقه.

وحذر بوشكوج من تداعيات الحراك الشعبي الذي بدأ في سوريا وتحول إلى مواجهات دامية وأدى إلى وقوع الآلاف من القتلى والجرحى المدنيين والعسكريين.

ورأى بوشكوج أن الاتحاد البرلماني العربي نجح في جمع كلمة البرلمانيين العرب على قيم وأهداف مشتركة وخطط وبرامج عمل قابلة للتطبيق بالرغم من تعدد الأنماط البرلمانية وأساليب التمثيل وأشكال الانتخابات، كذلك نجح الاتحاد في أن يكون قناة هامة للتعبير عن وحدة الموقف البرلماني العربي في المنتديات والمحافل الإقليمية والدولية. وقال: إن المؤتمر الثامن عشر يشكل محطة هامة في حياة الاتحاد سواء من حيث القضايا التي يعالجها أو البرامج التي يعتمدها أو من حيث إلقاء نظرة تقييمية على مسيرته خلال العام الماضي من خلال التقارير المقدمة من الأمانة العامة والمناقشات التي سيقدمها أعضاؤه.

وألقى رئيس البرلمان العربي الانتقالي النائب على سالم الدقباسي كلمة أوضح فيها أن المحور الرئيس للمؤتمر يدور حول دور البرلمانيين العرب في سن التشريعات التي تسهم في تقليص البطالة في الوطن العربي معتبراً أنها تشكل عبئاً وعائقاً كبيراً نحو تحقيق الأمن العربي.

وأكد أن البرلمان العربي أولى منذ إنشائه في عام ٢٠٠٥ الكثير من الاهتمام للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الأمة العربية.

وأكد الدقباسي أن البرلمان العربي ساهم بجهد كبير مع جامعة الدول العربية من أجل العمل على إقرار النظام الأساسي للبرلمان العربي الدائم.

وألقى رئيس مجلس الأمة الكويتي أحمد عبدالعزيز السعدون كلمة أكد فيها على أن البرلمانات العربية تتحمل اليوم مسؤولية كبيرة لدعم الطموحات الشعبية، وفي مقدمتها محاربة الفساد الإداري والمالي والعمل على بسط الأمن واستتبابه وإعادة عجلة الحركة الاقتصادية وصولاً إلى الحكم الرشيد وسيادة القانون.

التضامن مع المملكة المغربية فيما يتعلق بمدينتي سبتة ومليلة المغربيتين

وأضاف: لا شك أن أمامنا كبرلمانيين عرب مسؤولية تاريخية هي دعم جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية بين

وفد المملكة خلال جلسات المؤتمر

مختلف مكونات الشعب الفلسطيني.

وفي الشأن السوري قال السعدون: نجتمع اليوم ولا تزال المذابح والمجازر ترتكب بحق الشعب السوري على يد نظام مستبد جائر ولا تزال أجهزة الأمن والجيش السوري تمارس أبشع أنواع البطش والتعذيب بحق أبنائه بانتهاك سافر لتعاليم ديننا وقيمنا وأخلاقنا العربية، وإذا كانت خياراتنا في هذا الشأن محدودة فلا أقل من إدانة وشجب ممارسات النظام السوري والعمل على اتخاذ قرارات فعالة حيال الأوضاع في سوريا الشقيقة، وأن ننسق ونتعاون كمجموعة برلمانية عربية أمام الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الإقليمية الأخرى بما يحقق معالجة الأوضاع في سوريا وكيفية حماية شعبها وإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من أبنائها.

وعلى هامش الاجتماع استقبل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأصحاب المعالي رؤساء الوفود المشاركة في أعمال المؤتمر، وقد حمّل سمو أمير دولة الكويت معالي الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ تحياته لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله-.

الإشـــادة بـتـطـور العملية السلمية في العـراق وخـروج القوات الأجنبية من أرضه

وعقدت اللجان الدائمة للاتحاد اجتماعاتها حيث شارك عضو مجلس الشورى عضو الاتحاد الدكتور إبراهيم السليمان في أعمال لجنتي الصياغة ولجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية، فيما شارك عضو المجلس الدكتور محسن آل تميم في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، وشارك العضو محمد رضا نصر الله في لجنة قضايا المجتمع.

ومن جانبه قال الدكتور إبراهيم السليمان: إن المؤتمر تناول مختلف التحديات التي تمر بها الأمة العربية في مختلف الصعد، إذ انعقد في ظل ظروف دولية وإقليمية ومحلية بالغة الصعوبة، حيث شهدت المنطقة العربية تطورات وتغيرات سياسية مهمة، كما رافق ذلك تحديات جسيمة تواجه المنطقة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك كله يتطلب العمل الجاد والمخلص في تشخيص تلك التحديثات والعمل على وضع الخطط.

وأوضح الدكتور السليمان أن اللجنة التنفيذية للاتحاد قد وفرت آلية عمل متطورة تضمن أعلى درجات التعاون والتنسيق بين البرلمانات والمجالس العربية، وتزيد من فاعلية الاتحاد في تنفيذ قراراته.

الشورى
ودراسة الأنظمة

أ.د فالح بن محمد بن فالح الصغير

إن الإدارة الحديثة تتجه نحو تيسير إداراتها وأعمالها وفق سن الأنظمة المتنوعة حسب الأعمال التي تقوم بها، وتكون هذه الأنظمة ضابطة لأعمالها، وعنواناً على تقدم العمل وتقويمه، ومؤشراً على تحري العدل.

والمملكة العربية السعودية خطت خطوات كبيرة في هذا المجال منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز رحمه الله إلى هذا العهد المبارك عهد خادم الحرمين الشريفين وفقه الله، وهي تراجع وتطور وتحدث ما يحتاج إلى تحديث، ولذا وجدت الأنظمة المتنوعة بدءاً من النظام الأساسي للحكم، ثم ما ينبثق من أنظمة عنه، وما يتفرع عنها من لوائح وقواعد.

ومجلس الشورى أحد أهم القنوات لدراسة الأنظمة ومراجعتها عن طريق لجانه المتخصصة، ثم عرضه على المجلس الذي يحوي نخبة من أبناء الوطن متعددي التخصصات الدقيقة والخبرات المتنوعة المؤهلين لتلك الدراسات المنضجة لتلك الأنظمة.

ولعلي أشير هنا إلى أهم مناطات الدراسات للأنظمة مما يعين على تذكرها وبيان أهميتها وذلك في ضوء المراحل الآتية:

- النظر في الحاجة إلى وجود النظام، فالأصل في الأشياء الإطلاق، وعدم التقييد، لكن إذا دعا داع للتقييد، فالداعي يقدر قدره ويكون حينئذ عنصراً فاعلاً في ضبط هذا العمل أو ذاك.

- النظر في علاقة النظام بالأنظمة الأخرى المشابهة، أو المتقاطعة معه، وهل بينها تعارض أو تداخل؟ وهل يغني أحدهما على الآخر؟ ولا شك أن بعض الأنظمة تتشابه في أعمالها مثل الأنظمة الجزائية. وهذا النظر من شأنه: عدم التداخل والتعارض فيجعل التطبيق سهلاً ميسوراً.

- النظر في تكامل بنية النظام من حيث تكامل مواده بعضها مع بعض، وهل توجد نقاط فراغ لم يغطها النظام، أو التحديث للنظام ومن حيث تكامله مع الأنظمة الأخرى؟

- التركيز على أهداف النظام ووضوحها وتحديدها وعدم عموميتها، وخدمتها للشأن الوطني، وهذا من أهم ما يوجب التركيز لأنه الغرض من وجود النظام، فإذا لم تكن الأهداف واضحة محددة فهذا يوجب إعادة النظر فيه قبل إقراره.

- العناية في قانونية الجمل والعبارات وهل تفهم على أنها مواد نظامية أو قد تكون تفصيلات محلها اللوائح التنفيذية، أو القواعد التنفيذية والتطبيقية.

٦- ومن المهم صياغة النظام من حيث سلامته اللغوية والتركيبية، فكما هو معلوم أن الحركات للكلمات مؤثرة في اللغة العربية فيحتاج إلى أعلى دقة قدر المستطاع ولعل مما يعين على هذا دراسته لغوياً.

- وأخيراً سلامته من العوارض الثبوتية التي لا تقبل إعادة النظر وهي الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم، لئلا يتناقض الجديد مع ما هو أقوى منه وإذا كان تفريعاً عنه فيبين.

هذه مجرد تأملات عند دراستي للأنظمة حال عرضها على المجلس، ومما يبشر بخير كبير أنه أثناء تطبيق هذه المؤشرات يجد المتأمل عناية تستحق الإشادة لكل الجهات المعنية بدراسة الأنظمة في المملكة العربية السعودية وبخاصة مجلس الشورى، مما جعل كثيراً من أنظمتنا وما تفرع عنها وبخاصة بعد تحديثها وتجديدها محل فخر واعتزاز، يبقى تفعيلها في الواقع ليبقى التحديث الفعلي. وهو المؤمل والمرتجى.

عضو مجلس الشورى.

قيام هيئة التحقيق والإدعاء بمهامها في جميع القضايا وتوفير الدعم المالي والبشري لها

د. إبراهيم البراهيم

وافق مجلس الشورى على أهمية قيام هيئة التحقيق والإدعاء العام بالمهام الموكلة إليها كافة في جميع القضايا وتوفير الدعم المالي والبشري لها للقيام بهذه المهام مع إحداث وظائف بمسمى نائب رئيس يعين عليها رؤساء فروع الهيئة.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٤/٢٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة التحقيق والإدعاء العام للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، فقال: اعتمد الهيكل التنظيمي ليكون ترتيباً تنظيمياً مؤقتاً خاضعاً للتجربة لمدة سنتين اعتباراً من ١٤٢٩/١/٢٤هـ، وتقوم الهيئة في نهاية هذه المدة بتزويد أمانة اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري بملحوظاتها ومرئياتها على التنظيم المقترح، لإعادة دراسته ثم وضع تنظيم دائم للهيئة وفروعها.

وأضاف: إن الهيئة لديها خطط مستقبلية مبنية على دراسات متخصصة سواء كان ذلك في القضايا الموضوعية والتعامل مع القضايا الميدانية أو الجوانب الإدارية، وكذا ما يتعلق بالمباني. وقد اعتمدت مؤخراً مبان لعدد من الفروع وهي في طور التشييد وبعضها في طور الترسية. ولا شك أن المباني المناسبة تتيح مجالاً أوسع للتطوير والارتقاء بالأداء.

ورد فضيلة رئيس اللجنة على تساؤل عن استقلال ميزانية الهيئة وما تم بهذا الشأن، قائلاً: إن هذا الموضوع سبق أن صدر فيه قرار عن المجلس ودرس من قبل اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري، ورفع لمجلس الوزراء وهو في مراحله الأخيرة والمؤمل الموافقة عليه قريباً حسب إفادة المسؤولين في الهيئة.

وعلق على قول من يرى عدم وجاهة توسع الهيئة أفقياً في المحافظات الصغيرة، وأن في ذلك إهداراً للجهد والمال، قائلاً: إن الهيئة إنما تفتتح فروعها بعد إجراء الدراسات التي تثبت الحاجة لذلك، والمطلوب منها ممارسة صلاحيتها واختصاصاتها في جميع المحافظات.

المملكة العربية السعودية
هيئة التحقيق والادّعاء العام
THE BUREAU OF INVESTIGATION AND PUBLIC PROSECUTION

وقال د. البراهيم: إن الهيئة تتعاون في إقامة دورات تأهيلية لمنسوبيها مع المعهد العالي للقضاء، ومعهد الإدارة العامة، والجامعات السعودية، كما أن منسوبيها يحضرون المؤتمرات والندوات داخل المملكة وخارجها، ولديها برامج ابتعاث في الداخل والخارج، فالهدف متحقق.

ولفت إلى أن إعادة القضايا يكون لأسباب متعددة، منها عدم الاختصاص أو لوجود نواقص أو ملحوظات على مكونات ملف القضية، وأن ذلك قد لا يظهر إلا بعد دراستها فيكون استقبال الهيئة للقضية ابتداءً موافقاً للإجراءات النظامية.

وفيما يتعلق بأسباب تنامي الجريمة ودوافعها وأسباب ارتفاع حالات الانتحار في مجتمع مسلم يحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، قال: إن المجلس سبق أن أصدر قرارين أحدهما عام ١٤٢٩هـ، والثاني عام ١٤٣١هـ، يتعلقان بهذه الموضوعات، إلا أن المسؤولين في الهيئة يتفقون على أهمية القيام بالتحليل لهذه القضايا وبيان الأسباب والدوافع لإيجاد الحلول المناسبة، وهذا العمل لا يمكن للهيئة القيام به وذلك لعدم وجود الإمكانات الفنية والمالية اللازمة من جهة، ومن جهة أخرى أن هذا العمل ليس من اختصاص الهيئة، فوظيفة الهيئة محددة في نظامها وهي التحقيق والإدعاء العام، والرقابة على السجون، والإشراف على تنفيذ الأحكام. أما المواد التي ذكرت أولاً فيقوم بها مركز مكافحة الجريمة في وزارة الداخلية.

ربط آلي بين وزارتي الداخلية والخارجية والتأكيد على القنصليات في الخارج لتقديم أقصى رعاية للمواطن

وافق مجلس الشورى على الإسراع في استكمال تنسيق الربط الآلي بين وزارتي الداخلية والخارجية، وكذلك الممثليات السعودية بالخارج، للحيلولة دون الوقوع في خطأ منح تأشيرات دخول لأجانب ممنوعين من دخول المملكة لأي سبب، والتوسع في إحلال الشباب السعودي المؤهل محل العاملين غير السعوديين في أجهزة البعثات الدبلوماسية الخارجية، مع ضرورة تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على المتعاقدين منهم كحافز لاستمرارهم في العمل، والتأكيد على الممثليات السعودية بالخارج لتقديم أقصى ما يمكن من رعاية للمواطنين السعوديين المغتربين المحتاجين للمساعدة، وخاصة في أوقات الأزمات، وتضمين تقرير الوزارة القادم شيئاً عن سير هذه الرعاية، وحث وزارة الخارجية للتنسيق مع الجهات المعنية بإجراء مراجعة دورية للائحة السلك الدبلوماسي لضمان مواكبة هذه اللائحة للمستجدات في العمل الدبلوماسي والوضع المعيشي، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٤/٢٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العسكر، فقال: إن تقرير اللجنة غطى أهم ما ورد في تقرير الوزارة، وقد سبق أن طالبتْ بتضمين تقارير الوزارة مزيداً من التوضيح للسياسة الخارجية السعودية، وقد وعدت وزارة الخارجية بذلك في تقاريرها القادمة، كما ذكرت الوزارة في إجاباتها ما نصه: «أن تقريرها عادة ما يستعرض أعمال الوزارة ومهامها وإنجازاتها خلال عام مالي كامل، وهذه مدة طويلة، لذا يصعب تسليط الضوء على قضية أو قضايا سياسية معينة في وقت تشهد فيه القضايا العربية والدولية تسارعاً في الأحداث والمواقف، مما يفقد التقرير خاصية الوقوف على آخر المستجدات، كما أن المطلوب متوافر في وسائل أخرى.

وأشار د. العسكر إلى أن الوزارة أفادت أن معظم الوظائف القانونية لم تعتمد بعد من وزارة المالية، وأنها تسعى منذ ثلاث سنوات لاستحداث عدد من الوظائف القانونية عند مناقشة الميزانية الخاصة بالوزارة، إلا أن رغبات الوزارة لم تتحقق بالشكل المطلوب.

وأضاف: سبق للجنة الشؤون الخارجية أن أوصت بدعم معهد الدراسات الدبلوماسية وإنشاء مقر جديد مناسب ودائم له، ليتلاءم مع المهام التي يقوم بها، وما زالت اللجنة تتابع هذا الموضوع للتأكد من تحقيق ما طالبت به هذه المؤسسة الحيوية الهامة، وبهذا الخصوص أفادت وزارة الخارجية بأنها سبق أن شكلت لجنة لوضع التصورات والسبل الكفيلة لتحقيق ذلك، وخلصت اللجنة إلى أن المعهد بحاجة للدعم في النواحي الأكاديمية والبحثية والاستشارية، وتمت مخاطبة وزارة المالية في عام ١٤٣٢هـ بطلب دعم ميزانية المعهد.

وقال: إن من مهام وزارة الخارجية تقديم الرعاية المناسبة للمواطنين، وبخاصة المواطنين السعوديين الموجودين بالخارج، ولهذا يُطلب من الممثليات السعودية بالخارج الحرص على عدم التهاون في تقديم هذه الرعاية.

وقال رئيس اللجنة: إننا مع التوجه الذي يدعم وزارة الخارجية في سعيها لتوطين العلاقات السعودية مع القارة الإفريقية عبر الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في الجانبين وغير ذلك من الوسائل. كما سبق وأن أوصت اللجنة في هذا الشأن، وستتابع باهتمام تنفيذ توصيتها، كما أن وزارة الخارجية تقوم بالعمل على تلبية رغبات رؤساء الدول الأفريقية لزيارة المملكة قدر الإمكان، كما تشجع الوزارة تبادل الزيارات على مستوى كبار المسؤولين بما يخدم مصالح المملكة العربية السعودية وأهدافها.

وأضاف: إن وزارة الخارجية أفادت أنه بالنسبة للمواطنين الذين يفقدون جوازات سفرهم بالخارج فإنه يتم صرف تذكرة مرور لهم من قبل الممثليات ليتمكنوا من العودة للمملكة، وفي حالة عدم استطاعة المواطن العودة إلى المملكة لإصدار جواز بديل كالطلبة، والمرضى، فإنه يتم استقبال طلباتهم لإصدار الجوازات من قبل الممثليات التي ترسلها للوزارة من أجل إكمال إجراءات إصدار الجوازات وبعثها إلى الممثليات وتسلم للمواطنين. أما بالنسبة للمواطنين الذين لم يسبق دخولهم إلى المملكة ولا يوجد لديهم سجلات مدنية، فإنه لا يصدر لهم جواز سفر إلا بعد دخولهم المملكة وتسجيلهم في نظام الأحوال المدنية، وتقوم الممثليات بمنحهم تذاكر مرور بعد التأكد من وثائقهم الرسمية.

تقارير عن العمالة الهاربة و(٧) أيام حد أقصى لاستلام تأشيرات الاستقدام

د. محمد آل ناجي

وافق مجلس الشورى على قرار طالب وزارة العمل بتقديم الدعم والمساندة لمكاتب التوظيف الأهلية بما يضمن نجاحها في القيام بدورها دون الاقتصار على مجرد إعطاء التراخيص لافتتاح هذه المكاتب، وأن تُضمّن التقارير السنوية القادمة للوزارة البيانات والمعلومات ذات الصلة بحجم العمالة الهاربة ودور الوزارة في معالجتها، مع قيام الوزارة بفتح مجال الترخيص لمكاتب الاستقدام الأهلية إلى حين قيام شركات الاستقدام الأهلية، ووضع تاريخ محدد لاستلام تأشيرات الاستقدام بحد أقصى قدره (٧) أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب، وإلزام الشركات الأجنبية المستثمرة في المملكة أو الشركات المختلطة بتدريب وتوظيف السعوديين وبشكل متزايد على أساس زيادة سنوية على الأقل (٥٪) من عمالتها، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٤/٢٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العمل للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٠هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي، فقال: أفادت الوزارة أنه انطلاقاً من اهتمامها بكل ما من شأنه توفير فرص عمل للمواطنين، ونظراً لما تتمتع به الكيانات الكبيرة العاملة بالمملكة من إمكانيات تجارية وصناعية وخدمية عديدة، وقدرات مالية ضخمة تمكنها من إيجاد فرص وظيفية لشباب وشابات المملكة مشيراً إلى أن الوزارة رفعت للمقام السامي باقتراح تدخل الحكومة لإلزام تلك الكيانات بتوظيف المواطنين من خلال ربط

أسعار جميع أنواع الدعم التي تقدمها الحكومة لتلك الكيانات بالتزامها والمقاولين التابعين لها بتوليد فرص عمل للمواطنين، وقد شكل لهذا الغرض لجنة في هيئة الخبراء تدرس الموضوع حالياً.

وأضاف: إن هناك تنسيقاً بين الوزارة والهيئة العامة للاستثمار من خلال مكتب عمل ضمن مركز الخدمة الشاملة الذي يضم فروعاً للجهات الحكومية ذات العلاقة. وسبق أن أبرمت الوزارة مذكرة تفاهم مع الهيئة تتناول أوجه التعاون بين الجهتين، وخصوصاً فيما يتعلق بتأشيرات العمالة الوافدة، وتوظيف السعوديين، حيث حددت المذكرة اشتراط قيام شركات الاستثمار بتوظيف سعوديين بما لا يقل عددهم عن ١٠٪ من عدد التأشيرات التي يتم إصدارها لكل شركة. وفي ضوء التوجهات الجديدة للوزارة المتمثلة في برنامج نطاقات لتوطين الوظائف، أصبحت شركات الاستثمار خاضعة لهذا البرنامج أسوة بمنشآت القطاع الخاص الوطنية، فأصبحت مطالبة بتحقيق نسب التوظيف المرتفعة (النطاقين الأخضر والممتاز) للاستفادة من الحوافز والميزات المرتبطة بهذا البرنامج، وتلافي العقوبات التي تتعرض لها المنشآت غير المتجاوبة الواقعة في النطاقين الأحمر والأصفر.

وأوضح آل ناجي أن برنامج «نطاقات» الذي أطلقته الوزارة يعتمد على مبدأ التحفيز لتوطين الوظائف من خلال تقديم تسهيلات ومنافع للمنشآت التي تبادر بتوظيف السعوديين، ومن ثم تحقيق معدلات توطين عالية في النطاقين الأخضر والممتاز، والاستمرار في النطاقين، وحرمان المنشآت التي لا تتجاوب مع سياسات التوطين (التي تقع في النطاقين الأحمر والأصفر)، بوصفها جزءاً من السياسات الداعمة لبرنامج «نطاقات» ويعمل حالياً على مبادرات لمراجعة رسوم العمالة الوافدة.

ولفت رئيس اللجنة إلى أن قضية توظيف النساء هي من القضايا التي تناقش بشكل مستمر في وزارة العمل، وقد أعدت أوراق عمل بشأن هذا الموضوع، وكوّن مؤخراً فريق عمل داخل الوزارة يعنى بتوصيات تلك الورش والأوراق. إلا أن ضعف توظيف المرأة في القطاع الخاص ناتج من تفاعل أسباب اقتصادية، واجتماعية وثقافية وتنظيمية عديدة، إلى جانب الأسباب العامة التي تتسبب في ضعف توظيف السعوديين عموماً (ذكور وإناث) في هذا القطاع.

وأوضح أن الوزارة سعت إلى تهيئة بيئة العمل في القطاع الخاص للمرأة من خلال ثلاثة قرارات وزارية أصدرتها مؤخراً تتضمن قواعد واشتراطات تتعلق بتنظيم العمل في المصانع، ونشاط بيع المستلزمات النسائية، والعمل عن بعد، ويتوقع أن تساعد هذه القرارات في إتاحة المزيد من فرص العمل للمرأة وزيادة مساهمتها في النشاطين الصناعي والتجاري في القطاع الخاص.

وقال د. آل ناجي: إن الوزارة عملت على حل مشكلة العمالة الهاربة من محورين: الأول: تفعيل آليات التفتيش. أما المحور الثاني فيتمثل في مذكرة تفاهم بين الوزارة ووزارة الداخلية لتفعيل لجان السعودة، والتي تتضمن مهامها معالجة مثل هذه القضية، كما أن هناك مقترحاً تدرسه اللجنة حالياً يتضمن تعديل بعض مواد نظام العمل والعمال، بحيث تتحدد بموجبه مسؤوليات وزارة الداخلية، ومسؤوليات وزارة العمل في التعامل مع العمالة الهاربة.

واختتم قائلاً: أكدت وزارة العمل أن البيانات التي أبرزها التقرير تمثل واقع من تم توظيفهم مباشرة من قبل مكاتب العمل، وكذلك من تم توظيفهم بصورة غير مباشرة من خلال صندوق الموارد البشرية والغرف التجارية والمنشآت. وأكدت الوزارة بأنها تولي هذا الجانب اهتماماً كبيراً لأهمية البيانات ودقتها في وضع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية وتطوير القوى العاملة وتوظيفها، وأن العمل جار حالياً لتطوير مرصد وطني للمعلومات، وفق برنامج حديث يعتمد على تقنية المعلومات والربط الآلي بين مختلف مصادر المعلومات الأساسية، إضافة للجهود الكبيرة التي تبذلها لتطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية، والتركيز على تدريب منسوبي الوزارة المعنيين بهذا الجانب لرفع قدراتهم وخبراتهم للتعامل مع هذه التوجهات الجديدة.

الأعضاء وهموم المواطن

البطالة واستقدام العمالة

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: إن مشكلة البطالة في بلادنا لا يمكن حلها بسهولة، حيث يوجد لدينا أكثر من ثمانية ملايين عامل أجنبي، ويعود فشل جهود السعودة السابقة إلى الإفراط في استقدام العمالة غير المؤهلة، وفتح باب الاستقدام على مصراعيه أمام العمالة الأجنبية، بجانب وجود نظام تعليمي وعادات اجتماعية لا تشجع الشباب السعودي على الانخراط في الأعمال اليدوية والمهنية البسيطة، لذا من الضروري توافر الإرادة السياسية والإرادة التنفيذية الفعالة القادرة على إدارة دفة السعودة في المملكة وتحقيق أهدافها الوطنية المنشودة، ويتطلب نجاح جهود السعودة والقضاء على البطالة تضافر جهود فئات المجتمع السعودي كافة، فالدولة مسؤولة والشركات مسؤولة، مما يفرض الحاجة إلى أن يلعب الجميع دوراً مهماً في تحقيق معدلات سعودة مرتفعة في القطاعين العام والخاص، كما أن للتشريعات والقوانين والأنظمة دوراً مهماً في معالجة البطالة والتعزيز من نسب السعودة في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

الأعضاء وهموم المواطن

قروض عقارية بلا أراضٍ

أشار أحد أعضاء مجلس الشورى إلى ما ورد في إحدى الصحف المحلية بأن مدير عام صندوق التنمية العقارية أثناء توقيعه على اتفاقية «ضامن» مع أحد البنوك المحلية، قال: إن هناك أكثر من خمسين ألف مواطن صدرت الموافقة على إقراضهم ولم يراجعوا الصندوق، بسبب إحجامهم عن البناء لارتفاع أسعار الأراضي، وقال عضو المجلس: إن مشكلة ارتفاع أسعار الأراضي ليست عائقاً الآن أمام صندوق التنمية العقارية لممارسة نشاطه، بل إنها مشكلة تواجه المشروعات الإسكانية، والمشروعات الحكومية، إضافة إلى المواطنين الذين يرغبون في شراء أراضٍ سكنية لبناء مساكنهم الخاصة. إن ارتفاع أسعار الأراضي أصبحت مشكلة وأزمة حقيقية، بل إنها من أهم التحديات التي تواجه الإسكان بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

ونحن هنا نمثل صوت المواطن ونعبر عن همومه وآماله وننقلها بكل أمان ومسئولية لولي الأمر الذي دائماً وأبداً ما يؤكد على أهمية العناية بالمواطن وعمل كل ما من شأنه توفير الحياة الكريمة له، وإن تدخل الدولة من خلال وضع السياسات المناسبة للحد من الارتفاع المحموم في أسعار الأراضي أصبح مطلباً ملحاً وضرورياً وعاجلاً، لذا، فإنني أقترح النظر في تكوين لجنة خاصة من أعضاء المجلس لدراسة الارتفاع الحاد في أسعار الأراضي وتقديم تقرير للمجلس بالنتائج والتوصيات المناسبة، للمساهمة في حل مشكلة الارتفاع الحاد لأسعار الأراضي.

الإسراع في إقرار نظام السياحة وتوفير وظائف لهيئة السياحة والآثار

د. أسامة قباني

وافق مجلس الشورى على توفير الوظائف اللازمة للكوادر الإدارية والفنية للهيئة العامة للسياحة والآثار ولأجهزة التنمية السياحية في المناطق التي من شأنها القيام بالمهام النوعية والتخصصية التي ترتقي بالقطاع السياحي، والإسراع في إقرار نظام السياحة والأنظمة الأخرى ذات العلاقة لتنمية نشاط السياحة الداخلية في المملكة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٤/١١هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والآثار للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الأستاذ أسامة قباني فقال: يعتبر مهرجان الجنادرية من المناشط التي تقيمها الجهات المعنية بنفسها، وهي مسؤولة عنه وتصب في مصلحة الوطن والمواطنين، والواقع أن مثل هذه المهرجانات هي ثمرة تعاون العديد من الجهات بما فيها هيئة السياحة.

وأوضح أن قطاع السياحة يرتكز بشكل كبير على الجانب الاقتصادي، حيث إن كثيراً من الدول تعتمد في اقتصادها على صناعة السياحة، مع عدم التقليل من أهمية الجانب الثقافي فيه، كما أنه من المخطط أن يكون قطاع السياحة من أكثر القطاعات الجاذبة للتوظيف.

ولفت الأستاذ قباني إلى صدور الأمر السامي الكريم بتاريخ ١٤٢٩/٤/١٤هـ الذي يكلف هيئة السياحة بحصر كامل لجميع مواقع التراث الإسلامي في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وبوقف جميع أنواع التعديات على المواقع كافة. ويكلف الهيئة بالعمل مع الجهات المعنية فيما يتعلق بالجانب الأثري وبعض المساجد، والهيئة تسترشد بالعلماء وتتعامل مع قضايا الآثار الإسلامية وفق منظور شرعي بما ينسجم وتعاليم الشريعة الإسلامية التي تقوم عليها هذه البلاد، مشيراً إلى أن مجلس الشورى يدرس حالياً نظام الآثار والمتاحف.

وأشار أيضاً إلى أن الهيئة أصدرت منذ أكثر من سنتين تعليمات لتسعير الخدمات الفندقية ومناطق الإيواء السياحية.

المجلس يوافق على القواعد الخاصة بتمويل ورعاية المواد التلفزيونية والإذاعية

وافق مجلس الشورى في جلسته التي عقدت يوم ١٤٣٣/٤/١٨هـ على مشروع القواعد الخاصة بتمويل ورعاية المواد التلفزيونية والإذاعية في وزارة الثقافة والإعلام، وتأتي أهمية صدور هذه القواعد التي من شأنها توفير المبالغ اللازمة لتمويل وإنتاج البرامج، مما سيرفع من مستواها لمواكبة التطور في مجال الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني والمنافسة في السوق الإعلامية، وتأكيداً على ما وصل إليه الإعلام السعودي بمختلف أقنيته من تطور، معرباً عن أمله في أن تمنح هذه القواعد الوزارة المزيد من المرونة الكافية والاستقلالية وينعكس على أدائها ونشاطها في مجال الصناعة الإعلامية ومتطلباتها .

ووفقاً لمشروع القواعد يقوم وزير الثقافة والإعلام بتشكيل لجنتين في التلفزيون والإذاعة من اختصاصاتهما إقرار الشروط والمواصفات اللازمة لتمويل أي مادة قبل طرحها في منافسة عامة، ودراسة العروض المقدمة في منافسات تمويل المواد التي ترغب الوزارة في إنتاجها عن طريق الرعاية والتمويل، إضافة إلى دراسة طلبات التمويل الفردية التي يتقدم بها الممول وتتضمن فكرة المادة ونصوصها وتكاليف إنتاجها وتمويلها .

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع القواعد الخاصة بتمويل ورعاية المواد التلفزيونية والإذاعية في وزارة الثقافة والإعلام، تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور زامل بن عباس أبو زنادة فقال: إن هذه اللائحة تخص رعاية إنتاج المواد التليفزيونية والإذاعية في وزارة الثقافة والإعلام، ومن خلال هذه اللائحة سوف يكون هناك عائد كبير من إنتاج البرامج ورعايتها وإعلاناتها. وقد رأى البعض إحالة هذا الموضوع إلى مجلس الشورى من قبل اللجنة العامة بمجلس الوزراء، لأن الموضوع عبارة عن قواعد إدارية تنظيمية لا تتعارض مع نظام المنافسات

د. زامل بن عباس أبو زنادة

والمشتريات الحكومية، ولا تتعارض مع نظام إيرادات الدولة، كما أن هذه القواعد لا يتطلب إصدارها مرسوماً ملكياً، وأنها مثل القواعد التنظيمية الأخرى التي طبقت بالاتفاق بين الجهاز الحكومي المعني ووزارة المالية. ويتيح نظام مجلس الشورى في مادته «الخامسة عشرة» دراسة كل ما يرد إليه، وقد ورد هذا المشروع الجديد إلى المجلس لدراسته. أما بالنسبة للتعريف الجديد للراعي والممول في المادة «الأولى»، فقد رأت اللجنة العودة إلى التعريف الوارد من الحكومة بعد اقتناعها بما ذكره بعض الزملاء.

وأضاف: لوحظ أن اللجنة أدخلت في المادة «الثالثة عشرة» جملة «على أن يكونوا مجتمعين في مجمل المدة المقررة في المادة الثامنة»، وأن هذا الأمر لا يحتاج لنص خاص، لأنها مدة محددة في تلك المادة سواء كان راعياً واحداً أو أكثر. واللجنة ترى أن هذه الإضافة لمنع اللبس والإبهام وأن الأنسب بقاؤها.

وعن المادة «الرابعة» والتي تنص: «وعلى الممول أو الراعي عند رسو المنافسة عليه تقديم ضمان بنكي لمصلحة الوزارة بقيمة التمويل كاملاً..» وأن ذلك مخالف لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الذي يتطلب ضماناً بنكياً بنسبة (٥٪) فقط، قال: إن هذه القواعد لا تدخل ضمن نظام المنافسات والمشتريات والتأمين، ورأت اللجنة الإبقاء على التعريف الوارد من الحكومة.

وأضاف د. أبو زنادة أن هذا المشروع لا يعطي التلفاز والإذاعة المرونة المالية والإدارية الكافية لتتمكن من منافسة المحطات الفضائية الأخرى، لا سيما إذا قيدت بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، واللجنة تفيد أن هذه القواعد لا تخضع لنظام المنافسات الحكومية.

وقال: إن هذه القواعد خلت من مبدأ تشجيع الأفراد والجهات على التقدم بأفكار وإنتاج مواد معينة، إلا أنها لا تمنع التشجيع، كما أنها مختصة بالتمويل والرعاية ولا يدخل فيها الإنتاج.

وأشار إلى أن هناك ضرورة لإضافة عبارة «خضوع هذه اللائحة للسياسة الإعلامية في المملكة» في المادة الثامنة.

الأعضاء وهموم المواطن

عقوبات أقوى لمخالفات المرور

قال أحد أعضاء مجلس الشورى، بينما نحتفل بمناسبات عديدة تتعلق بالمرور ومنها الأسبوع الخليجي للمرور، يلحظ انتشار ظاهرة قطع إشارات المرور والتي قد تتحول إلى مشكلة أكثر لما يترتب عليها من حوادث، وقد بلغ الاستهتار بقطع الإشارة إلى درجة أصبح عبور المشاة خطراً، ولا يكاد يمر يوم أو يومان إلا وهناك حادث بسبب ذلك الاستهتار. لذا، ينبغي أن يكون هناك تفعيل للأنظمة المرورية الموجودة. كما ينبغي على للجنة الأمنية إيضاح ما تم بشأن الإستراتيجية الوطنية للمرور التي صدر بها قرار من المجلس منذ سنتين.

زيادة قبول الحالات المستعصية وتوفير متطلبات التوسع في برامج الزمالة والتدريب في مستشفى الملك فيصل التخصصي

أ.د محسن بن علي الحازمي

وافق مجلس الشورى على وضع مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث خطط عمل فعالة لزيادة معدل قبول الحالات المستعصية ومتطلبات رعايتها والحد من قبول الحالات العامة، والعمل على توفير متطلبات التوسع في برامج الزمالة والتخصصات الدقيقة وتوسيع قاعدة التدريب والوظائف التدريبية والتمريض للوفاء بمتطلبات الخدمات الصحية التخصصية المتزايدة في المملكة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٤/١٨هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور/ محسن الحازمي فقال: إن عدد حالات الأورام في المملكة وصل إلى (١٢,٠٠٠) حالة، بينما الطاقة الاستيعابية للمراكز الموجودة في المملكة لا تتجاوز (٦,٠٠٠) حالة فقط، وقد أنشئ مستشفى الملك فيصل ليكون تخصصياً في الأمراض المستعصية فحسب، لكنه أصبح الآن أشبه بالمستشفى العام، فاللجنة تشير إلى أن المستشفى ينظر في إمكانية تقديم علاج لهذه الحالات ويقوم بترتيبها حسب الحالة المرضية، وحسب الخبرات والإمكانات المتوافرة، وحيث إن طاقة المستشفى الاستيعابية لا تمكنه من استقبال جميع الحالات المحولة إليه، فقد تم الرفع للمقام السامي الكريم بطلب زيادة الطاقة الاستيعابية، وصدر الأمر السامي الكريم ببناء مركز الملك عبد الله للأورام وأمراض الكبد بسعة (٣٠٠) سرير، وقد بدأ العمل ببنائه منذ مطلع العام ١٤٣٢هـ (٢٠١١م). كما أن هناك حالات يمكن علاجها في مراكز ومستشفيات أخرى داخل المملكة، في مختلف القطاعات الصحية الأخرى مثل: المدن الطبية، والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة، وكذا المستشفيات الجامعية والمستشفيات العسكرية.

وأضاف: وفيما يتعلق بعدم وجود مراكز للتعامل مع الأمراض المستعصية في بعض مناطق المملكة، مثل: أبها، ونجران، والباحة، والطائف، وجازان، ولا يوجد كذلك في هذه المحافظات مراكز لمعالجة الأمراض السرطانية، على الرغم من أن الإحصائيات تشير إلى أن هذه المحافظات تأتي في مركز متقدم من حيث عدد حالات السرطان المختلفة، فإن إستراتيجية الرعاية الصحية الأولية في المملكة التي أجازها المجلس الموقر وصدر بها قرار مجلس الوزراء ذو الرقم (٣٢٠) والتاريخ ١٤٣٠/٩/١٧هـ تأخذ في الحسبان إنشاء منشآت في كافة مناطق المملكة بمستوياتها المختلفة، ويقوم

مجلس الخدمات الصحية حالياً بإعداد الجدول الزمني لتنفيذها حسب مقتضيات تلك الإستراتيجية.

وأوضح د. الحازمي أن المؤسسة تقدم خدماتها للمرضى المنومين حيث يوجد في المستشفى الرئيس بالرياض (٩١١) سريراً للتنويم، وفي فرع جدة (٣٧١) سريراً، كما تقدم خدماتها لمرضى العيادات الخارجية، حيث استقبل المستشفى الرئيس بالرياض (٧٧٩,٤٤٥) زيارة، وفي فرع جدة (٢٤٦,١٠٣) زيارة في سنة التقرير. وقال: إن المؤسسة ترى أن هناك تكاليف غير تكلفة السرير نظراً لمتطلبات الأدوية العالية الكلفة كما في حالة زراعة الأعضاء (كلى، رئة، كبد، قلب، نخاع عظمي)، والسرطان، والقلب، والأمراض الوراثية الاستقلابية، وكذا الزيارات العلاجية لمرضى العيادات الخارجية، والإسعاف. كما أن المؤسسة تقوم بتقديم الرعاية المنزلية لأكثر من (٢٥٠) مريضاً، وقيام منسوبي المستشفى بتقديم الخدمات العلاجية والتشخيصية للقطاع الصحي بالمملكة، كما يوجد (٢٢) مركزاً للمستشفي في مختلف المناطق، و(١٢) وحدة عناية مركزة يتم التواصل فيها مع المرضى. وقد طلبت اللجنة من المؤسسة تفصيلات الميزانية والمصروفات، وتأمل أن يتضمن التقرير القادم ذلك.

ولفت رئيس اللجنة إلى أنه فيما يتعلق بطلب تبني مجلس الشورى توصية تطالب بإنشاء فروع لمستشفي الملك فيصل التخصصي بمناطق المملكة المختلفة، حيث هناك حاجة إلى زيادة الخدمات العلاجية للأمراض المستعصية والسرطانية، فإن المؤسسة مهما توسعت فلن تتمكن من التحول إلى رديف لوزارة الصحة، التي تقوم بإنشاء مستشفيات تخصصية عديدة وفق إستراتيجية الرعاية الصحية لرعاية المرضى والمصابين بالأمراض المستعصية والسرطانية في مختلف مناطق المملكة.

وفيما يتعلق ببرامج التدريب رد د. الحازمي قائلاً: إن الاستشاريين الموجودين في المستشفى يقومون بتدريب الأطباء، حيث يقدم (١٨) برنامجاً للأطباء المقيمين، و(٥٣) برنامجاً في التخصصات الدقيقة لأطباء الزمالة، مما يعكس اهتمام المستشفى بتخريج أطباء في تخصصات دقيقة، حيث تخرج (٢١٣) طبيباً من التخصص الرئيس (برامج الأطباء المقيمين)، و(٣٣١) طبيباً في التخصصات الدقيقة.

وأوضح أن المستشفى قام بالتنسيق مع بعض المراكز الصحية الأهلية في مدينة الرياض لاستقبال بعض المرضى الذين لا تستدعي حالتهم البقاء في المستشفى لكي يقضوا فترة النقاهة في هذه المراكز. وقال: إن اللجنة ترى التوسع في إنشاء مراكز نقاهة تستطيع استقبال المرضى الناقهين لتخفيف الضغط على المستشفى، ووضعت اللجنة توصية لإنشاء مثل هذه المراكز لتخفيف الضغط على المستشفيات التخصصية.

كما أشار إلى أن الهيئة العليا لوزارة الصحة هي التي تتولى مسئولية إرسال المرضى الذين لا يتوفر علاج لهم داخل المملكة إلى مستشفيات ومراكز صحية خارج المملكة، كما يتعاون المستشفى بإصدار التقارير، وإجراءات الفحوصات المناسبة لتسهيل إجراءات تحويل هؤلاء المرضى إلى خارج المملكة.

وقال: إن قبول المرضى غير السعوديين يخضع لضوابط محددة حسب إفادة المؤسسة، إذ يتطلب قبولهم الحصول على أمر سام كريم مع مراجعة التقارير الخاصة بكل حالة، ويستثنى من ذلك كبار أعضاء الهيئات الدبلوماسية وموظفو المؤسسة غير السعوديين، ويشكل عدد الملفات الطبية لغير السعوديين في سنة التقرير ما نسبته (٣,٨٣٪) فقط من مجموع المرضى المعالجين في المستشفى حسب إفادة المؤسسة، فهي إذن نسبة ضئيلة وقد طلبت اللجنة من المؤسسة تضمين ذلك في التقرير القادم.

وأكد د. الحازمي أن المستشفى يهدف لتقديم أعلى مستوى من الخدمات الصحية للمرضى حسب المعايير العالمية. وأن نتائج المستشفى في معظم خدماته المقدمة مماثلة لتلك المعايير العالمية المتبعة. وقال: إن تقييم ومراجعة الأداء بشكل دوري لمعظم خدمات المستشفى يتم من قبل بعض المنظمات العالمية ومنها: «الأكاديمية الأمريكية للتعليم الطبي المستمر»، «الكلية الأمريكية لاختصاصيي الباثولوجيا». «الجمعية الأمريكية لبنوك الدم». «الجمعية الأمريكية لأمراض الدم/المناعة». كما يوجد بعض البرامج الداخلية والتي تهتم برصد نوعية الأداء.

وأشار إلى أن ميزانية المستشفى تخضع للمراقبة والتدقيق من قبل: محاسب قانوني، ومراقب مالي، وديوان المراقبة العامة. كما طلبت اللجنة تفصيلات أكثر من المستشفى في التقارير القادمة.

وأوضح أنه تم ضم المستشفى التخصصي بجدة إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في الرياض مالياً، وقد ورد للجنة من المؤسسة أن المستشفى يعمل منذ ذلك التاريخ حسب الخطة الموضوعة له، وتم إنشاء عدد من المشروعات التوسعية لتخصصي جدة تشمل: إنشاء مركز متقدم لعلاج الأورام، وإنشاء مركز متقدم ومتخصص لعلاج أمراض وجراحة المخ والأعصاب، وإنشاء مركز لطب وجراحة القلب.

واختتم قائلاً رداً على ما أُثير بشأن القصور في البرامج التوعوية التي يضطلع بها المستشفى والموجهة للمواطنين: إن المستشفى يقوم في مجال التثقيف الصحي بإصدار مجلة (التخصصي) كل ٣ أشهر. وقدم المستشفى للمرضى أكثر من (٤,٠٠٠) جلسة تثقيف في العيادات الخارجية، و(٦,٠٠٠) جلسة في أجنحة تنويم المرضى، وتم عقد فصول توعوية حضرها (٢,٣٦٠) مريضاً مع ذويهم، ويتم ذلك باستخدام الوسائل المقروءة، والمسموعة، والمرئية.

تعديل بعض مواد مكافحة غسل الأموال والعمل على تعديل لائحته التنفيذية

الدكتور سعد بن محمد مارق

وافق مجلس الشورى على تعديل نظام مكافحة غسيل الأموال، الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/٣٩ والتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٥هـ، وطالب بالعمل على تعديل اللائحة التنفيذية للنظام بما يتوافق مع التعديلات التي أجريت عليه. وأكد المجلس أن التعديلات تدعم موقف المملكة في الالتزام بمتطلبات ومعايير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويبرز جهودها في مجال مكافحة غسل الأموال ويساعدها في الحفاظ على مركز متقدم إقليمياً وعالمياً في هذا المجال. واستعرض المجلس خطورة عمليات غسل الأموال وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وارتباطها بالجريمة بكل أشكالها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عُقدت يوم ١٤٣٣/٤/٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن إجراء تعديلات على نظام مكافحة غسل الأموال، وذلك بتعديل بعض المواد، وإضافة مواد جديدة.

وأوضح معالي الرئيس أن هذا النظام يتكون من "اثنتين وثلاثين" مادة بعد التعديل والإضافة، حيث أضيفت ثلاث مواد جديدة للنظام، وإدخال تعديلات موضوعية صوغية على عشرين مادة، أما المواد التسع الباقية فلم يجر عليها أي تعديل، وأضاف معاليه أن هذا النظام سبق أن عرض على المجلس واتخذ فيه قراراً، ولكنه عاد بهذه المواد التي أشرت إليها.

ثم تلا رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد مارق تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع ومواد النظام المعدلة والمضافة. وقد أثيرت عليها بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: الهدف من هذا النظام هو وضع نصوص تعالج جريمة خاصة، وهي جريمة غسل الأموال، وهي جريمة مستقلة لها أركانها الخاصة المستقلة،

ويمكن أن تقع منفردة.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما أدخل على المادة الرابعة من تعديل قائم على استقلالية العقوبة دون جريمة غسل الأموال، ورأى عدم التعديل والإبقاء على نص المادة في مشروع الحكومة فيما يتعلق باستقلالية جريمة غسل الأموال لشموليته.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن ما أضيف من اللجنة إلى المادة "الثامنة" زاد المادة غموضاً وعدم الوضوح، ورأى أن ما ذكر في مشروع الحكومة أكثر تحديداً ودقة وفهماً للقصد.

واقترح أحد الأعضاء إلى إعادة صوغ الفقرة الأولى من المادة "الثانية والعشرين" لأنها تظهر كما لو كانت العقوبة خارج السلطة القضائية، وقال: ينبغي الإبقاء على مضمون المساواة كما ورد في مشروع الحكومة، كما أن هنالك تبايناً بين جريمة غسل الأموال، ومكافحة الإرهاب، لذا، يحسن من اللجنة تحديد موقف واضح من هذا التباين.

وأشار عضو آخر إلى أن المملكة كانت من أوائل الدول التي بادرت بالضبط المالي وأنها قد حصلت بذلك على شكر مجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة غسل الأموال.

وقال عضو آخر: إن جرائم غسل الأموال تأخذ أشكالاً جديدة للتحايل على الأنظمة مثلها مثل بقية الجرائم التي تديرها العصابات، ويستغلون فترات قد تكون غير واضحة في الأنظمة، أو اختراقات بواسطة أشخاص لا يعرفون الأنظمة وعواقب ما يقدمون عليه، ويتم إغراؤهم بالمال والربح السريع، ولهذا تراجع الأنظمة بين الحين والآخر لتفادي نقط الضعف في الأنظمة التي يدخل منها هؤلاء.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن فحص خلفية عمليات الأموال والتأكد منها هو دور الجهات الحكومية، وليس دور البنوك والمؤسسات المالية، وقال: إن دورهما يقتصر على الإبلاغ عن هذه المخالفات فقط.

ولاحظ أحد الأعضاء عدم وضع قانون جنائي عام يحدد أنواع الجرائم وعقوباتها، وعدم وجود حد أدنى للعقوبات في هذا النظام.

واقترح أحد الأعضاء التريث في دراسة هذا النظام، لا سيما أن هذا المشروع يمس عنصرين مهمين في حياة الإنسان، هما المال، والحرية الشخصية، وإعطاء الأعضاء فرصة أطول لدراسة الموضوع، ثم عرضه على المجلس مرة أخرى.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن اللجنة لم توفق في إعادة صوغ المادة "الرابعة"، حيث إن الهدف من هذه المادة هو تحديد أن جريمة غسل الأموال مستقلة عن غيرها من الجرائم، وقال: إن الحكم في المادة "الخامسة" لا يكون في هذا النظام وإنما في الأنظمة المتعلقة بالأنشطة التجارية.

وعرض رئيس اللجنة وجهة النظر تجاه ملحوظات الأعضاء فقال:

فيما يتعلق بالمادة "الرابعة"، فإن هذه المادة تمت إضافتها بناء على ملحوظات وتوصيات المقيّمين الواردة في تقسيم المملكة من مجموعة العمل المالي، والهدف منها تشديد العقوبة على مرتكب جريمة غسل الأموال.

وأضاف: إن جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة ولاحقة للجريمة الأصلية، وليست مصاحبة لها، ومن اللازم النص على الاستقلالية، كما أن مجمل النص يعالج ضمن مفهومه مسألة الغسل الذاتي الذي لم يذكر في النظام السابق، لذا فإن اللجنة تتفق مع المقترحات بالرجوع إلى النص الوارد من الحكومة في المادة "الرابعة" تحقيقاً لرغبة الكثير من الأعضاء.

وأوضح رئيس اللجنة أنه فيما يتعلق بعبارة "اللائحة التنفيذية" الواردة في المادة الأولى، فإن اللجنة حذفت هذه العبارة من المشروع الوارد من الحكومة، لأن اللائحة التنفيذية مفصلة للنظام وموضحة له، ولا يتصور أن ترد جرائم في اللائحة لم ينص عليها في النظام، لذا، ترى اللجنة أن وجود اللائحة التنفيذية يعطي فرصة لإلحاق جرائم قد لا ينص عليها النظام، وهي صيغة توافقية وسوف تخدم النظام عند تقييم المملكة.

وأضاف الدكتور سعد مارق: فيما يتعلق بالمادة "السابعة عشرة"، فإن تحديد النية تم بناء على حكم قضائي صادر من محكمة مختصة يحدده القاضي، ويمكن استنباط العلم بغسل الأموال من الأوضاع والظروف الواقعية والموضوعية.

واختتم رئيس اللجنة قائلاً:

تعتزم المملكة تقديم تقريرها الجديد لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال متضمناً معالجة عدد من الملحوظات التصحيحية الواردة في تقريرها السابق بهدف تحسين موقف والتزام المملكة في مجال مكافحة غسل الأموال، واستشعاراً من مجلس الشورى بأهمية الإجراءات التصحيحية المطلوبة في تعديل عدد من مواد مكافحة غسل الأموال، مما سوف يدعم موقف المملكة في الالتزام بمتطلبات مجموعة العمل المالي في الشرق الأوسط وأفريقيا ويساعدها في المحافظة على مركزها المتقدم إقليمياً وعالمياً.

تساءلوا عن مليار ريال ديون على القطاع الخاص

الأعضاء يطالبون هيئة الطيران المدني بإنشاء مطارات داخلية

طالب أعضاء مجلس الشورى بأن تتولى الهيئة العامة للطيران المدني فتح مطارات في مناطق المملكة المختلفة، وطالبوا بمعالجة معاناة الهيئة من صعوبة استقطاب الكفاءات ومحدودية الموارد المالية للتدريب، وتساءلوا عن مليار ريال قيمة ديون على القطاع الخاص، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٤/١٢هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى: تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ فيصل طاهر، ثم عرض للمناقشة وأبديت بشأنه بعض الملحوظات.

فقال أحد الأعضاء: إن اللجنة لم تتناول مشكلة عدم توافر المقاعد بين مدن المملكة، وقد سبق للمجلس أن أصدر قراراً يطالب الخطوط السعودية بتوفير مقاعد بين مدن المملكة، لكن المشكلة لا تزال قائمة. لذا، يحسن باللجنة إضافة توصية بهذا الخصوص، أو التأكيد على التوصية السابقة.

ولفت آخر إلى: أن اللجنة أغفلت في اجتماعها مع مسئولي هيئة الطيران المدني موضوع وضع الصالة الشمالية بمطار الملك عبد العزيز بجدة ومرفقاته والخدمات المقدمة فيه، على الرغم من أهميتها. وطالب بوضع توصية بهذا الخصوص أو مناقشة المسؤولين في اجتماعها القادم معهم.

وقال: إن اللجنة أغفلت كذلك موضوع زيادة أسعار التذاكر الداخلية، ورسوم إعادة الإصدار، وغرامات التأخير على الناقل الوطني، وكذلك الأسعار غير المعقولة التي يفرضها طيران (ناس) على المسافرين. كما يحسن باللجنة أن تتدارس مع الهيئة موضوع مطار الملك فهد بالدمام وسوء إدارته، وأن تضع ميزات نسبية لهذا المطار لجذب المسافرين.

وتساءل أحد الأعضاء قائلاً: ورد في التقرير أن هناك مبالغ تراكمية على القطاع الخاص تجاوزت مليار ريال، وأن المبلغ يتنامى عاماً بعد عام، فلماذا هذه الديون؟ ولماذا تتساهل الهيئة في تحصيلها؟

وأشار عضو آخر إلى إن إنشاء المطارات المدنية الداخلية من المهام الرئيسة للهيئة العامة للطيران، لاسيما أن كثيراً من محافظات المملكة وقاطنيها بحاجة قصوى إلى وسيلة نقل آمنة ومريحة. وطالب بتعميد الهيئة العامة للطيران بتشكيل فريق عمل عاجل، لمسح جميع محافظات المملكة وتحديد المواقع اللازمة لفتح مطارات داخلية وفق ضوابط دقيقة وإستراتيجية محددة لهذا الغرض، والبدء التدريجي لبنائها ووضع الحوافز اللازمة بالتنسيق مع القطاع الخاص.

وأقترح أحد الأعضاء وضع توصية لمعالجة معاناة الهيئة من صعوبة استقطاب الكفاءات ومحدودية الموارد المالية للتدريب، ومعالجة موضوع النقل الداخلي. وتساءل: لماذا لا تكون الهيئة أكثر دقة في تطبيق المعايير الدولية وفرض العقوبات في حالات وجود صعوبات تشغيلية أو ازدحام في صالات السفر.

وتساءل عضو آخر عن أسباب زيادة ميزانية الهيئة؟ وعن النظرة المستقبلية لمطار الملك فهد الدولي؟ وعلاقة ذلك بالمطارات المجاورة؟ وعن الإجراءات المالية للهيئة، وما إذا كانت لا تريد الارتباط بإجراءات حكومية، أم أن هناك عقبة حقيقية تقف أمام الهيئة؟

وقال عضو آخر: أعلنت الهيئة عن فتح المجال أمام شركات النقل الجوي في النقل الداخلي والدولي انطلاقاً من مطارات المملكة، ولكن كيف يمكن تحقيق بيئة تنافسية في ظل استمرار دعم الخطوط السعودية بمزايا تفضيلية، لاسيما في مجال أسعار الوقود، كما ينبغي للجنة توضيح الأسباب الحقيقية وراء تأخير برنامج التخصيص، على الرغم من مضي سبع سنوات على قرار المجلس بهذا الأمر.

وطالب عضو آخر هيئة الطيران المدني بإشغال الوظائف الشاغرة لديها وتعديل الشروط بما يتناسب مع توطين الوظائف، وتساءل عن الفرق الكبير بين الرواتب والبدلات والمصروفات الفعلية في عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ، حيث بلغ أربعين (٤٠) مليون ريال. وقال: يجب أن توضح الجداول المكتوبة في التقرير هذه الفروقات، وأوجه صرفها، ورأى ضرورة إحاطة المجلس بما انتهى إليه مشروع تطوير مطار الملك عبد العزيز بجدة، وأن يتناول التقرير القادم المطار الجديد، وأن يشمل التقرير - مستقبلاً - موضوع التراخيص لخطوط جوية أخرى للعمل داخل المملكة.

ولفت عضو آخر إلى أن (٥٠٪) من الوقائع الواردة في التقرير حدثت في المراقبة الجوية، والمراقبة الجوية هي التي تتحكم في حركة الطيران، فأين السلامة في هذا الأمر؟ لاسيما أنه لا يوجد في جدول التدريب ما يشير إلى أن الهيئة دربت المراقبين الجويين على العمل.

وقال: ينبغي للجنة أن تقف مع الهيئة لمعرفة أسباب ذلك ومعالجتها. ولاحظ أن المطارات لدينا سيئة فيما يخص النظافة والصيانة،

لاسيما أن المطارات تعد هي الواجهة، كما أن عقود الصيانة مبرمة مع شركات كبرى لكنها لم تقم بأداء واجبها على الوجه المطلوب، كما يلحظ أن الهيئة رفعت أسعار إيجار المحلات في داخل صلات المطار، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المعروضات على المسافرين. كما يلحظ كثرة المدخنين في المطارات من الموظفين أنفسهم، ومن المسافرين بالرغم من صدور القرار بالمنع وإثبات الغرامة عليهم.

وأشاد عضو بالجهود الحثيثة لتطوير الهيئة بتشكيلها الجديد، لكنه استطرد: إن المشاكل الموجودة منذ القدم لا يمكن أن تحل سريعاً. ومن ذلك تكدس المسافرين في مطار الملك عبد العزيز بعد الحج، وفي مطار الملك خالد الدولي بالرياض حيث ينتظر الراكب كثيراً عند وصوله، لأجل البصمة وغيرها، فالحل يكون بزيادة الموظفين والمعدات، وغيرها. كما يلحظ عدم وجود خدمات للمعاقين في مطار الملك خالد الدولي بالرياض، وكذلك ضعف خدمات الصيانة والنظافة في المطارات. كما يلحظ غلاء الوقود للشركات المحلية الناقلة، فهي تعامل كالشركات الأجنبية، بينما في الدول المجاورة تجد أن الأسعار أقل، وينبغي أن يكون لدينا شركات أخرى كما هو الحال في الدول المجاورة، وتكون المنافسة بينهم لتوفير أفضل الخدمات للمسافرين.

وتساءل عضو آخر عن سبب انخفاض الإيرادات في إحدى قطاعات الملاحة الجوية من (٢٣٣) مليون إلى (١٣٧) مليوناً، ولاحظ أن المشروعات التطويرية العاجلة في مطار الملك عبد العزيز الواردة في التقرير أنجزت بالكامل، فهل أنجزت في عام التقرير أم أنها قبل ذلك، ولاحظ ارتفاع أسعار السوق الحرة.

واختتم أخذ الأعضاء قائلاً: إن المسئوليات الملقاة على الهيئة ضخمة، كما أن نظير هذا الجهاز في الدول الأخرى هو للإيراد والتحصيل، والواقع أن هذا الجهاز لدينا عكس ذلك، حيث تبلغ ميزانيته السنوية ما يقارب خمسة مليارات ريال، تصرف عوضاً عن استثمار الموارد المالية وإعادة تشغيلها ذاتياً، كما أن الديون المستحقة للجهاز وإن غابت عن هذا التقرير فقد كانت حاضرة في تقارير أخرى، حيث تبلغ ثلاثة عشر مليار ريال لهيئة الطيران المدني في السوق، لدى شركات طيران والمواطنين، والمؤسسات ولم يتم تحصيلها منذ سنوات طويلة، وبالرغم أن هذا الجهاز دخل مرحلة جديدة وأخذ الاستقلالية، إلا أن العديد من القضايا ما زالت عالقة، مثل فتح المجال لخطوط أخرى، وتوسعة أعداد المطارات الاقتصادية. واقترح دعوة معالي رئيس هيئة الطيران المدني للحضور إلى المجلس لمناقشته حيال القضايا الكبيرة والمتكررة والمتأخرة التي طال النقاش بشأنها، حتى تؤخذ في الحسبان في الإستراتيجية الجديدة للهيئة.

د. الفيفي: مشروعات الصيانة لمرافق الطيران متعثرة

قدم عضو المجلس د. عبدالله الفيفي مداخلة على التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني لعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ قال فيها: إن المعاناة في قطاع الطيران في المملكة تبدو مزدوجة، بين المواطن وهيئة الطيران. فإذا كان المواطن يشكو من ارتفاع أسعار التذاكر والرسوم، ومن اضطراب الخدمات وتدنيها- مع عدم وجود بدائل- عن الاعتماد على الطيران في السفر بين مناطق المملكة النائية- فإن هيئة الطيران بدورها تشكو كذلك من أن إيرادات الهيئة غير محصلة، وهذا مثار أسئلة: أين تذهب المبالغ المحصلة للهيئة العامة للطيران؟ أو لماذا لا تحصل من الجهات الحكومية، كما تحصل من المواطنين ؟ وهذا ما يجعل مشروعات الصيانة والتجديد لمرافق الطيران المتهالكة تتعثر وتتأخر، كما جاء في التقرير.

فهل توصية لجنة النقل والاتصالات للتأكيد على إنفاذ قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٢٥هـ، القاضي بتحصيل المبالغ المالية المستحقة للهيئة العامة للطيران المدني، كافية لتحقيق ما لم يتحقق عبر ٨ سنوات؟ إنني أشك أن تلك المبالغ فيما لو حصلت – بحذافيرها- ستكفي لتغطية النفقات اللازمة لإصلاح مطاراتنا وصالات الطيران فيها، ما لم يكن هناك دعم إضافي مع دراسة معمقة لكيفية تنفيذ مشاريع المطارات، ولماذا لا تعمِّر لدينا سوى بضع سنوات؟

وأضاف: لست أرى مناسبة تحديد مطارين فقط هما مطار الملك فهد ومطار الأحساء لفتح الأجواء منها وإليها لخطوط الطيران الأجنبية وتخصيصهما، فكل مطارات المملكة الدولية كمطار الملك عبدالعزيز في جدة، ومطار تبوك، وغيرهما تتطلب ذلك.

وهناك معوق ذكرته هيئة الطيران المدني في تقريرها يتعلق بالقوى العاملة وعدته أول المعوقات. وهو نقص القدرة على استقطاب كوادر سعودية، وقد ذكر في التقرير أن الهيئة رفعت دراسة إلى المقام السامي لسد العجز بمختصين غير سعوديين. وأنا أتساءل: أما كان الأولى دعم استقطاب الكوادر السعودية والعمل على تدريب الشباب السعودي للانخراط في هذا القطاع، في رأيي أن هذا هو الحل الطبيعي والوطني والأجدى والأبقى.

وضع ضوابط لتسوية وسداد العُهد وتقيد الأجهزة الحكومية بمرسوم الميزانية العامة

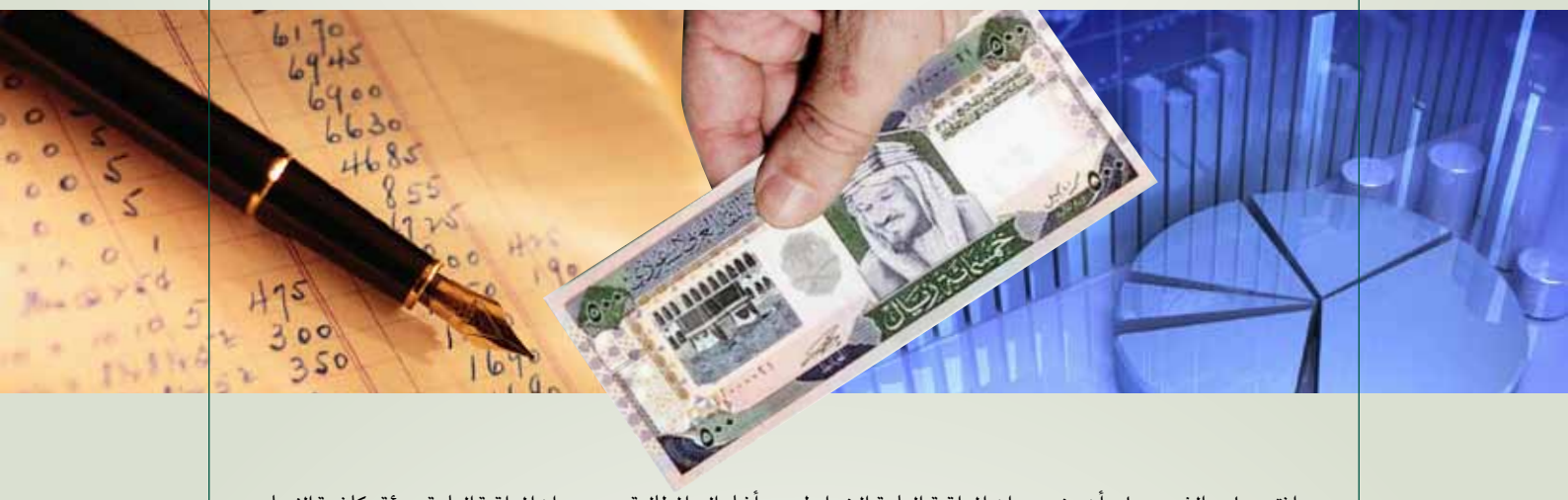

وافق مجلس الشورى على أن يضع ديوان المراقبة العامة الضوابط والإجراءات التي تضمن تسوية وسداد العُهد وأرصدة الأمانات في وقتها المحدد، ومحاسبة المسؤولين عن تأخيرها، وأن تعمل جميع الجهات المشمولة برقابة الديوان على تزويده بكافة المعلومات والمستندات التي تمكنه من مباشرة اختصاصاته وعدم تأخيرها تنفيذاً لما نصت عليه المادة العاشرة من نظامه، مع محاسبة الجهات غير المتعاونة.

كما أكد المجلس على قرارين سابقين له بتطوير إمكانيات الحاسب الآلي في الديوان ليواكب التطورات المتسارعة، من أجل توفير الوقت وسرعة ودقة إنجاز العمل، وتوفير الإمكانيات المادية لها، ودعا القرار إلى تقييم نظام المنافسات والمشتريات الحكومية وتقديم تقرير مفصل عن إيجابيات وسلبيات النظام ولائحته التنفيذية.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٤/١٩هـ برئاسة رئيس المجلس، حيث استمع المجلس إلى: وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين لديوان المراقبة العامة للعامين الماليين ١٤٢٧ ـ ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، والتقرير السنوي لديوان المراقبة العامة عن نتائج عمليات المراقبة المالية ورقابة الأداء للعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تلاها رئيس اللجنة د. سعد مارق، فقال: إن المداخلات تركزت على وضع آلية للحد من ارتكاب المخالفات المتعلقة بالعهد والأمانات، وبناءً عليه صدرت توصية اللجنة بأن يقوم الديوان بوضع الآليات التي تضمن تسوية وسداد العهد وأرصدة الأمانات في وقتها المحدد، ومحاسبة المسؤولين عن تأخيرها وبذلك تكون وجهة النظر قد تحققت.

وأشار إلى المطالبة بدمج ديوان المراقبة العامة وهيئة مكافحة الفساد في جهاز واحد، قائلاً: إن ديوان المراقبة العامة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مكملان لبعضهما، ولكل منهما مهامه وواجباته التي حددها نظامه ولوائحه، ومن الصعب ضمهما في جهاز واحد، لاختلاف طبيعة عملهما ولتحقيق أفضل نتائج، فاختصاصات ديوان المراقبة تنحصر في المحافظة على المال العام وإحكام الرقابة عليه صرفاً وتحصيلاً من خلال المراجعة المالية.

وأضاف د. مارق: إن تطوير نظام ديوان المراقبة العامة كان محل بحث من قبل اللجنة عند دراستها لتقرير الديوان وخلال اجتماعها بمعالي وزير الدولة لشؤون مجلس الشورى، الذي أكد للجنة أن النظام يدرس حالياً في هيئة الخبراء وسيرفع إلى مجلس الشورى حال الانتهاء من دراسته.

وأكد رئيس اللجنة أن اللجنة درست المداخلات المتعلقة بإعداد توصية لتطوير نظام المشتريات والمنافسات الحكومية، ورأت أن الوقت مناسب لمراجعة النظام لتطويره مع الاستفادة من التجربة السابقة، والأخذ في الحسبان وضع العقوبات على مخالفي النظام.

واختتم قائلاً: بمراجعة أعداد الوظائف المعتمدة والمشغولة الواردة في تقرير الديوان للعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، وجد أن هناك (١٢٤) وظيفة مالية وإدارية وتخصصية شاغرة والتي تمثل نسبة (١٥٪) من الوظائف المعتمدة في ميزانية ديوان المراقبة العامة، مع العلم أنه قد صدر الأمر الملكي الكريم رقم (أ/٢٤) بتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠هـ باستحداث ٣٠٠ وظيفة جديدة لديوان المراقبة العامة.

تشكيل لجنة للبت في مخالفات نظام الاتصالات ومنحها صلاحيات واسعة

د. فيصل طاهر

ناقش مجلس الشورى في جلسته التي عقدت يوم ١٤٣٣/٤/٢٦هـ تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلب تعديل المواد (الأولى، والسابعة والثلاثين، والثامنة والثلاثين) من نظام الاتصالات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٢ وتاريخ ١٤٢٢/٣/١٢هـ، وبينت اللجنة في تقريرها الذي تلاه رئيس اللجنة د. فيصل طاهر أن الحاجة تبرز لتعديل هذا النظام ليتماشى مع متطلبات الوضع الحالي والمستقبلي في ظل تطور قطاع الاتصالات ونموه المستمر، وتتعلق المادة الأولى بعدد من التعريفات الخاصة بالنظام، أما المادتان السابعة والثلاثون والثامنة والثلاثون تتعلقان بالمخالفات والعقوبات.

وأشارت اللجنة إلى أن التعديل سيمكن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات من ضبط المخالفات التي تحدث من مقدمي الخدمات، وتعزيز رقابتها على السوق والتعامل معه بما يمكنها من تحقيق أهداف نظام الاتصالات بما يضمن متطلبات الأداء الأفضل وحماية المنافسة العادلة بين جميع الأطراف في سوق الاتصالات السعودي.

وتناول أعضاء المجلس في مداخلاتهم الوضع التنظيمي للجنة البت في المخالفات التي نص عليها النظام والتي تشكلها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات حيث تساءل عدد من الأعضاء عن كيفية تكوينها وسلطاتها التقديرية، والعقوبات التي تصدرها.

وأجمعت العديد من المداخلات على عدم منح اللجنة صلاحيات واسعة تتمثل في الضبط والتفتيش وإيقاع العقوبة، داعين بترك البت في العقوبات والغرامات لتقدير المحكمة المختصة وتطبيق أنظمة المرافعات، والأنظمة الجزائية في هذا الأمر.

وتناول الأعضاء في مداخلاتهم تنوع المخالفات التي ينص عليها النظام ووجود غرامة مالية موحدة لجميع تلك المخالفات مما اعتبروه خللاً واضحاً في النظام، ودعا أحد الأعضاء بأن تعود الغرامات التي تتحصل عليها الهيئة للخزينة العامة للدولة وليس لميزانية الهيئة.

واقترح أحد الأعضاء أن يكون الفصل من اختصاص المحاكم أو لجنة محايدة من خارج الهيئة يعينها مجلس الوزراء، فيما رأى أحد الأعضاء ضرورة النص على عدم تعريض السكان في محيط أبراج الاتصال للشبكات الخلوية للمخاطر الصحية، ووضع العقوبات المناسبة في حال ثبت وقوع الخطر على السكان.

الأعضاء وهموم المواطن

المياه الجوفية بديلة عن المحلاة

اقترح أحد أعضاء مجلس الشورى التركيز على استغلال المياه الجوفية الجيدة وجلبها لأغراض الشرب لجميع المناطق، لأنها غير مكلفة وعدم التوسع في التحلية لزيادة تكلفتها وتكلفة نقل الوقود لها، وقصر إنتاج التحلية فقط للمناطق الساحلية المحتاجة، وترشيد استهلاك البترول لهذا الغرض، لأن معظم قطاعات الحياة مرتبطة به مع التركيز على استغلال الطاقة الشمسية، وعمل الأبحاث القيمة لاستغلالها في التحلية، لأنها هي مصدر الطاقة في تبخر مياه البحار والمحيطات وتكوين السحاب الذي يسوقه رب العزة والجلال ليغيث به من يشاء. وقال: إن وزارة المياه والكهرباء ترى الاستفادة من مياه السدود التي تزخر بكميات كبيرة من مياه الأمطار في بعض المناطق بعد تنقيتها ومعالجتها.

النهوض بقطاع الزراعة ووضع سياسة لتطويره
والإسراع في إصدار الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة

وافق مجلس الشورى على الإسراع في إصدار الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة ودراسة أسباب تعثر تطبيق الخطة الوطنية لتشجيع صناعة الأعلاف المركزة وحسن استخدامها ودعم مدخلاتها، وأن تعمل وزارة الزراعة على إيجاد برنامج مشترك بين الوزارة والجامعات والقطاع الخاص يهدف إلى النهوض بقطاع الزراعة ورسم سياسة مشتركة تؤدي إلى تطوير وتنمية واستدامة القطاع الزراعي بالمملكة، وأن تعمل على تضمين تقريرها القادم الخطوات المتخذة من قبلها ومع الجهات ذات العلاقة، لتفعيل قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٣٣٥ والتاريخ ١٤٢٨/١١/٩هـ، وعلى وجه الخصوص تفعيل مقتضى الفقرة (١٤) من القرار والتي نصها: «النظر في وضع المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي في حالة تأثرهم بالسياسات الزراعية الجديدة»، جاء ذلك خلال جلسة مجلس الشورى التي عقدت يوم ١٤٣٣/٤/١٨هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى رئيس اللجنة المهندس/ محمد النقادي، فقال: إن اللجنة تشارك الزملاء الرأي في ضرورة إصدار الخطة المستقبلية للزراعة، وتوصية اللجنة «الأولى» تؤكد على أهمية الإسراع في ذلك، إذ إن الخطة ستتناول أهدافاً، أهمها الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وخاصة المائية لتحقيق الأمن الغذائي، مع رفع

المهندس/ محمد النقادي

كفاءة القطاع الزراعي، وتأهيل الموارد البشرية، وتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

وأضاف: إن الوزارة اعتمدت مؤخراً الحملة الوطنية لمكافحة حشرة سوسة النخيل الحمراء، وقد اكتملت الإجراءات اللازمة لتأمين القوى البشرية والمعدات، والسيارات، وأجهزة الحقن، والمبيدات الكيماوية والحيوية، والحملة الإعلامية المصاحبة، وقد انطلقت هذه الحملة في بداية شهر صفر من عام ١٤٣٢هـ، وتبنّي الوزارة لهذه الحملة جاء متماشياً مع مطالبة المجلس في قراره ذي الرقم ٦٢/٨٧ والتاريخ ١٤٢٧/١٢/١٨هـ.

وأشار د. النقادي إلى أنه سبق للمجلس أن أصدر قراره ذا الرقم ٤٢/٥١ والتاريخ ١٤٢٦/٩/١٤هـ، بالتوسع في إنشاء المنتزهات الوطنية في جميع مناطق المملكة، وإعداد خطة عامة لذلك، ووافق مجلس الوزراء على ذلك القرار، كما أن موضوع المنتزهات الوطنية هو أحد الموضوعات الرئيسة التي ستدرسها وتناقشها اللجنة في تقرير الوزارة القادم.

واختتم قائلاً: إن اللجنة تشارك الزملاء على تناولهم قضية مهمة ترتبط بشكل مباشر بالتنمية الزراعية في المملكة، وعامل مهم في استدامة الزراعة وهي الدراسات المائية، إلا أن هذا الموضوع من اختصاص وزارة المياه والكهرباء، وقد أوضح معالي وزير المياه والكهرباء عند استضافة المجلس له بتاريخ ١٤٣٣/١/٢٣هـ أن الإستراتيجية الوطنية للمياه سيتم الانتهاء منها قريباً.

الأعضاء وهموم المواطن

معاملة إنسانية وخدمات للسجناء الموقوفين وذويهم

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى التقرير الذي صدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يرصد الأوضاع في السجون، وقال: إن التقرير تضمن نماذج لمعاملة إنسانية راقية تجاوزت حدود الأنظمة بتقديم خدمات للسجناء الموقوفين وذويهم صرفت فيها ملايين الريالات، ونفقات لأسرهم وترتيب زيارات وغيرها من صور الرعاية الأبوية والإنسانية، وكانت كل هذه الخدمات مبعث فخر واعتزاز لكل غيور على هذا الوطن وأمنه وأبنائه. في مقابل عدد ضئيل من مخالفات للأنظمة.

الأعضاء وهموم المواطن

تسليم مساكن النازحين في الجنوب

أشار أحد أعضاء مجلس الشورى إلى أنه وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين قام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر ـ أمير منطقة جازان، وبمعيته معالي وزير الشؤون الاجتماعية بتسليم الدفعة الأولى من وحدات السكن التنموي التي أمر خادم الحرمين الشريفين ببنائها وتوزيعها على أبنائه النازحين من قراهم جراء أحداث الحد الغربي، وهي مكونة من ألفي وحدة سكنية مكتملة التأثيث ومجهزة بالمرافق الخدمية، وتستوعب حوالي عشرين ألف فرد. لذا، لخادم الحرمين الشريفين من سكانها ومنّا خالص الشكر والتقدير وصادق الدعاء لعمل صالح ومقبول.

الموافقة على لائحة تنظيم مراكز الإرشاد الأسري

وافق مجلس الشورى في جلسته التي عقدت يوم ١٤٣٣/٤/١٢هـ على اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري، وتهدف مراكز الإرشاد الأسري الأهلية إلى تقديم خدمات الإرشاد المتخصصة التي تسهم في استقرار الأسرة، وتساعد على ترابط المجتمع بجميع فئاته العمرية وتقديم الرعاية النفسية والتربوية لهم، وتعالج هذه المراكز في إطار الأسرة المشكلات الاجتماعية، والاضطرابات السلوكية والنفسية، والمشكلات التربوية والزوجية، كما تجيز اللائحة لتلك المراكز القيام ببرامج تأهيلية للمقدمين على الزواج، وتقدم لهم خدمات التوعية والإرشاد والتثقيف الأسري والاجتماعي، والمساندة النفسية لكلا الجنسين، مع الالتزام بأحكام الشريعة والآداب العامة، وتمنع اللائحة من تلك الخدمات المراكز غير المرخص لها أو المنتهية مدد تراخيصها دون تقدمها بطلب تجديدها، حيث تعاقب اللائحة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية من يقدم خدمات الإرشاد الأسري الأهلي دون ترخيص بغرامة مالية لا تزيد عن خمسين ألف ريال، وإغلاق المركز ومنعه من مزاولة النشاط لحين استصدار التراخيص.

وتؤكد اللائحة على المراكز المصرح لها بعمل ملفات خاصة للحالات يكون لهذه الملفات طابع السرية بحيث لا يجوز لأحد الإطلاع عليها من غير المستفيدين إلا بطلب من المحكمة المختصة أو الوزارة.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب تجاه ملحوظات الأعضاء بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية، تلاها رئيس اللجنة د. ثامر الغشيان حيث قال: إن هناك توجهات في بعض الجهات الحكومية لإنشاء مراكز إرشاد للأسرة، مثل وزارة العدل، لكن يمكن أن نشبه حاجة الناس لمراكز الإرشاد الأسري كحاجتهم للعلاج الطبي، بحيث يلجأ بعضهم للمستشفيات الخاصة، وكذلك الأمر هنا مع قلة المراكز الحكومية التي لا تعالج المشكلة إلا بعد وقوعها، فنجد المجتمع يشهد تفاقماً ملحوظاً في المشكلات الأسرية، ما يبعث على البحث عن الخدمة المتميزة في هذا المجال مع الضوابط التي تكفل القيام بالخدمة علمياً، ومهنياً، واحترافياً كما يجب، وأن يكون النظام الجزائي واضحاً وصارماً، وهذا ما تسعى إليه هذه اللائحة.

وأضاف: أما بخصوص النص على تفصيلات المؤهلات للعاملين في هذه المراكز فليس محله هذه اللائحة التنظيمية، بل محله اللوائح

د. ثامر الغشيان

والقواعد التنفيذية التي يصدرها الوزير لتنفيذ هذه اللائحة. والمادة «الثامنة» من هذه اللائحة أوجبت وجود الهيكل التنظيمي للمراكز، وبالإطلاع على المشروع المقدم من الوزارة نجد قواعد تفصيلية للائحة، تشمل الاختصاصات الآتية: (طبيب نفسي، أخصائي، أخصائي نفسي، أخصائي نفسي إكلينيكي، أخصائي تثقيف وتوعية، مستشار قانوني وشرعي) من النساء والرجال، وكما ذكر سابقاً هذه تفصيلات مكانها اللائحة الداخلية.

وأوضح د. غشيان أن هذه المراكز لا تقتصر على حل الخلافات الأسرية فقط، بل إن من بين برامج هذه المراكز التوعية والوقاية قبل وقوع المشكلة، وهذا ما تسعى إلى القيام به كثير من الجهات، حتى قبل صدور هذه اللائحة، وذلك لثبوت أهمية التوعية قبل الزواج في استقراره، وهذا يدعو إلى المبادرة بإصدار مثل هذه اللائحة لأهميتها وحاجة الأسر إليها.

ولفت سعادته إلى أن الإطار العام الذي يضبط الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية هو الالتزام بالشريعة الإسلامية، وألا يكون في تلك الأنظمة واللوائح ما يخالف أحكام الشريعة. وبالرغم من ذلك فقد جاء التأكيد في إحدى المواد على التزام أحكام الشريعة الإسلامية لضبط العمل في هذه المراكز، فقد جاء النص على الالتزام بأحكام الشريعة في المادة «الثامنة» من مشروع الحكومة ويقابلها «السابعة» من مشروع اللجنة كما يلي: «يقدم المركز خدمات التوعية والإرشاد الأسري الاجتماعي والمساندة النفسية لكلا الجنسين مع الالتزام بأحكام الشريعة والآداب العامة».

وأوضح رئيس اللجنة أن طلب بعض الأعضاء الرجوع إلى مشروع الحكومة في بعض المواد، نظراً للمسوغات المقنعة التي أوردوها، وهي المواد «الأولى» و«الثانية» و«السادسة» في مشروع الحكومة ويقابلها «الخامسة» في مشروع اللجنة.

واختتم قائلاً: فيما يتعلق بمعالجة وجهات النظر المختلفة على المادة الخاصة بالعقوبات وهي المادة (العاشرة من مشروع اللجنة)، فهناك من هو معترض على الفقرة الثانية التي بادرت اللجنة بإفرادها، أو معترض على الغرامة التي اقترحتها اللجنة. واللجنة ترى أهمية إفراد فقرة مستقلة تتناول العقوبات على من يمارس خدمات الإرشاد الأسري بدون ترخيص، والتي ابتلي الناس باجتهاداتهم القائمة على غير علم، بينما اقتصرت العقوبات في مشروع الحكومة على من يخالف أحكام مواد هذه اللائحة وهذا لا يكفي، إذ إن الضرر المتوقع من أولئك أشد ممن يخالف أحكام اللائحة، ولابد من عقاب رادع مناسب لهم، وأما الغرامة فقد جرى تعديلها بما يضمن مناسبتها للجرم.

تعزيز التعاون بين دول الرابطة لصالح شعوبها

مجلس الشورى يشارك في المؤتمر السادس لرابطة المجالس التشريعية في أفريقيا والدول العربية

رئيس بورندي يستقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى

أكدت الدول المشاركة في المؤتمر السادس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي على أهمية السعي بصورة جماعية وفردية لدعم جهود الرابطة والمشاركة الفعالة في أنشطتها وجهودها لتعزيز التفاهم والمصالح المشتركة لمنطقتي أفريقيا والعالم العربي، فيما عبر المجتمعون عن سعادتهم لما تضمنته كلمات رؤساء الوفود التي ألقيت في الاجتماع وثمنوا الأفكار التي وردت فيها والتي عكست الرغبة الصادقة والجادة في إدخال الإصلاحات السياسية والتشريعية في البلدان الأعضاء المختلفة، كما ثمن المجتمعون على وجه الخصوص ما أشارت إليه كلمة وفد المملكة العربية السعودية حول تبني الأمم المتحدة تأسيس المركز الدولي لمكافحة الإرهاب الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين وكذلك إنشاء مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا.

كما تضمنت التوصيات التأكيد على دعم ما ورد في كلمات العديد من الوفود حول الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء المختلفة حول تعزيز دور المرأة في الحياة العامة وعلى وجه الخصوص تعزيز دورها في الأنشطة البرلمانية ويثمن المؤتمر التسوية السياسية التي أنجزتها اليمن وسمحت بانتقال سلمي للسلطة والتي تجسدت في انتخاب رئيس جديد للبلاد على قاعدة التوافق الوطني وفتح المجال للحوار الوطني الشامل.

مجلس الشورى يدعو لوقف نزيف الدم وإيصال المساعدات إلى سوريا

أكد مجلس الشورى على موقف المملكة الداعي إلى التحرك السريع وبذل المزيد من الجهود نحو الوقف الفوري لنزيف الدم وأعمال العنف في الجمهورية العربية السورية وفق خطة الجامعة العربية وقراراتها التي حظيت بدعم دولي واسع، وعلى أهمية إيجاد السبل الكفيلة لتسهيل تقديم وإيصال المساعدات الإغاثية والإنسانية لمستحقيها النازحين من أبناء الشعب السوري.

جاء ذلك في كلمة مجلس الشورى التي ألقاها معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري أمام المؤتمر السادس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي واجتماع مجلسها السابع في العاصمة البوروندية بوجمبورا.

ونوه معاليه بالجهود التي تبذلها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله لترسيخ مبدأ الحوار على الصعيد العالمي من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار، مشيراً إلى استضافة المملكة ممثلة بمجلس الشورى مؤخراً للاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين الذي ركز على أهمية الحوار ودور المجالس والبرلمانات في نشره على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كما نوه معاليه بالجهود التي تبذلها الرابطة لتعزيز العلاقات بين دول الرابطة لا سيما على الصعيد البرلماني، داعياً لمزيد من العمل الجاد لتحقيق الأهداف المنشودة.

ودعا البيان الختامي للمؤتمر المجالس الأعضاء للسعي إلى تشجيع إقامة صلات سياسية أوثق بين الدول الأعضاء في الرابطة من خلال تشجيع الزيارات المتبادلة بين زعماء الدول الأعضاء في الرابطة، فيما دعت الأمانة العامة بتقديم مقترح للمؤتمر القادم لتشكيل لجنة اقتصادية دائمة تكون من مسئوليتها تقديم الأبحاث والدراسات التي من شأنها أن تسهم في تسهيل عملية الدخول في مشروعات اقتصادية واستثمارية مشتركة بين منطقتي أفريقيا والعالم العربي.

وكانت رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي قد اختتمت مؤتمرها السادس بمشاركة ١٤ دولة في العاصمة البوروندية بوجمبورا في الفترة ٢٢ – ٢٣ مارس.

وكان وفد المجلس قد شارك في المؤتمر برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري الذي أكد حرص المملكة على أداء دور فاعل في تقوية روابط التعاون بين الدول العربية والأفريقية، مشيراً إلى أن مجلس الشورى يعمل على ما يخدم مصالح الدول والشعوب، على تعزيز دور رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي لتسهم في دعم الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام والقضاء على أسباب التوتر والعنف والإسهام في استتباب الأمن والسلم في أفريقيا والعالم العربي.

ونوه معالي الدكتور الجفري بأهمية رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، بصفتها الإطار البرلماني الإقليمي الذي يحتضن جهود بناء الشراكة الإستراتيجية بين أفريقيا والعالم العربي، ويستشرف المصالح المشتركة، ويعبر عن القواسم العميقة التي تجمع شعوب المنطقة، مشيراً إلى دور الدبلوماسية البرلمانية لتقوية العلاقات بين الدول والشعوب.

وأوضح معاليه أن اللقاء يرمي إلى تعزيز دور السلطة التشريعية في مواصلة تحقيق الأهداف التنموية ومناقشة أبرز التحديات التي تواجه العالم الثالث، معرباً عن تطلعه إلى أن يتوصل هذا المؤتمر إلى مخرجات ونتائج، من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف المنشودة، التي من أجلها تم تأسيس هذه الرابطة، وبما يقرب من الحلول الناجعة للواقع المضطرب الذي تعيشه بعض الدول.

وكان فخامة رئيس جمهورية بوروندي بيير نكورونزيزا قد استقبل وفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري الذي شارك في أعمال المؤتمر .

وقد نقل معاليه خلال الاستقبال تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لفخامة الرئيس البوروندي وتمنياته – حفظه الله – لجمهورية بوروندي بدوام التقدم والاستقرار .

وفد المملكة المشارك في المؤتمر

وعبر رئيس جمهورية بوروندي عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده – رعاهما الله – لإسهامات المملكة العربية السعودية من خلال الصندوق السعودي للتنمية في العديد من البرامج الإنمائية التي تقوم المملكة بتمويلها في جمهورية بوروندي والتي شملت إنشاء الطرق وبناء المستشفى الجامعي، لافتاً النظر إلى أن تلك الجهود يقدرها الشعب البوروندي وستنعكس على التنمية بشكل كبير في بلاده .

كما استقبل دولة رئيس مجلس الشيوخ البوروندي النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي السيد جابريل نيتزرانا معالي نائب رئيس مجلس الشورى والوفد المرافق له .

ونقل معاليه خلال الاستقبال تحيات وتقدير معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لدولة رئيس مجلس الشيوخ، وتمنياته لجمهورية بوروندي حكومة وشعباً بالرخاء والاستقرار .

وثمن معالي الدكتور الجفري لمجلس الشيوخ البوروندي حسن التنظيم مما انعكس على سير أعمال المؤتمر السادس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي. كما جرى تبادل وجهات النظر حيال مختلف الموضوعات التي تهم المجلسين وسبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك. حضر الاستقبالين عضوا مجلس الشورى عضوا الوفد المشارك في الاجتماع الدكتور عبد الله الحربي والدكتور جبريل العريشي.

وكانت أعمال مجلس الرابطة قد بدأت بكلمة لمعالي الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية رئيس الرابطة، حيث أشار إلى أن هذه الدورة تعقد في ظل أوضاع سياسية في غاية التعقيد تشهدها المنطقة مما يجعلها في مواجهة مباشرة مع تحديات غير مسبوقة وعلى رأسها التحديات الأمنية التي بدأت تفرض نفسها في مناطق عديدة في المنطقة التي نعيش فيها وتتطلب معالجة أسبابها.. وأكد معاليه على ضرورة التعجيل ببلورة سياسات عمومية ناجحة في بلدان أفريقيا والعالم العربي تركز أساساً على أهمية تدعيم الأمن والاستقرار وترسيخ مبدأ سيادة القانون والمحافظة على الوحدة الوطنية وتعزيز التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان وبما يضمن التداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة..

وعلى ترسيخ فكرة التعاون العربي ـ الأفريقي على أسس المصالح الجيوسياسية والاقتصادية... ونوه بما حققته الرابطة حتى الآن رغم محدودية الوسائل البشرية والمالية من وعي بأهمية هذه الشراكة بين العالمين الأفريقي والعربي.. بعد ذلك ألقت السيدة روز فرنسين روقمبي رئيسه مجلس الشيوخ في جمهوريه الجابون كلمة قالت فيها: إن من مسئولياتنا كبرلمانين أن نساهم في تعزيز المسيرة الديمقراطية في بلداننا كون الديمقراطية هي الأداة المسرعة لعملية التنمية التي تسعى البشرية إلى تحقيقها وأن من أهداف الرابطة أيضا تعزيز مثل هذه المفاهيم بين المجالس الأعضاء.

وأضافت: ومن هذا المنطلق فإن على الرابطة أن تكون أداة فعالة في ترسيخ مثل هذه القيم وتعزيزها.. ودعم التعاون بين دول (الجنوب ـ الجنوب) وبحيث يتحول هذا التعاون إلى أمر فعال ومحقق على أرض الواقع وأن على الرابطة أن تسهم مساهمة فعالة في دعم وترسيخ قضايا التنمية والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الرابطة .

بعد ذلك تم تشكيل عدد من اللجان لدراسة المقترحات والموضوعات والأنشطة المقدمة من الأمانة العامة بما في ذلك مقترح بمشروع الميزانية السنوية وتلك اللجان هي:- اللجنة المالية، لجنة البرامج، لجنة الإدارة، لجنة صياغة البيان الختامي.

وعقد رؤساء الوفود الحاضرون والذين يشكلون وفقاً للنظام الأساسي مجلس الرابطة اجتماعاً لاختيار الأمين العام الجديد للرابطة، بعد أن انتهت ولاية الأمين العام السابق السيد ليفينوس اوسوجي وبعد المداولات تم انتخاب السيد عبد الواسع يوسف علي من الجمهورية الفيدرالية الإثيوبية أميناً عاماً جديداً للرابطة كما وافق المجلس على التجديد للأمينين العامين المساعدين لمدة عام، وهما السيد محمد محمد الطيب من الجمهورية اليمنية والسيد سيدنا عالي ولد حنن من الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

وقد تقدمت لجنة البرامج بعدد من التوصيات المتعلقة بأنشطة الرابطة ومنها: التأكيد على عقد اللقاء التشاوري للرابطة في النصف الثاني من العام ٢٠١٢م في الجمهورية اليمنية، والتأكيد على أهمية الاستمرار ببرنامج الزيارات وتبادل الخبرات بين المجالس الأعضاء، والاستمرار في تنظيم برامج لقاءات غرف التجارة والصناعة، وأهمية تفعيل برنامج التبادل الثقافي للطلاب، والاستمرار في عقد برنامج السيدات البرلمانيات وفقاً لما هو مخطط له .

كما أوصت لجنة الإدارة بالاستمرار في العمل بالأنظمة المالية والإدارية الموافق عليها في مؤتمر الرابطة الرابع المنعقد في المملكة المغربية والمقدم من اللجنة المكلفة في مؤتمر الخرطوم.. كما توصلت إلى أن وثيقتي النظام الأساسي والنظام الداخلي هما المرجعية النهائية لكل اللوائح والأنظمة المنبثقة عنهما.

وأكدت كلمات رؤساء الوفود المشاركة على تطلعها إلى تطوير أداء الرابطة لكي تنهض بدورها وتحقق الآمال المعقودة عليها فهي فضاء للشعوب العربية والأفريقية بما يحمله من تطلعات تنموية واجتماعيه.. كما أكدت على أهمية أن تأخذ الرابطة مكانها بين المنظمات الدولية المتميزة من حيث أدائها وفعاليتها وتمثيل الدول الأعضاء فيها ..

وأشارت إلى أهمية تطوير التعاون بين بلدان أفريقيا والعالم العربي وتقوية دينامية التعاون بين دول جنوب ـ جنوب في إطار الدول الأعضاء في الرابطة كما أكدت أيضاً على أهمية تعزيز التعاون في مجالات تحقيق العدالة والأمن والاستقرار فيما بين شعوب المنطقة وبينها وبين الدول الأخرى وتبني النهج الديمقراطي والعدالة الاجتماعية كخيار وحيد لمواجهة أي مخطط يرمي إلى زعزعة الأمن والاستقرار.

خطوات للحد من العمالة

د. محمد الخنيزي

أصدرت وزارة الخارجية من خلال سفارات المملكة وقنصلياتها في الخارج خلال العام المالي ٢٠١١م (١٤٣٢ – ١٤٣٣هـ) ما يقارب تسعة ملايين وخمسمائة ألف تأشيرة من ضمنها تأشيرات الحج والعمرة بزيادة عن العام الماضي بنسبة ٧,٣ ٪، عن العام السابق ٢٠١٠م وعن عام ٢٠٠٥م، ٥٨,٢ ٪.وتشير الإحصائيات حسب تقديرات وزارة العمل عن وجود ما يقارب من ٨,٥ مليون عامل أجنبي وهناك ما يقارب من ١,٥ من العمالة لا يدخلون في تلك الإحصائية.

إن إصدار هذا العدد من التأشيرات وخاصة ما يخص العمالة الأجنبية ظاهرة خطيرة جداً بينما أبنائنا يلهثون وراء الشركات والمؤسسات من أجل توظيفهم من أجل أن يعيشوا معيشة كريمة دون أن يستجيب لهم أحد إلا ما ندر، بينما العمالة الأجنبية يتبوؤن وظائف قيادية وبرواتب عالية، وللعلم أن هؤلاء العمالة أرسلوا إلى بلدانهم في نفس الفترة عام ٢٠١١م، ما يقارب من ١٠١ بليون ريال، وحسب الإحصائيات المنشورة أنه من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ٢٠١٢م إلى ١٠٥ بلايين ريال.

هل تدرك وزارة الخارجية ووزارة العمل خطورة هذا الوضع وهل وزارة العمل جادة في إيجاد فرص عمل للسعوديين وهي تصدر هذا العدد من التأشيرات بينما سجل في برنامج حافز الذي أمر به خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وأدام عزه في بدايته ما يقارب من مليوني شخص بين امرأة ورجل يبحثون عن فرص عمل، ومن هنا أدعوا مجلس الشورى ليطلب من وزير العمل بالحضور إلى المجلس ومساءلته في ذلك، وكذلك أدعو المسئولين في الدولة إلى اتخاذ إجراءات سريعة للحد من استقدام العمالة الأجنبية من الخارج، ومنها اتخاذ الإجراءات التالية:

١- وقف استقدام العمالة الأجنبية غير الضرورية لمدة سنتين ومن بعدها يقيم الوضع ونتابع النتائج.

٢- أن توقف وزارة البلدية إعطاء رخص فتح محلات جديدة مثل البقالات والحلاقين والمطاعم، فليس من المعقول أن نشاهد في شارع واحد وفي حي واحد عشرات البقالات والمطاعم والحلاقين والنجارين والسباكين، فهذه الظاهرة لا تجدها إلا في دول الخليج العربي وفي المملكة بالأخص، ففي الدول المتقدمة لا تعطى رخص فتح محلات متشابهة في نفس المدينة إلا ما ندر جداً.

٣- الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي المنظم لعملية توظيف العمالة المحلية بحيث لا يعتمد أو ينفذ مشروع إلا بعد أن يعد له كادر وطني وخاصة أن مثل المشاريع الكبيرة تأخذ وقتاً لتنفيذها، فبالإمكان تدريب العمالة المطلوبة من أبناء البلد أثناء تنفيذ المشروع كما تفعل الدول المتقدمة.

٤- دعوة وزارة العمل لسعودة وظائف البقالات التي يمثل العاملون فيها ما يقارب من المليون عامل وهذه مهنة لا تحتاج إلى مهارة عالية وكذلك سعودة وكالات السفر والسياحة ومندوبي ومندوبات المبيعات الذين يعملون بكل حرية دون أن تكون هي مهنتهم الأصلية.

٥- تفعيل قرار سعودة وظائف مديري الموارد البشرية والتدريب في الشركات والمؤسسات، إذ لا يزال أغلب الشركات والمؤسسات ومسؤولي الموارد البشرية فيها غير سعوديين ويرفضون توظيف السعوديين بطرق وحيل متعددة وإذا وظفوهم يعرضون عليهم رواتب متدنية بينما هم يتقاضون رواتب عالية جداً.

٦- إعادة النظر في موضوع سياقة المرأة للسيارة، حيث أثبتت إحدى الدراسات أن ٨٥٪ من السعوديين يستخدمون السائقين لتوصيل أبنائهم وبناتهم للمدارس والجامعات والعمل، وهؤلاء السائقون يقدرون بحوالي ٨٠٠ ألف سائق خاص يشكلون عاملاً خطراً على عائلاتنا وأسرنا وأولادنا أخلاقياً وثقافياً وسلوكياً وأمنياً ودخلوا في خصوصيات أسرنا وحياتنا الخاصة ومشاكلهم مسجلة لدى هيئة الأمر بالمعروف والأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى ذلك زيادة دخول المرأة سوق العمل: طبيبات ومستشارات ومعلمات وأخصائيات ومندوبات مبيعات وبائعات للملابس النسائية.

عضو مجلس الشورى .

حلم المسكن..
بين الجهود الكبيرة للدولة والأسعار الملتهبة

تحقيق : منصور العساف

يعتبر المسكن من الضرورات الملحة للجميع على مدى مراحل عمر الإنسان المختلفة، ولا شك أن ارتفاع الأسعار عالمياً ومحلياً لسلع شتى جعل الكثيرين يتضررون منها، ولكن ارتفاع وتقلب الأسعار في مجال العقار له وضع خاص. فقد تستطيع أن تستبدل سلعة ارتفع سعرها بغيرها أو تتخلى عنها، لكنك لا تستطيع أن تفعل ذلك في مسكنك، حيث لا يمكنك أن تتخلى عنه. وكذلك يمثل المسكن حجر أساس في بناء الأسرة الجديدة، ومن هنا كان عدم توفره أو ارتفاع سعره سبباً أساساً في تأخر الإقدام على الزواج وتأسيس أسرة وحياة جديدة. وكما يقال «العقار هو الابن البار»، مما جعل الكثير من المستثمرين يضخون ملايين بل مليارات الريالات في مشاريع إسكانية ضخمة، فيلات ومنتجعات وشقق سكنية فاخرة، لكنها لم تراع ما يطبق عليه البعد الاجتماعي في ذلك، فأصبح امتلاك أحدها حلماً بعيد المنال، وهذا هو الحال في القطاع الخاص. أما الجانب الحكومي في الموضوع فإن الدولة بذلت وما زالت الكثير من الجهود الضخمة لتقريب وتحقيق أحلام وآمال المواطنين في ذلك، فدأبت على رفع رأس مال صندوق التنمية العقاري حتى وصل لأضعاف ميزانيته السابقة وإنشاء وزارة للإسكان وإتاحة الأراضي لها لإنشاء العديد من المشروعات السكنية خاصة المناسبة لمحدودي الدخل، وعدم اشتراط امتلاك أرض للحصول على القرض العقاري ورفع قيمته إلى نصف مليون ريال والتوجيه ببناء عدد ضخم من الوحدات السكنية للمواطنين، ورصدت لذلك نصيبها من الميزانية العامة للدولة، ناهيك عن برنامج مساكن الذي يسير في نفس الاتجاه. ولكن ما أن يشرع المواطن في التفكير في البناء حتى يصطدم بتكاليف لم يحسب لها حسبان، أولها أسعار الأراضي المرتفعة خاصة في المناطق المتميزة وأسعار العمالة من بناء وتشطيب وغيره، وأسعار المواد الأولية اللازمة للبناء.

فما هي الأسباب التي ساهمت في ارتفاع سعر المتر العقاري لا سيما في أراضي المدن الكبيرة، وما هي البدائل والخيارات التي من شأنها فتح فرص أكبر لتسهيل عملية تملك المسكن المناسب للمواطن؟

الشورى توجهت بهذه الأسئلة إلى المختصين والخبراء في الشأن العقاري.

م. الزكري: على القطاعات الحكومية أن تتكفل بتأمين المساكن المناسبة لموظفيها كما فعلت بعض القطاعات إبان الطفرة الأولى

العقار أفضل استثمار

بداية يرى عضو مجلس الشورى المهندس عبدالمحسن الزكري أن سبب المشكلة هو أن المواطن السعودي ابن بيئته ولذلك تجده يميل في عمله الاستثماري إلى العقار، سيما أنه يراه أكثر وضوحاً وأقل تعقيداً وتكلفة، وعليه تجد نسبة المضاربات في العقار أكثر مما سواه من الفرص والمشاريع الاستثمارية، ويضيف أن مجتمعنا كان قد افتقد للرؤى والإستراتيجيات الخاصة بمشاريع الإسكان منذ أكثر من ٢٢ عاماً.

زيادة الطلب على العقار زاد من حدة المشكلة

بينما يرى الخبير العقاري عبدالمحسن المقرن أن أسعار الأراضي كانت في السابق في متناول الجميع وكان من هم في حاجة لدعم المسكن من الدولة هم من ذوي الدخل المحدود، والآن بعد ارتفاع أسعار الأراضي لتصل إلى ستة أضعاف قيمتها عن السابق أصبح العقار صعباً على أكثر شرائح المجتمع مما جعل الحاجة إليه أكبر وزاد الطلب عليه وأعطى ذلك فرصة لملاك العقار لفرض أسعار مبالغ فيها.

ويقول: إن أسباب ذلك أن العقار يعتبر أصلاً من الأصول المهمة للمالك مثل الذهب والأصول المهمة الأخرى مما يجعل صاحب العقار يتمسك به، وبالتالي يتضخم سنوياً، كذلك شح الأراضي مع زيادة الطلب عليها، حيث أصبح المعروض أقل من المطلوب وهذه إحدى قواعد التجارة التحكم في الأسعار، ويضيف: من الأسباب أيضاً انخفاض قيمة الريال لارتباطه بالدولار الذي انخفض كثيراً مما جعل جميع الأصول ترتفع مقابله مثل الأراضي والذهب والسيارات والمواد الغذائية وغيرها.

زيادة شريحة الشباب بين السكان

ويقول: كما أن هناك زيادة كبيرة في عدد سكان المملكة وقد أثبتت الدراسات منذ عشر سنوات أن شريحة كبيرة من شرائح المجتمع السعودي تتراوح أعمارهم ما بين ١٠ إلى ١٥ سنة، أما الآن فقد أصبح هؤلاء شباباً في العشرينيات يحتاجون إلى مساكن مستقلة مما زاد من حدة الأزمة. إضافة إلى توجه رجال الأعمال إلى الأسهم والصناعة والتجارة أكثر من توجههم إلى العقار في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٢ مما أدى إلى وجود شح في المساكن، وعدم وجود تمويل للعقار سواء من البنوك أو الدولة يوازي الحاجة الكبيرة لهذه الطلبات، وعدم تنفيذ أنظمة الرهن العقاري حتى الآن.

الحل في صناديق الاستثمار

ويلخص المهندس عبدالمحسن الزكري عضو مجلس الشورى أهم الحلول لمشكلة ارتفاع أسعار الأراضي باعتبارها نقطة مهمة في موضوع السكن، ولمعادلة سعر المتر العقاري والعقار بشكل عام بضرورة تدخل الدولة بثقلها لفرض الحلول وفتح المجال أمام الصناديق الاستثمارية ودعم بنك التسليف والإدخار ليساهم في استثمار أموال ومساهمات المواطنين بما يخدم مشاريع البلد، وفي هذا نجمع بين إعمار البلد والتقليل من البطالة وهبوط أسعار العقار وفتح الآفاق الاستثمارية النقية أو المطمئنة لدى المواطن،

وشدد المهندس الزكري على ضرورة أن تتبنى القطاعات الحكومية إسكان موظفيها كما فعلت وتفعل وزارتا الدفاع والخارجية وبعض الوزارات الأخرى والحرس الوطني وبعض الجامعات إبان الطفرة الأولى، وهذا بدوره سيقلل بدرجة عالية من عدد المتقدمين لصندوق التنمية العقاري، إذ سوف تخلو قائمة الانتظار من جميع موظفي القطاع العام وهذا بدوره يشجع على قبول القطاع الخاص وسرعة استلام قروض المتقدمين لطلب القرض، كما أن على وزارة الإسكان استقطاب المطورين وتفويضهم لبناء المساكن وفق مواصفات تراعي خصوصية مجتمعنا وثقافته وذلك بمساحات ونماذج متنوعة ومتباينة تختلف باختلاف العرض والطلب، كما أن على الدولة ممثلة بوزارة الشؤون البلدية والقروية شراء المعروض العقاري وتفويض المطورين للعمل به بما يخدم الطرفين المواطن والمطور ومن قبلهم الوطن.

إستراتيجية الإسكان ونظام توزيع الأراضي الحكومية ضمن الحلول

المهندس محمد القويحص عضو مجلس الشورى له باع طويل في هذا الموضوع ويقدم لنا عرضاً كاملاً فنياً وتشريعياً للمشكلة والحلول المقترحة، حيث يرى أن الموضوع له جانب تشريعي وتنظيمي، ويعالج بإصدار وتحديث التشريعات التنظيمية اللازمة لحل مشكلة الإسكان على المدى القريب والبعيد، وذلك خلال سنتين كحد أقصى وخاصة

أبرز القرارات التي أصدرها مجلس الشورى حول موضوع الإسكان

١ - القرار رقم ٣٣/٤٦ وتاريخ ١٤٣٠/٦/٢٨هـ المتضمن :

أولاً: قيام صندوق التنمية العقارية بتوحيد مبلغ القرض المقدم للمواطنين في مختلف مناطق المملكة.

ثانياً: تحديث نظام الصندوق بما ينسجم مع نظام الهيئة العامة للإسكان، والأنظمة ذات العلاقة.

ثالثاً: رفع رأس مال الصندوق المدفوع ليصبح مائتي ألف مليون ريال.

رابعاً: زيادة مبلغ القرض العقاري إلى خمسمائة ألف ريال؛ لمواجهة تكاليف البناء المرتفعة.

خامساً: دراسة وضع آلية للتعاون بين الصندوق، والمؤسسات المالية التجارية؛ لمنح تمويل إضافي لمن يرغب من مقترضي الصندوق؛ تحقيقاً لمصلحة المقترض، والصندوق، والمؤسسات المالية التجارية.

سادساً: إلغاء شرط تملك الأرض عند التقدم لطلب قرض من الصندوق.

سابعاً: تكليف جهة محايدة متخصصة بدراسة أداء الصندوق السابق؛ وصولاً لما يجب عمله في المستقبل.

٢ - القرار رقم ٤٩ / ٣٤ وتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٤٢٩ هـ الخاص بالموافقة علي أنظمة الرهن والتمويل العقاري.

٣- القرار رقم ١٣/١٠ وتاريخ ١٤٢٨/٤/٢٠هـ الخاص بالموافقة على مشروع الهيئة العامة للإسكان والتنمية العقارية وقد صدرت الموافقة على إنشاء الهيئة العامة للإسكان وأصبحت وزارة حالياً.

٤ - القرار رقم ٣٤/٣٧ وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢هـ ومضمونه إيقاف منح الأراضي بمساحات كبيرة، وقصر المنح على المواطنين الذين لم يمنحوا، وفي حدود ما يلزم للسكن، وفي مخططات صالحة للبناء، وتتوافر فيها الخدمات .

٥ – القرار رقم ١٩/٢٦ وتاريخ ١٤٢٥/٥/١٠هـ ومضمونه :

أولاً : تقوم وزارة المالية (مصلحة الزكاة والدخل) بجباية الزكاة على الأراضي المعدة للتجارة؛ لصرفها في المصارف الشرعية.

ثانياً: أن تنظم وزارة التجارة والصناعة – بالتنسيق مع الجهات المعنية – سوق تجارة الأراضي بما يضبط شؤونه ويساعد على تحقيق جباية الزكاة.

٦ - القرار رقم ٢٥/٣٥ وتاريخ ١٤٢٥/٥/٢٦هـ الخاص بالموافقة على الأهداف العامة لحل مشكلة الإسكان على المدى القريب والبعيد.

٧ - القرار٧٧/٨٢ وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٦هـ المتضمن تكليف وزارة الأشغال العامة والإسكان بإعداد الإستراتيجية الوطنية للإسكان بمشاركة فريق علمي من الجامعات ومراكز البحوث والهيئات الاستشارية والقطاع الخاص.

فيما يتعلق بإقرار الإستراتيجية الوطنية للإسكان، ووضع نظام لتوزيع الأراضي الحكومية المتوفرة للمرافق العامة ومشاريع الإسكان، وأن تسلم الجهات الحكومية التي لديها أراضٍ تزيد عن حاجتها ولم تستفد منها

م. القويحص: تخصيص الأراضي التي يتم إزالة التعدي عليها للمشاريع التنموية ومشاريع الإسكان

لوزارة الإسكان، وأن تخصص جميع الأراضي التي يتم إزالة التعدي عليها، للمشاريع التنموية ومشاريع الإسكان، مع منع تكرار المنح لأي شخص بشكل نهائي. وتحديد غرض المنح ليكون للسكن وليس للتجارة والثراء.

إصدار أنظمة الرهن والتمويل العقاري

ويرى م. القويحص أن إصدار أنظمة الرهن والتمويل العقاري لها دور كبير في حل المشكلة، إضافة إلى تطوير نظام صندوق التنمية العقارية ليكون بنكاً للإسكان وللتمويل العقاري على أن يكون من أهدافه فتح باب الإقراض للأفراد والشركات للاستثمار في مجال المشاريع السكنية، وإلزام المقترضين بالسداد عن طريق استقطاع مخصصات البنك من رواتبهم مباشرة، والعمل على قيام المقترضين السابقين بالسداد لأهمية تدوير رأس مال البنك، وزيادة القرض وخفض فترة السداد لفئات المهنيين القادرين على ذلك كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات ليصل القرض إلى سبعمائة ألف ريال وتخفيض قيمة القرض مع زيادة مدة السداد للفئات الأدنى من ذلك.

قروض كبيرة وطرق سداد مختلفة

واقترح دراسة أسلوب إعطاء القروض ليشمل القرض ثمن الأرض وتكلفة البناء بحيث تحدد تكلفة البناء بـ ٥٠٠ ألف ريال وتكلفة الأرض في حدود ٥٠٠ ألف ريال وبذلك يصبح مجموع القرض مليون ريال وذلك للفئات ذات الدخل المرتفع على أن يقوم المقترض بتحديد موقع الأرض وحدودها ويقوم البنك بشرائها له.

واقترح كذلك وضع نظام لتطوير الأحياء العشوائية القائمة بما يحافظ على حقوق الملكيات ويضمن التطوير والتحسين للحي ويمنع نشوء أحياء عشوائية جديدة، وأن تكون وزارة الإسكان مسؤولة عن قطاع التنمية العقارية بمفهومه الشامل، وأن تكون للوزارة صلاحية تكليف شركات التطوير العقارية المحلية والعالمية بتنفيذ أو شراء مجاورات سكنية تلبي احتياجات مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية ويتم فيها تطبيق أسلوب المسكن الاقتصادي الميسر، وتشجيع شركات التطوير العقاري والمقاولين والمطورين والمؤسسات المالية بتكوين كيانات كبيرة قادرة على تنفيذ مشاريع إسكانية كبيرة في مختلف مناطق المملكة وبتكاليف تتناسب مع القوة الشرائية لمختلف شرائح المواطنين والمقيمين.

تطوير أنظمة البلديات والسماح بالأدوار العليا

أما المقرن فيرى أن الحل في البدائل والخيارات التي من شأنها إتاحة فرص أكبر لتسهيل عملية «تملك السكن» المناسب للمواطن ومنها: أن تقوم البلديات بتوجه واقعي وملموس لتغيير بعض أنظمتها مثل السماح بالأدوار العليا على الشوارع التي يبلغ عرضها ١٠٠-٦٠-٤٠ متراً، والتخطيط لمدن سكنية تتوافر فيها جميع الخدمات وتسهيل ربط هذه المدن بالمدن المجاورة لها بشكل متكامل وتوفير جميع الخدمات وفروع للوزارات الخدمية للمواطن، وتسريع تطبيق نظام الرهن العقاري، ومحاولة حث القطاع الخاص للتعاون مع الدولة لتأمين المساكن من خلال تشجيع إقراضهم وتسريع عملية الرهن العقاري وإقرار آلية واضحة ودقيقة بين ثلاثة أطراف هي: البنك والقطاع الخاص والمشتري، وفتح محاكم خاصة للفصل في قضايا حقوق الملاك من المستأجرين الذين لا يدفعون الأجرة مع التعويض الفوري للمؤجر

المقرن: الإسراع في تطبيق نظام الرهن العقاري وتغيير أنظمة البلديات من شأنها تقليص الفجوة

وإخلاء المسكن. وهذا الاقتراح ليس به قسوة ولكن فيه مصلحة وذلك لأن أكثر المؤجرين والملاك الذين لا يستطيعون تحصيل الإيجارات يضيع الكثير من وقتهم عند ذهابهم للمحاكم، في حين أننا إذا وفرنا لهم حماية لاستثماراتهم ستتدفق استثمارات وتكون الأسعار مناسبة للجميع.

أما المطور العقاري الأستاذ إبراهيم الموسى

فيقترح حلولاً للمشكلة قائلاً: من واقع خبرتي في مجال العقار أود أن أطرح هنا بشكل موجز الحلول الإسكانية في ظل الغلاء الحالي:

اقتراحات نظامية:

- السماح بإقامة فلل سكنية على أرض من ١٠٠ م إلى ٢٠٠م٢.
- السماح للفلل السكنية الصغيرة بالتوسع الرأسي بحيث يسمح بأربعة أدوار للفيلا السكنية.
- إعادة النظر بنظام التجزئة للفلل المستقلة و(الدبلكس) المتلاصق بحيث يسمح للمستقلة بـ ٩م طولي و(للدبلكس) ٧م طولي على الشارع.
- إعادة النظر بالارتداد النظامي من الخُمس إلى الثُمن من عرض الشارع بحيث يمكن الاستفادة من الجزء المهدور بالأحواش.
- السماح للمطور العقاري بتنفيذ مخططات تتناسب وفق هذه الرؤية بحيث يؤخذ بالاعتبار العمق أن لا يزيد عن ٣٠م للبلوك وعند التجزئة ستصبح الفيلا (الدبلكس) على أرض ١٠٥ م٢ والمستقلة على أرض ١٣٥ م٢ .
- بالنسبة للشقق السكنية يجب على القائمين بالأمانات والبلديات تخفيض المساحات من ١٠٠ م٢ إلى ٦٠ م ٢ ورفع مستوى البناء إلى خمسة أدوار بالإضافة إلى أن يكون الدور الأول بالكامل مواقف للسيارات.

كما أن ثمة رأي آخر مفاده أن تكون قروض الصندوق العقاري بما يعادل ستمائة ألف خارج المدن الكبيرة وأربعمائة ألف داخلها لكي نقلل من الهجرة لهذه المدن وننمي المدن الصغيرة.

حلول غلاء الأراضي والفلل الجاهزة:

- التعاقد مع شركات كبيرة لها باع طويل في إنشاء الفلل الجاهزة بتصاميم منوعة وبجودة عالية حتى لو من خارج المملكة وأفضل تلك الشركات الكورية والصينية.
- يجب إعفاء هذه الشركات من أي رسوم ودعمها بإنشاء ضواحي قريبة من المدن الكبيرة وعمل مجمعات سكنية نموذجية يتوفر بها المدارس والمساجد والحدائق وأماكن للتسوق الصغيرة والمتوسطة، على أن تتكون تلك الضواحي من فلل متوسطة إلى صغيرة وشقق سكنية .
- إلزام الشركات بقبول تمويل الصندوق العقاري وكذلك تمويل البنوك وتتم التسعيرة من الدولة للفلل والشقق بأسعار لا تتجاوز ٦٠٠,٠٠٠ ريال ولا تقل عن ١٥٠,٠٠٠ ريال للوحدة السكنية.
- يسمح بالبناء السكني على أراضي تلك الضواحي لمن أراد بناء منزله بنفسه. بهذه الطريقة إذا وجد المواطن السكن الآمن المريح المطور من جميع الخدمات فإنه حتماً سيكون مقبلاً عليه بقوة .وحينها سينخفض الطلب على الأراضي الخام والمطورة والصغيرة والفلل والشقق السكنية الجاهزة داخل المدن الكبرى مما سيؤدي إلى انخفاض أسعارها واستقرارها عند أسعار معقولة للجميع.

الموسى: على المواطن أن يقتنع بمساحة الفيلا التي تتواءم مع قدرته المالية حتى لا يكون ضحية للقروض العقارية

واختتم الموسى موجهاً كلامه إلى المواطن طالب السكن قائلاً: لابد مع هذا الغلاء أن تكون مقتنعاً بالمنزل الصغير إن كنت لا تستطيع تحمل الأكبر منه. ولابد للإنسان أن يتصرف حسب مقدرته المالية وألا يكون ضحية لاستغلال أي ممول في فترات تقسيط قد تصل إلى ٣٠ عاماً. وأعلم أن بعض القراء الأعزاء سيقولون (فيلا على ١٠٠ م٢ وش بنسوي فيها) . والإجابة عندي حيث أعرف أنه تم إنشاء عدد ٧٢ فيلا سكنية داخل «كمباوند» بمدينة الرياض بمساحة ٧٦ م ٢ للفيلا، يتكون الدور الأرضي من مجلس وصالة ومطبخ ودورتين مياه مع المغاسل، والدور الثاني غرفتان صغيرتان بينهما حمام والماستر بحمام خاص، أما السطح فهناك غرفة للخادمة مع مكان غسيل ونشاف وسطح. ولها مداخل خاصة والمفرح أن معظم المستفيدين منها مواطنون.

المؤشر العقاري يسجل انخفاضا في عدة مدن رئيسة

سجل المؤشر العقاري انخفاضاً في الرياض والمدينة المنورة وحفر الباطن والدمام وبريدة والقطيف وفقاً للتقرير الأسبوعي الصادر عن وزارة العدل نهاية شهر ربيع الثاني ١٤٣٣هـ.

وأوضح بيان للوزارة أن المؤشر العقاري سجل انخفاضاً في كتابة العدل الأولى بالرياض بنسبة ٧٤,٨٣٪ بقيمة إجمالية تجاوزت ٨٧٤,٧ مليون ريال فيما سجل انخفاضاً في كتابة العدل الأولى بالمدينة المنورة بنسبة ٦٧,٧٧٪ بقيمة إجمالية تجاوزت ٢٦,٥ مليون ريال. كما سجل المؤشر انخفاضاً في كتابة العدل الأولى بالدمام بنسبة ٤٥,٠٢٪ بقيمة إجمالية تجاوزت ٢٢٣,٩ مليون ريال وتراجع مؤشر كتابة العدل الأولى ببريدة بنسبة ٩,٠٦٪ بقيمة إجمالية تجاوزت ٣٦,٩ مليون ريال، وكذلك في كتابة العدل بمحافظة القطيف الذي سجل المؤشر فيها انخفاضاً بنسبة ١٧,٩٢٪ بقيمة إجمالية تجاوزت ٤٢,٣ مليون ريال فيما سجل المؤشر انخفاضاً في كتابة العدل بحفر الباطن بنسبة ٢٦,١٥٪ بقيمة إجمالية تجاوزت ٢٥,٥ مليون ريال.

دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في تعزيز وترسيخ حوار الثقافات والأديان

د. مفلح الرشيدي
عضومجلس الشورى

يحتل الحوار الحضاري مكانة بارزة في اهتمامات المفكرين والباحثين والمؤسسات الثقافية لكونه يأتي في عالم تسوده الصراعات والشقاق والحروب، ويأتي الحوار ليشكل الحل الأنسب لكل هذه الأزمات، ولأننا في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تأسيس شراكة دولية للحوار والتعاون والسلم والتنمية، فالمملكة العربية السعودية تكرس التواصل بين جميع الأمم في كل مكان بغض النظر عن اللون والجنس أو الدين أو اللغة. ولنا في الحضارات إرث ثمين يميزنا عن باقي الأمم والجماعات، فالحضارة هي الجهد الذي يقدمه مجتمع من المجتمعات لخدمة المجتمع البشري في جميع نواحي حياته المعنوية والمادية. ويعد الحوار قيمة إسلامية وحضارية أساسها النص القرآني.

ويهدف الإسلام إلى تحقيق السعادة والعدل والأمن والسلام للبشر جميعاً، كما أنه يسعى إلى تقوية سبل التفاهم والتعايش والتعاون بين الشعوب، على الرغم من اختلافاتها، وتنطلق المملكة العربية السعودية في حوارها الحضاري من حضارة إسلامية زاهرة أعطت خلالها للبشرية قيمها السامية، وكذلك مكانتها الروحية لدى المسلمين باعتبارها قبلتهم في كل يوم خمس مرات في صلواتهم، واليها يفد الملايين منهم كل عام للحج والعمرة والزيارة، وتنطلق ثالثاً من كونها دولة عصرية، اتخذت من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وهدى السلف الصالح منهج حياة، ودستور حكم، يجمع الناس ويوحدهم ولا يفرقهم.

وقد ظل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدا لله بن عبدا لعزيز حفظه الله خلال السنوات الماضية يدعو في مناسبات عديدة ومنابر متنوعة إلى إحلال السلام محل النزاعات والصراعات واتخاذ الحوار منهجاً لتقريب المسافات بين أتباع الرسالات الإلهية والثقافات والحضارات وذلك إيماناً منه حفظه الله بالأهمية القصوى التي يكتسبها الحوار الحضاري في عالم اليوم الذي يعيش في أجواء ملبدة بالتوتر واتساع دائرة التحديات التي تواجه البشرية وإدراكاً منه بخطورة مظاهر التعصب العقائدي والعرقي وما يصاحبها من مظاهر العنف ورفض الآخر.

وفي مجال الحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات ونبذ الصدام بينهما وتقريب وجهات النظر دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدا لعزيز في أكثر من مناسبة إلى تعزيز الحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات المختلفة إلى ضرورة تعميق المعرفة بالآخر وتاريخه وقيمه وتأسيس علاقات على قاعدة الاحترام المتبادل والاعتراف بالتنوع الثقافي والحضاري واستثمار المشترك الإنساني لصالح الشعوب ويمثل الحوار بين أتباع الأديان الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين حفظه الله نقطة تحول جديدة في الحوار والسلام بين مختلف الحضارات والشعوب ومن جانب آخر يوضح الصورة الجميلة للإسلام ودعوته للحوار والتسامح بين شعوب العالم.

وللمملكة إسهاماتها الواضحة والملموسة في الساحة الدولية عبر الدفاع عن مبادئ الأمن والسلام والعدل وصيانة حقوق الإنسان ونبذ العنف والتمييز العنصري وعملها الدؤوب لمكافحة الإرهاب والجريمة طبقاً لما جاء به الدين الإسلامي الحنيف والذي يمثل منهج المملكة في سياساتها الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى مجهوداتها في تعزيز دور المنظمات العالمية والدعوة إلى تحقيق التعاون الدولي في سبيل النهوض بالمجتمعات النامية ومساعدتها على الحصول على متطلباتها الأساسية لتحقيق نمائها واستقرارها.

وكانت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وما تزال تعبر بصدق ووضوح مقرونين بالشفافية عن نهج ثابت ملتزم تجاه قضايا الأمة العربية والإسلامية وشؤونها ومصالحها المشتركة ومشكلاتها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية واستعادة المسجد الأقصى المبارك والعمل من أجل تحقيق المصالح المشتركة.

وإيماناً من حكومة وشعب المملكة العربية السعودية بأهمية التواصل مع العالم بمختلف حضاراته وثقافته وأهمية نشر ثقافة السلام والبحث عن أرضية مشتركة للتعاون بين الحضارات، فقد استشعرت المملكة منذ وقت مبكر الحاجة للحوار بين الحضارات مما جعلها تبادر بمشاركة الدول الإسلامية بتقديم مشروع قرار للجمعية العامة يتضمن الإعلام العالمي للحوار بين الحضارات والثقافات الإنسانية وذلك بهدف جلي الوجه السمح للدين الإسلامي والعمل على إحلال السلم الثقافي ولإيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين الشعوب وبناءً عليه صدر

خادم الحرمين الشريفين وملك أسبانيا في المؤتمر العالمي للحوار في مدريد

قرار الجمعية العامة رقم ٥٣/٤٢ الصادر في ١٩٩٨م.

وفي افتتاح أعمال المؤتمر العالمي للحوار الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي في مدريد قال حفظه الله «إننا جميعاً نؤمن برب واحد، بعث الرسل لخير البشرية في الدنيا والآخرة واقتضت حكمته سبحانه أن يختلف الناس في أديانهم، ولو شاء لجمع البشر على دين واحد ، ونحن نجتمع اليوم لنؤكد أن الأديان التي أرادها الله لإسعاد البشر يجب أن تكون سبباً لسعادتهم. لذلك علينا أن نعلن للعالم أن الاختلاف لا ينبغي أن يؤدي إلى النزاع والصراع ، ونقول إن المآسي التي مرت في تاريخ البشر لم تكن بسبب الأديان، ولكن بسبب التطرف الذي ابتلي به بعض أتباع كل دين سماوي، وكل عقيدة سياسية».

وفي شهر شعبان ١٤٢٢هـ كانت لخادم الحرمين الشريفين دعوة خلال ندوة صورة الإسلام في الإعلام المعاصر التي نظمتها رابطة العالم الإسلامية بمكة المكرمة، حيث قال حفظه الله: «إن المملكة العربية السعودية تدعو إلى الحوار والتفاهم والتعاون بين مختلف الشعوب والحضارات وتتطلع إلى أن تقوم رابطة العالم الإسلامي بالتهيئة لبرنامج عالمي حول الحوار بين الحضارات والتعايش بين الثقافات والتواصل بين الشعوب وذلك وفق القواعد الإسلامية «.

وفي كلمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لندوة الإسلام وحوار الحضارات عام ١٤٢٣ هـ، أكد – حفظه الله – على أسس الحوار وركائزه وقال «إن هذا ما نسعى إليه بوعي إنساني وحضاري، إلى أن يرانا العالم ونراه ليتفهّم فضائل الإسلام وإنسانيته» وقال حفظه الله (إننا إخوانكم في المملكة العربية السعودية، ملكاً وشعباً، لا نريد أبداً أن تعايشنا العنصرية أو العصبية ، لا نريد أن يكون لنا موقف سياسي لن نعرفه عبر التاريخ، فما بعثر الأمم الجائرة على القيم في التاريخ كله، شرقه وغربه، من آلاف السنين، إلا التشنج والمغامرات، نجتهد أن يأتي تفكيرنا هادئاً، نتقبل النصيحة المخلصة، ونعطيها).

وأكد حفظه الله بقوله: «إننا في المملكة العربية السعودية قيادةً وشعباً ندرك كل الإدراك أن أمننا ورخاءنا واستقرارنا ووحدتنا في محاورة كل حدث ومجادلته بالحسنى ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، لا نحلم أحلام اليقظة ولا نستعجل الأحداث إلى دارنا، وهذا ما نريده للآخرين».

وألقى خادم الحرمين الشريفين كلمة في الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية بمكة المكرمة في ١٤٢٦هـ، أكد فيها أن المؤمن القوي بربه لا يقنط من رحمته وأن الوحدة الإسلامية لن يحققها سفك الدماء كما يزعم المارقون بضلالهم من الغلو والتطرف. والتفكير لا يمكن له أن ينبت بأرض خصبة بروح التسامح ونشر الاعتدال والوسطية.

وفي حديث لوكالة أنباء ايتارتاس الروسية في ٢٠٠٧م قال حفظه الله: «ينبغي أن ندرك بأن جميع الحضارات الإنسانية تنبع من منهل واحد كما أن الحضارات استفادت من بعضها البعض وحقائق التطور الإنسانية تثبت بصورة جلية حقيقة التكامل فيما بين الحضارات. وهذا ما ينبغي علينا أن ندركه ونعمل على ترسيخه بين الشعوب ضماناً لاحترام ثقافات بعضها البعض والوقوف في وجه كل دعاوى التقسيم والتفرقة والتمييز فيما بينها.

وفي كلمة لخادم الحرمين الشريفين في الندوة السعودية الفرنسية لحوار الحضارات بين الأكاديميين والباحثين السعوديين عام ١٤٣٠هـ، حيث أكد – حفظه لله- «على أن الدعوة بإقامة مؤتمر حوار الأديان والثقافات رسالة بليغة واضحة المضمون لجميع شعوب العالم بأن الإسلام دين المحبة والإخاء والسلام، مما جعلها تنال كل تشجيع ومساندة، نظراً لأن الحوار أصبح سبيلاً واضحاً وأمراً حتمياً لخدمة البشرية في ظل نظام عالمي جديد، جعل كل دول العالم وشعوبه أشبه بقرية كونية واحدة، فلا بد أن يحل السلام بينهم بديلاً عن العنف، والحب والود بديلاً عن الكراهية والازدراء، والحوار والتفاهم بديلاً عن المقاطعة والصراع « وأن موافقة المجتمع الدولي قبل شهور على إنشاء وتأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لحوار الثقافات والأديان في العاصمة النمساوية، جاءت تتويجاً وتقديراً للجهود التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز «حفظه الله».

وأن هذه الجهود والسياسة الحكيمة لقادة هذه البلاد الكريمة عالمياً وتاريخياً أعطت صورة مشرفه عالمياً وقارياً وأبرزت دوراً فاعلاً ومؤثراً للملكة العربية السعودية في المحافل والمؤتمرات السياسية والاجتماعية والإعلامية عربياً وإسلامياً وإقليمياً ودولياً، حفظ الله هذا الوطن قيادة وحكومة وشعباً، وأدام عليها نعمة الأمن والإيمان.

إلياس أوماخانوف:

علاقاتنا بالمملكة قوية والدبلوماسية البرلمانية تعزز هذه العلاقات

حوار : محمد الشيباني

عبر نائب رئيس المجلس الفدرالي الروسي إلياس أوماخانوف في حوار لمجلة الشورى عن تقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله ولجهوده كقائد عربي مسلم في خدمة القضايا الدولية والأمن والسلم الدوليين، وقال إن علاقة بلاده بالمملكة جيدة على جميع المستويات السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية، وكذلك على المستوى البرلماني. وقال إن هناك تبادلاً للرأي مع مجلس الشورى حول دعوة الملك عبدالله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات.

ولفت إلى الزيارات المتبادلة التي تمت من قبل وفود من مجلس الشورى والبرلمان الروسي، مؤكداً على دور لجان الصداقة الذي اعتبره أساسياً في دعم التعاون البرلماني. وشكر معاليه المملكة للجهود الكبيرة التي تقدمها بشكل مستمر للمسلمين الروس أثناء زيارتهم للأماكن الإسلامية المقدسة. وعن الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين الذي استضافه مجلس الشورى مؤخراً وصف التنظيم بأنه كان جيداً جداً وشهد الاجتماع حواراً بناءً وتبادلاً لوجهات النظر مما يدعم العلاقات بين الدول المشاركة. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

نرحب بكم في المملكة ويسعدنا استضافتكم في مجلة الشورى، ونود أن نتعرف على رؤيتكم لمستوى العلاقات بين المملكة العربية السعودية وروسيا؟

– العلاقات بين روسيا والمملكة العربية السعودية جيدة وإن كانت العلاقات بشكل عام تتأثر بالإحداث التي تقع إقليمياً ودولياً. ونحن نقدر بشكل كبير خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ونقدر جهوده كقائد عربي مسلم في خدمة القضايا الدولية والأمن والسلم الدوليين.

كيف يمكن دعم هذه العلاقات لتكون أكثر متانة؟

– نحن نعمل على تدعيم العلاقات حالياً وهي كما قلنا علاقات جيدة على جميع المستويات السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية، وكذلك على المستوى البرلماني بين مجلس الشورى السعودي والبرلمان الروسي.

نقدر بشكل كبير خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ونقدر جهوده كقائد عربي مسلم

لا شك أن للجان الصداقة البرلمانية في كلا المجلسين دوراً في ذلك، كيف يمكن تفعيل دور هذه اللجان للوصول إلى علاقات برلمانية أقوى؟

– نعم بالفعل، لجان الصداقة لها دور كبير وأساسي في دعم التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الروسي، ولعل زيارة معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ لروسيا الاتحادية في سنة ٢٠٠٩ لدليل على ذلك. وبالمثل في العام الماضي كان هناك تبادل كبير للوفود، وقام بزيارة المملكة وفد مجلس الفيدرالية، وفي المقابل زار الوفد السعودي روسيا الاتحادية كما زار بعض المناطق في سيبيريا.

هل يمكن أن تساهم العلاقات البرلمانية الجيدة في دفع العلاقات الثنائية بين البلدين للأمام؟

– بالطبع هذا ممكن، فقد تم تحت رعاية مجلس الفيدرالية إنشاء نادي أصدقاء المملكة العربية السعودية ومن ضمن أعضائه دبلوماسيون وسياسيون عملوا في المملكة سابقاً، وكذلك يتبنى مجلس الفيدرالية في روسيا الاتحادية خطوات من شأنها تعزيز روابط الصداقة مع المملكة ومجلس الشورى. وأعتقد أن آفاق التعاون جيدة جدا بين البلدين، وقد كان هناك تبادل للآراء وتقييم للعلاقات بيني وبين معالي رئيس مجلس الشورى.

علاقاتنا مع المملكة جيدة على جميع المستويات السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية، وكذلك على المستوى البرلماني

كذلك لا يفوتني أن أشكر المملكة على الجهود الكبيرة التي تقدمها بشكل مستمر للمسلمين الروس أثناء زيارتهم للأماكن الإسلامية المقدسة في المملكة، وأخص بالشكر خادم الحرمين الشريفين الذي يبذل كل جهد لراحة الحجيج سواء في مكة المكرمة أو في مدن المملكة عامة.

لجان الصداقة لها دور أساس في دعم التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الروسي

حضرتم للمملكة لرئاسة وفد بلادكم المشارك في الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين، كيف ترى تنظيم مجلس الشورى للاجتماع في المملكة؟

– أود أن أشكر مجلس الشورى بشكل رسمي وشخصي على التنظيم الجيد جداً لهذا الاجتماع التشاوري

الزميل محمد الشيباني يجري الحوار مع نائب رئيس المجلس الفدرالي الروسي

نائب رئيس البرلمان الروسي أثناء رئاسته إحدى جلسات التشاوري

الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين، بما تم فيه من حوار بناء وتبادل لوجهات النظر بما يؤدي إلى دعم للعلاقات بين الدول المشاركة في الاجتماع.

كيف يمكن للاجتماع التشاوري لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين أن يكون له دور مؤثر على المستوى السياسي دولياً وبرلمانياً، وكيف يمكن لقراراته أن تحظى بالتأثير المرجو، ورؤية معاليكم بشأن تفعيل ما يصدر من قرارات من الاجتماع؟

– تم اقتراح تنظيم الاجتماع التشاوري القادم لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين بالمكسيك، ويهدف إقامة اللقاء هناك إلى دعم العلاقات وتقوية دور الاجتماع حتى يكون للقرارات التي يتخذها الاجتماع صدى وتأثير وقوة برلمانية كذلك.

أشكر الجانب السعودي للجهود الكبيرة التي يقدمونها بشكل مستمر للمسلمين الروس أثناء زيارتهم للأماكن الإسلامية المقدسة في المملكة

هل تقصد أن الاجتماع القادم سيناقش مسألة أن تكون قراراته ملزمة بدرجة ما لدول العالم وليس فقط دول مجموعة العشرين؟

– لا يمكن ذلك، ففي التجربة البرلمانية الدولية، تختلف أنظمة الدول والبرلمانات ويكون بعضها طرفاً في الأحداث السياسية ومهتماً بموضوع ما وبعضها ليس كذلك. ومثال على ذلك تجد أن وفداً فلسطينياً ووفداً مغربياً يشاركان كمراقبين في الاجتماع البرلماني للمجلس الأوروبي. هذا هو الطريق الذي يفتح مشاركة بعض الدول من خارج دول المجموعة، ويعتمد الأمر على نجاح تنظيم الجهود لصالح هدف مشترك، بناء على اختلاف الإمكانيات للدول بشكل عام.

تنظيم الاجتماع التشاوري كان جيداً وشهد حواراً بناءً وتبادلاً لوجهات النظر مما يدعم العلاقات بين الدول المشاركة

نريد أن نتعرف على رؤيتكم لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله للحوار بين أتباع الأديان السماوية والحضارات والثقافات؟

– نقدر رؤية الملك عبدالله في ذلك وتم دراسة كل المقترحات التي وردت في هذا الموضوع في الاجتماع التشاوري الثالث، وقد اقترح وفد البرلمان الروسي المشارك في الاجتماع تنظيم المؤتمر البرلماني الدولي في هذا الموضوع.

نتبادل الرأي مع أصدقائنا في مجلس الشورى حول دعوة الملك عبدالله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات

ونحن نتبادل الرأي حول ذلك مع أصدقائنا في مجلس الشورى السعودي. وحول فكرة التعايش والحوار بين أصحاب الديانات والثقافات المختلفة بشكل عام فهي موجودة في كثير من البلدان والمناطق مثلما هو الوضع في دولة مثل باكستان حيث يوجد بها أكثر من مئة قومية منهم أربعون من الباكستانيين الأصليين يتكلمون بلغات مختلفة، ولكنهم متماسكون وهذا هو المهم.

المتابعة كقيمة إدارية

عبداللطيف بن أحمد آل الشيخ

تشرفت الإدارة العامة للمتابعة مؤخراً بالالتقاء بمعالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد أمين جفري والتي تأتي وفق توجيهات من معالي رئيس المجلس حفظه الله، وكان الاجتماع موفقاً وخطوة رائدة من معاليه تؤكد حرصه على الاجتماع وجهاً لوجه بالموظفين، والاستماع وبدون حواجز وهذا ليس مستغرباً على معاليه فقد كانت له تجاربه الناجحة سابقاً.

وكان مما أضافه لنا معالي الدكتور محمد الجفري من توجيهات الحث على أن يكون هناك استشعار للنهج الرباني القويم والفطرة الإسلامية السليمة في مراقبة أعمالنا أولاً بأول، فمتى ما صلحت سيؤدي العمل بنفس القدرة والكفاءة تجاه الآخرين، ونحن في الإدارة العامة للمتابعة دائماً ما نؤكد على ذلك ونزيد عليه بأن الموظف لا بد وأن يستشعر بأنه يؤدي عملاً ذا قيمة معنوية كبيرة من حيث إننا في الإدارة من خلال الإشراف على حسن سير العمل في المجلس ومنها مراقبة أداء الموظفين حضوراً وانصرافاً، فنحن بذلك نسهم في إعانة الموظفين على أنفسهم لكي يكونوا أكثر انضباطية، وبالتالي ترتفع عندهم الإنتاجية ويؤدي ذلك إلى حصولهم على التقدير الأعلى من المسؤولين والذي يؤدي بهم إلى تحقيق طموحاتهم والارتقاء بمستواهم الوظيفي، وهذا الاستشعار لدى الموظفين في الإدارة العامة للمتابعة يجعلهم يشعرون بأهميتهم في مساعدة أنفسهم أولاً ومساعدة زملائهم الموظفين في المجلس ثانياً، وهذه هي القيمة الإدارية الأسمى.

مدير عام إدارة المتابعة بمجلس الشورى

رئيس المجلس يبحث العلاقات الثنائية مع وزير خارجية سريلانكا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، معالي وزير الخارجية بجمهورية سريلانكا البروفيسور جي ال بيريس والوفد المرافق له.

ورحب معاليه في بداية الاستقبال بالضيوف، منوهاً بعلاقات التعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية سريلانكا في شتى المجالات إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان السريلانكي.

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى وآلية اختيار أعضائه وآلية عمل المجلس ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية والدور الذي يقوم به في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

من جهته أكد معالي وزير خارجية سريلانكا أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين.

حضر الاستقبال السفير السريلانكي لدى المملكة أحمد فضل.

..ويستقبل سفراء خادم الحرمين المعينين

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفراء خادم الحرمين الشريفين المعينين لدى عدد من الدول.

وهم سمو الأمير السفير منصور بن خالد بن عبدالله الفرحان المعين لدى مملكة إسبانيا، والسفير محمد بن عبدالرحمن السلوم المعين لدى جمهورية النمسا، والسفير الدكتور رائد بن خالد أحمد قرملي المعين لدى جمهورية اليونان.

وهنأهم معاليه خلال الاستقبال بالثقة الملكية، متمنياً لهم التوفيق في أداء مهام عملهم، وحثهم على بذل المزيد من الجهود والعمل على تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة وتلك الدول في شتى المجالات ولا سيما العلاقات على الصعيد البرلماني والدفع بها قدماً بما يحقق مصالح المملكة وشعبها الكريم.

.. ويبحث دور هيئة مكافحة الفساد مع رئيسها

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف يرافقه عدد من مسؤولي الهيئة.

ورحب معالي رئيس مجلس الشورى بالأستاذ الشريف وشكره على هذه الزيارة معبراً عن تقديره للدور الذي تضطلع به الهيئة في مكافحة الفساد.

وأكد حرص مجلس الشورى على التعاون مع الهيئة ودعمها والتجاوب معها في كل ما يؤدي إلى نجاحها وتحقيق أهدافها .

من جانبه عبر الأستاذ محمد الشريف عن تقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى على حسن الاستقبال، وقدم له شرحاً عن مهام الهيئة، والآلية المتبعة في تلقي البلاغات والتعامل معها، وتنفيذ اختصاصات الهيئة في حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد.

وعبر عن تقديره للدور الرقابي الذي يقوم به مجلس الشورى من خلال دراسته للتقارير السنوية لأداء الوزارات والأجهزة الحكومية، وما تسهم به قرارات مجلس الشورى في تحسين أداء الأجهزة الحكومية ومكافحة الفساد. وفي نهاية الاستقبال قدم معالي الأستاذ الشريف نسخاً من إصدارات الهيئة التعريفية لمعالي رئيس مجلس الشورى.

أمير منطقة الرياض يستقبل د. محمد الجفري و د. فهاد الحمد

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض في مكتب سموه بقصر الحكم معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد. وتم خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية ومناقشة عدد من الموضوعات.

معالي النائب يستقبل سفير بلجيكا لدى المملكة

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير مملكة بلجيكا لدى المملكة مارك فينك.

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة وبلجيكا وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البلجيكي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية البلجيكية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

حضر الاستقبال عضو مجلس الشورى نائب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البلجيكية في المجلس أسامة قباني، ومدير عام مكتب نائب رئيس مجلس الشورى أحمد جابر.

الأمير نواف بن فيصل يستقبل أعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بالمجلس

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير نواف بن فيصل بن فهد بن عبدالعزيز الرئيس العام لرعاية الشباب رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى برئاسة الدكتور ثامر بن ناصر الغشيان، وذلك في مكتب سموه بمقر الرئاسة في الرياض.

وعبر سموه في تصريح صحفي عقب الاجتماع الذي عقد بدعوة من سموه، عن سعادته بحضور رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب لهذا الاجتماع، موضحاً أن الاجتماع ناقش هموم الشباب ومطالبهم والنواقص التي تقدم كمآخذ على رعاية الشباب مفيداً أن اللجنة هي صوت المجلس فيما يخص أمور الشباب والرياضة.

وأبدى سموه تفاؤله الكبير في التعاون بين الرئاسة ومجلس الشورى في كل ما يخدم الشباب والرياضيين، مشيراً إلى أن الرئاسة العامة لرعاية الشباب ومجلس الشورى لا يملكان الصفة القانونية في مناقشة القوانين واللوائح الدولية فيما يخص الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية فلها مراجعها النظامية في الداخل والخارج، وإنما كان النقاش في إطار عام لما يقدم للشباب من خدمات.

وقال سمو الرئيس العام لرعاية الشباب: «يسعدني خلال الأسابيع المقبلة الالتقاء بمعالي رئيس مجلس الشورى وجميع أعضاء المجلس تحت قبة مجلس الشورى لمناقشة كل الأمور والموضوعات المتعلقة بدور رعاية الشباب تجاه تحقيق طموحات وتطلعات الشباب والرياضيين في المملكة».

من جانبه قال الدكتور ثامر بن ناصر الغشيان: «إن الاجتماع أتاح الفرصة لتناول كل الموضوعات المتعلقة بالشباب والتي نقلت لنا من قبل وفود كثيرة زارت المجلس سابقاً»، مشيراً إلى أن الرئاسة بذلت جهوداً كبيرة لتلبية هذه الطموحات والآمال من جميع الجوانب الثقافية والاجتماعية والرياضية من خلال خدماتها التي قدمت سابقاً وستقدم لاحقاً رغم كثرة المتطلبات يوماً بعد يوم».

وأشاد الدكتور الغشيان بمبادرة

الرئاسة في فتح منشآتها أمام الشباب والرياضيين للاستفادة منها، موضحاً أنه سيتم مناقشة تقرير الرئاسة تحت قبة المجلس وسيتم دعوة سمو الأمير نواف بن فيصل وأركان الرئاسة لحضور المناقشة.

ووصف نائب رئيس اللجنة الأستاذ حمد بن عبدالله القاضي اللقاء بأنه اتسم بالشفافية والصراحة لما بيّنه سمو الأمير نواف بن فيصل من معوقات وظروف حالت دون تحقيق الرئاسة والاتحادات للأهداف المرجوة مشيداً بالإصرار الكبير الذي يبديه مسؤولو الرئاسة في التغلب على هذه المعوقات رياضياً وشبابياً واجتماعياً.

وبين القاضي أن الرئاسة تحتاج إلى المزيد من الإمكانات المادية لتحقيق الأهداف المرسومة للشباب الذين يشكلون 68 بالمائة من سكان البلاد، مشيراً إلى أن ضعف النشاط الثقافي في الأندية راجع للهيكلة الجديدة.

وأكد أن المجلس سيدعم خطوات وبرامج الرئاسة لتمكينها من أداء رسالتها شبابياً ورياضياً واجتماعياً وثقافياً من أجل احتواء الشباب. فيما أكد عضو اللجنة الدكتور طلال بن حسن بكري أن النقاش كان مفتوحاً في كل القضايا المتعلقة بالشباب والرياضة.

وأشار إلى أن اللجنة تدرك الصعوبات التي تواجهها رعاية الشباب، وأن ميزانية الرئاسة ربما قد لا تكون كافية لتحقيق الإنجازات المأمولة.

وزير خارجية ألمانيا الاتحادية يبحث مع لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية تعزيز علاقات التعاون الثنائي السعودي الألماني

اجتمع معالي وزير الخارجية بجمهورية ألمانيا الاتحادية الدكتور غيدو فيستر فيلي مع أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سالم بن علي القحطاني، وذلك في مقر المجلس بالرياض.

و في مستهل الاجتماع رحب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية بالمجلس بمعالي وزير الخارجية والوفد المرافق له، منوهاً بعمق العلاقات الوثيقة التي تربط بين المملكة وألمانيا في شتى المجالات لاسيما على الصعيدين السياسي والاقتصادي، مؤكداً حرص المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله على توثيق وتعميق العلاقات مع الدول الصديقة في الاتحاد الأوروبي ومنها ألمانيا بما ينعكس إيجاباً على مستوى التعاون ويخدم مصالح الشعبين الصديقين.

وجرى خلال الاجتماع بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وألمانيا، واستعراض مجالات التعاون الثنائي في شتى المجالات.

كما ناقش الجانبان سبل تعزيز العمل والتعاون على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني «البوندستاغ»، وأهمية تفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دفع العمل البناء بما يخدم الجانبين.

حضر الاجتماع أعضاء الوفد المرافق لوزير الخارجية الألماني وهم سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة السيد ديتر هالر، والأمين العام للهيئة للتبادل العلمي الدكتورة دوروتيا ريلاند، ومدير عام الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة فيكتور إيلبلينغ، والمدير العام لسياسة منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي السفير بوريس روغه، ومدير عام مكتب معالي وزير الخارجية الألماني السيد هايكو تومس، وعدد من أعضاء الوفد الإداري المرافق.

لجنة النقل تناقش تقرير «التحول إلى مجتمع المعلومات»

ناقشت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لمجلس الشورى، في اجتماع عقدته بمقر المجلس، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فيصل بن عبد القادر طاهر، التقرير السنوي للتحول إلى مجتمع المعلومات (الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات) للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، بحضور عدد من المسؤولين في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وأكد رئيس اللجنة أهمية هذه الاجتماعات التي تدخل في اختصاص تلك الجهات، في إثراء دراستها ومناقشتها لتلك الموضوعات بما ينعكس إيجاباً على مستوى ما تتخذه اللجان من توصيات تصب في صالح تطوير الأداء، منوهاً بتعاون كافة الجهات ومنها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مع مجلس الشورى بما يشكل علاقة تكاملية للوصول إلى مستوى التطلعات.

واستعرضت اللجنة خلال اجتماعها الخطة الوطنية والرؤية المستقبلية بعيدة المدى لدى الوزارة التي تهدف إلى التحول لمجتمع معلوماتي، يعزز من مستويات الإنتاجية، كما أطلعت اللجنة على المراحل التي تم الوصول إليها في سياق العمل على تنفيذ الخطة وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع أفراد المجتمع بمختلف مناطق المملكة، وبناء صناعة قوية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لتصبح أحد المصادر المهمة للدخل.

وتناول الاجتماع البرامج التي وردت في الخطة الوطنية، وأهم المشاريع التي تضمنتها كمشاريع الخدمات والإنتاجية وصناعة الاتصالات والتعليم والتدريب، وتقارير المتابعة لتنفيذ الخطة، وأهمية متابعة حالة تنفيذ المشاريع المتعلقة بتحول المجتمع إلى مجتمع المعلومات وتحفيز الجهات الحكومية بتنفيذ المشاريع المنوطة بها وفقاً لأطر زمنية محددة وعلى أساس من التعاون والتنسيق.

الشورى ينفذ برنامج «مهارات الكتابة وأعمال المراجعة والتدقيق اللغوي لمنسوبي المجالس التشريعية الخليجية»

عقدت في مقر مجلس الشورى فعاليات البرنامج التدريبي الذي نظمه المجلس على مدى ثلاثة أيام بعنوان «مهارات الكتابة وأعمال المراجعة والتدقيق اللغوي» بالتعاون مع معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية التابع لجامعة الملك سعود، ضمن الخطة التدريبية المشتركة للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضح مدير عام إدارة التخطيط والتطوير بالمجلس علي آل مشبب أن البرنامج الذي شارك فيه عشرون متدرباً من مختلف المجالس الخليجية يأتي في إطار خطة التدريب المشتركة التي أقرها الأمناء العامون لمجالس الشورى والوطني والأمة والنواب بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الخامس عشر المنعقد في دبي العام الماضي المشتمل على الخطة التدريبية المشتركة.

وبين أن البرنامج يهدف لتزويد المتدربين بالمعارف والمهارات اللازمة لإعداد المكاتبات الإدارية المستوفية للشروط الشكلية والموضوعية بكفاءة وفاعلية ليجتمع فيها عنصرا جودة التعبير والتأثير.

لجنة الإدارة والموارد البشرية تناقش التقرير السنوي لصندوق الموارد البشرية

ناقشت لجنة الإدارة والموارد البشرية خلال الاجتماع الذي عقدته برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي وحضور المدير العام لصندوق الموارد البشرية الأستاذ إبراهيم بن فهد آل معيقل وعدد من المسؤولين في الصندوق، التقرير السنوي لصندوق الموارد البشرية.

واستعرضت اللجنة أهم المواضيع التي تضمنها التقرير من حيث إنجازات الصندوق ودوره في تدريب الشباب السعودي وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص، وأجاب مدير عام الصندوق ومديرو الإدارات المعنية على أسئلة واستفسارات أعضاء اللجنة حول أداء صندوق الموارد البشرية والمعوقات التي يواجهها، ودوره في تحفيز الشباب السعودي على الانخراط في العمل بالقطاع الخاص، والإسهام في معالجة قضية البطالة.

وستواصل اللجنة دراسة ومناقشة التقرير في ضوء ما حصلت عليه من معلومات من المسؤولين تمهيداً لرفع تقريرها بشأنه إلى الهيئة العامة لإدراجه ضمن أعمال المجلس في الفترة المقبلة لمناقشته من قبل أعضاء المجلس وعرض التوصيات بشأنه.

يذكر أن اللجنة رفعت عدداً من المواضيع ونوقشت في المجلس من بداية الدورة الحالية.

د. المليص يصدر «حتى لا أنسى»

أصدر د. سعيد المليص عضو مجلس الشورى كتاباً جديداً بعنوان «حتى لا أنسى» ويستعرض الكتاب الذي جاء في تسعة فصول السيرة الذاتية للدكتور المليص ومواقف حياتية عرضت له على مدى سنين عمره. وتحمل دفتا الكتاب قصصاً عديدة وقعت للكاتب وهو طفل ودارس ومسؤول، ويحكي عن زملاء الطفولة والدراسة والعمل، كما حمل الكتاب صوراً عديدة لمراحل حياة الكاتب ومشاركاته وزياراته.

د. العسكر يصدر (تاريخ اليمامة في صدر الإسلام) و(تحقيق رحلة فتح الله الصايغ)

صدر حديثاً كتابان لعضو مجلس الشورى أستاذ التاريخ السياسي الدكتور عبدالله بن إبراهيم العسكر، الأول بعنوان «تاريخ اليمامة في صدر الإسلام .. محاولة للفهم » وتناول فيه الموقع الجغرافي لإقليم اليمامة، والنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة في اليمامة قبل الإسلام، ومراحل دخول الإسلام فيها، والغزوات الإسلامية لها، إلى جانب الإدارة للإقليم في عهد الخلفاء الراشدين، وفي الخلافة الأموية.

أما الكتاب الثاني الذي جاء تحت عنوان «رحلة فتح الله ولد أنطون الصايغ الحلبي إلى بادية الشام وصحاري العراق والعجم والجزيرة العربية» فهو تحقيق لرحلة فتح الله الصايغ شارك فيه الأستاذ محمد خير محمود البقاعي.

واعتمد المحققان في نشر الرحلة على المخطوطة الوحيدة لها في العالم حرصاً منهما على الأمانة الحرفية، واعتمدا في تحقيقهما على نشر نص الصايغ وشرح ما قد يصعب على القراء فهمه .

رئيسة مفوضية حقوق الإنسان الأممية تمتدح الانتخابات الرئاسية السنغالية ورد فعل (واد)

أشادت رئيسة مفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة نافي بيلاي بالانتخابات الرئاسية الحرة التي أجريت في السنغال. وقالت بيلاي « في الوقت الذي يسود فيه عدم اليقين والعنف المرتبط بالانتخابات في مناطق أخرى في غرب أفريقيا، فإنه مما يثلج الصدر أن شعب السنغال وأعضاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والأطراف الأخرى ذات المصلحة قد اتفقت معا للتمسك بتقليد إجراء انتقال سلمي وديمقراطي للسلطة». وامتدحت بيلاي القبول السريع من جانب الرئيس السنغالي عبد الله واد المنتهية ولايته بنتائج الانتخابات الأخيرة. وأوضحت أنها ستعمل مع الحكومة الجديدة لضمان تمتع جميع الناس في السنغال بحقوق الإنسان. ودعت رئيسة المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة مالي وغنيا بيساو لتتبع خطوات السنغال الديمقراطية في الانتخابات التي ستجرى هناك. وبينت أن

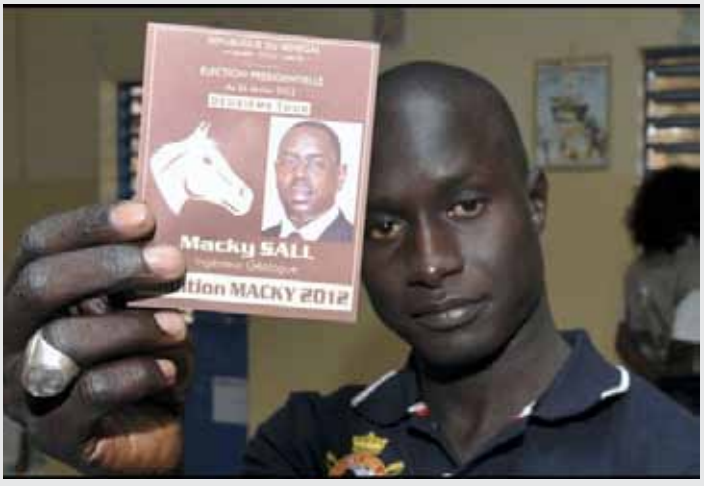

مالي كان لها سجل جيد في إجراء انتخابات ديمقراطية على مدى العقدين الماضيين، معربة عن أملها أن يحصل ذلك مرة أخرى على هذا المسار في أقرب وقت ممكن. من جانبه اقر الرئيس السنغالي عبد الله واد بهزيمته في الانتخابات الرئاسية وهنأ منافسه ورئيس وزرائه السابق ماكي سال. ونقل التلفزيون السنغالي الحكومي عن وكالة الإنباء السنغالية قولها إن الرئيس واد «اتصل بمنافسه ماكي سال وهنأه بعد صدور النتائج التي أظهرت فوزه في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية السنغالية».

عباس يُطلع وفداً برلمانياً بريطانياً على آخر المستجدات

التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس بمدينة رام الله وفد اللجنة الأمنية الاستخباراتية في البرلمان البريطاني برئاسة رئيس اللجنة مالكوم ريفكيند.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية أن الرئيس عباس أطلع أعضاء الوفد على آخر مستجدات الوضع السياسي والصعوبات التي تعاني منها عملية السلام وانسداد الأفق السياسي جراء مواصلة الحكومة الإسرائيلية رفضها لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ حل الدولتين ووقف الاستيطان في كافة الأرضي الفلسطينية.

وأكد الرئيس عباس استعداد الجانب الفلسطيني للعودة إلى طاولة المفاوضات فور إعلان إسرائيل التزامها بالمرجعيات الدولية المتعلقة بعملية السلام الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة إلى جانب إسرائيل، ووقف كل الإجراءات الأحادية الهادفة إلى تغيير الوقائع على الأرض خاصة الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية.

وأشار إلى أن المصالحة الوطنية هي خيار إستراتيجي للشعب الفلسطيني، يجب تحقيقها وإنهاء الانقسام الداخلي الذي سيساعد في دفع عملية السلام من خلال تشكيل حكومة فلسطينية واحدة تعمل على التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة.

وأكد الرئيس عباس أنه بالرغم من أن المصالحة الفلسطينية تواجه بعض العقبات إلا أن القيادة مصممة على تذليل هذه العقبات وتشكيل حكومة توافق وطنية تعيد إعمار قطاع غزة والتحضر للانتخابات المقبلة .

السفير قطان يزور مجلس الشورى المصري

قام معالي سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية مصر العربية ومندوب المملكة الدائم لدى جامعة الدول العربية أحمد عبد العزيز قطان بزيارة إلى مجلس الشورى المصري التقى خلالها رئيس المجلس الدكتور أحمد فهمي.

وتركز البحث خلال اللقاء سبل دعم التعاون بين المملكة ومصر، بالإضافة لعدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك. كما التقى السفير قطان رئيس لجنة السياحة والثقافة والإعلام في مجلس الشعب المصري محمد عبدالمنعم الصاوي.

البرلمان الباكستاني يناقش العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

عقد البرلمان الباكستاني جلسة مشتركة لمجلسيه الشيوخ والنواب لإعادة النظر في السياسة الخارجية ومراجعة قواعد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتعاون في الحرب على الإرهاب في ضوء التوصيات التي أعدتها لجنة السلامة الوطنية على مدى الأشهر الماضية.

وعرض رئيس لجنة السلامة الوطنية السيناتور رضا رباني توصيات اللجنة أمام البرلمان التي تشتمل على بناء العلاقات مع الولايات المتحدة ووضع المصلحة الوطنية في الاعتبار الأول فيما يخص التعاون في الحرب على الإرهاب، وعدم إبرام أي اتفاقيات شفهية مع الجانب الأمريكي كما حصل في الماضي، ومطالبة الجانب الأمريكي بوقف غارات الطائرات بدون طيار واعتبارها انتهاكاً لسيادة البلاد، وأن تقدم الولايات المتحدة اعتذاراً غير مشروط على مقتل أربعة وعشرين جندياً باكستانياً في الغارة الجوية التي نفذتها قوات الناتو على مواقع الجيش الباكستاني في السادس والعشرين من نوفمبر الماضي، وإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة للتعاون مع قوات المساعدة الدولية في أفغانستان «إيساف» وقوات حلف شمالي الأطلسي «الناتو» ومطالبتها بتقديم ضمانات بعدم انتهاك السيادة الباكستانية في المستقبل.

كما شملت التوصيات ربط مسألة مرور إمدادات القوات الدولية في أفغانستان عبر الأراضي والأجواء الباكستانية بموافقة البرلمان، ومطالبة الجانب الأمريكي بدعم باكستان في مجال التقنية النووية المدنية على غرار الدعم الذي تقدمه للهند .

رومني يتقدم في الانتخابات الجمهورية

المرشح الرئاسي الجمهوري ميت رومني يكتسح الانتخابات المرحلية في بويرتوريكو

حقق المرشح الرئاسي الجمهوري ميت رومني، الحاكم السابق لولاية ماساتشوسيتس، فوزاً كاسحاً في انتخابات الحزب التي أجريت في منطقة بويرتوريكو، بعد حصوله على أكثر من ٨٣ في المائة من الأصوات، وجاء ريك سانتورم في المرتبة الثانية بحصوله على ٨ في المائة فقط من الأصوات، في حين حل نيوت جينجريتش في المرتبة الثالثة بحصوله على ٢ في المائة. وبهذه النتيجة، فإنه يبدو أن رومني سيحصل على كل أصوات المندوبين العشرين لمنطقة بورتو ريكو ليحصل على المزيد من أصوات المندوبين في السباق نحو تحديد المرشح الجمهوري الذي سينافس الرئيس باراك اوباما في انتخابات الرئاسة الأمريكية المقرر إجراؤها في شهر نوفمبر القادم.

أسس «الأخلاقيات المهنية» في المجتمع وعناصر الوفاء بها

أ.د محسن بن علي الحازمي
عضو مجلس الشورى

لكل حضارة صفاتها وسماتها ومن ثم أخلاقياتها ومميزاتها ومرتكزات هذه الأخلاق ومصادرها، وتميز المجتمع الإسلامي بالعناية بالجانب الروحي وإعماله في مختلف جوانب الحياة، ففي القرآن الكريم - مصدر التشريع الأول -، ورد فيه أيضاً كيف يتعامل الإنسان مع ربه ويعامل نفسه وأهله ومجتمعه وكيف يعمل لدنياه وآخرته.. وقدمت الشريعة الإسلامية للبشرية تنظيماً دقيقاً لكل مجالات الحياة في توازن مستقيم لا طغيان فيه لجانب على آخر قال تعالى: (عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) سورة العلق، الآية٥، وأبانت الهدف من خلق الإنسان وعمارته للأرض، فقال تعالى : (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ) سورة الذاريات، الآية٥٦، وعظَّمت مكارم الأخلاق ومراعاة الخالق وأوامره، ومن ذلك الحفاظ على الضرورات الخمس لمقاصد الشريعة والتي تتمثل في حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال والثروة ففيها تتمثل مقتضيات الحياة السوية.

والعبادة هي الهدف من خلق الإنسان – مع أن الخالق غني عن ذلك –، والعبادة لا تقتصر على العمل بالفروض والواجبات والسنن ونحوها، بل تتعدى ذلك إلى إقامة ما تستقيم به الحياة، ويدخل فيها ما يقوم به الإنسان من مجمل الأعمال والنيات في مختلف شؤون حياته ومنها العمل لتأمين الحياة المعيشية ويشتمل مفهوم العمل على ما يقوم به الإنسان في حياته من تصرفات وأفعال، ومن ذلك «العمل المعيشي» أو «الوظيفي المهني». وفي هذا السياق فإن المراد بأخلاق المهنة «المبادئ والمعايير» التي تعتبر أساساً للسلوك الإنساني – الفردي والجماعي - والتي يتوجب الأخذ بها ومراعاتها في مزاولة العامل لوظيفته – مهنته – وواجبه في الاجتهاد، ما وسعه الجهد، للوفاء بها، وهي لدى الفرد تنبع من عقيدته وإيمانه وتتشكل طبقاً للأعراف والسلوكيات الحسنة السائدة فيه، قال تعالى: (وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) سورة الأعراف، الآية٥٦.

والأخلاق - من منظور إسلامي - هي ضد الفساد والإفساد وتتجسد في مكارم الأخلاق، وترتكز على أمور

من أبرزها الإخلاص في العمل، وقد قال ابن القيم رحمه الله: (العمل بغير إخلاص ولا اقتداء كالمسافر يملأ جرابه رملاً يثقله، ولا ينفعه)، والكفاءة في تأدية العمل، لقوله عليه الصلاة والسلام: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) مسند أبي يعلى الموصلي، وكذا الأمانة، والصدق لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ويشتمل مفهوم الأمانة والصدق على حفظ الأسرار، والنصيحة، والاجتهاد في قضاء حاجات الناس التي تدخل ضمن نطاق عمله جدول (١) ويقابلها الإخلال بعناصر الأخلاقيات المهنية جدول (٢) .

جدول (١): أهم القواعد لأصول أخلاق المهنة «المنظومة الأخلاقية في الشريعة»:

تنبع الأخلاقيات السلوكية في المجتمع من «منهج وعقيدة» مصبوغة بالعادات والتقاليد المتسقة مع الإطار الشرعي، وهي في الواقع الحياتي تعبير عن سلوك صاحبها كفرد وعضو فيه كما هو للمجتمع كأمة، وتشمل «المسؤولية الفردية الذاتية» التي تتجلى في الإتقان والإحسان والأمانة، وقواعد التواصل والتعامل هي في مجموعها تمثل نهجاً سلوكياً للمجتمع. ولكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت وتنامت تدريجياً مع الزمن إلى أن تم الاعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبياً وقانونياً في المجتمع . وفي إطار أخلاقيات العمل في المجتمع المسلم نلحظ جانبين لازمين لتحقيق الصفات المثالية في بيئة العمل هما:

- لزوم توافر المحفزات الإيمانية والنفسية - فهي تفوق المحفزات الأخرى من زيادة في الأجر المادي، أو تهديد بالعقاب .
- الرضا الوظيفي، وإشباع المتطلبات الشخصية، وإدراك وجوب حمد الله وشكره على ما قدره عليه من عمل، وما أتاحه له من مساهمة في بناء المجتمع ومساعدة إخوانه على الحياة.

جدول (٢): من أمثلة الانتهاكات الأخلاقية المهنية:

الإخلال بأي من عناصر الأخلاقيات المتأصلة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، ومن أمثلة ذلك في المجال الطبي – التقصير أو القصور في أوجه الخدمة الصحية والتي تستلزم الإحسان والرحمة بالمريض، عدم إلحاق الضرر به، والمحافظة على سره، ومراعاة الاستقلالية والذاتية للمريض، المسؤولية الطبية (المهنية) تجاهه – ومن ذلك الإخلال بالواجبات المتعلقة بشؤون المرضى، أو «العبث» بنتائج البحوث ومخرجاتها وتقرير ما لم يظهره البحث العلمي ويثبته، وفي مجال الإعلام يأتي تلفيق الأحاديث أو تحويرها أو المبالغة فيها بما يخرجها عن سياقها، استسقاء معلومات «خاصة» قد تضر بالغير وإفشائها، وفي المجال الوظيفي، التقصير في أداء العمل على الوجه المطلوب أو التعامل مع الآخرين داخل بيئة العمل أو خارجه بما لا يتسق ومفردات الأخلاق والنظم المرعية أو إفشاء أسرار الشركة لشركة منافسة أو القيام بعمل بمقابل أو إسداء معروف لآخرين يضر بالعمل أو الشركة، وفي البيئة التعليمية تأتي السلوكيات المخلة بالآداب العامة وغض الطرف عنها أو تشجيعها في قمة الإخلال بالأمانة وكذا المحاباة أو التجني على الغير لأسباب شخصية، أوغض الطرف عن السلوكيات الشاذة أو القصور في أداء واجب التربية والتعليم تجاه النشء من قبل المعلمين . ومن أبرز صور غياب الأخلاق هي الإخلال بحقوق الله تعالى، والظلم وأخذ مال الغير بغير حق، ومعصية الرب بالمخالفة فيما أمر.

وفي العصر الحديث ومع تعدد وسائل العمل وتشعب دروب الحياة «المعيشية» برزت الحاجة إلى تنظيم «إداري عملي» يتناغم مع متطلبات الأعمال على اختلاف أنواعها ومجالاتها، وينبثق – في المجتمع المسلم– من الهدى المبين «كتاب الله وسنة رسوله»، ومقتضيات صحة العلاقة الوظيفية بين العامل وصاحب العمل واتساقها مع معطيات العصر، وحاجاته في النهج المهني وتجسيده في السلوك الوظيفي «وتقنين» عقود عمل تنظم جوانب العلاقة بين جميع الأطراف – سواءً كان إطار ذلك عملاً حكومياً أو مدنياً أو عسكرياً أو العمل في القطاع الخاص أو العام، ويستلزم ذلك بيان طبيعة الوظيفة ومستلزماتها وما تحتاجه من توفر متطلبات خاصة لدى العامل، وتناسق مؤهلاته وخبراته مع الوصف الوظيفي للعمل ومتطلباته، وتبيان المتطلبات والبنود المتفق عليها من راتب وامتيازات ومسؤوليات وإجازات وإظهار خصائص العلاقات الوظيفية، من «تعامل مهني»وسلوك إنساني» و«مظهر حضاري»، ومراعاة الحفاظ على كرامة الإنسان وحفظ حقوقه – الخاصة والعامة

– وهي أمور تفرضها القيم الشرعية، والنظم الإدارية، والشعور بالمسؤولية، والأمانة والانتماء، مع ما تتطلبه المعطيات العصرية من مراعاة لقيم العمل والإنتاج والإبداع من خلال عناصر حب العمل والإخلاص والتفاني فيه، فضلاً عما تتطلبه الطبيعة الخاصة للمنشأة وبيئتها المهنية من تنظيم وآليات ووسائل وإجراءات عمل «خاصة». على أن أهم المرتكزات «المهنية»

تتمثل في إدراك أن الموظف «إنسان» يحتاج إلى الاحترام في وظيفته وكذا تعامل سوي مع أعضاء إدارة المنشأة، صعوداً وهبوطاً، من جهة، وتعامل مستقيم مع أفراد الجمهور المستفيد من الخدمة من جهة أخرى، وهي جوانب عملية – ميدانية تنظمها السياسة الإدارية التي تعطي كل ذي حق حقه، وتؤمن بيئة «صحية» تشبع طموح الموظف مادياً ووظيفياً ومعنوياً، كما تلبي حاجات العمل ومتطلبات صاحب العمل وأفراد المجتمع على السواء.

وتتسق التشريعات التنظيمية الإدارية مع «المنظومة الأخلاقية» في الشريعة الإسلامية من خلال مجموعة من الأسس الشاملة فيها والمنظمة لأعمال الإنسان الذي استخلفه الله في الأرض وقد وسعت «المنظومة الإسلامية» كل مناحي الحياة بل إنها توسعت في شمولية الأطر الأخلاقية والدعوة إلى مراعاتها في مختلف مجالات النشاط العملي للإنسان وصوره في المجتمع فحرّم الإسلام كل صور الكسب والممارسات، التي تقوم على دعارة أو خمر أو قمار أو استغلال أو غش أو غرر أو احتكار أو إكراه أو ربا من حيث كونها أعمالاً لا أخلاقية. كما «قنن» تعامل الإنسان مع المخلوقات الأخرى التي سخرها له، وأبان الأسس الأخلاقية الشرعية وتنظيم نهج «التعامل الأخلاقي» مع الحيوان والنبات، حيث روى ابن عبد الحكم في سيرة عمر بن عبد العزيز، أنه «نهى عن إركاض الفرس إلا لحاجة، وأنه كتب إلى صاحب السكك أن لا يلجموا حيواناً بلجام ثقيل» و«حرم على «المحرم» قطع شجر أرض الحرم والصيد والعبث في الأرض الحرام».

ومن «المنظومة الأخلاقية الإسلامية» تنبثق «القواعد السلوكية» لترسم أسس العمل وتبرز خصائصه وضوابطه وتضع قواعد تحفيزية من جهة وتأديبية من جهة أخرى لينتظم العمل الوظيفي ومهنيته، وترسخ مبادئ تؤسس لتنظيمات وقواعد يستند إليها في التعامل وحل المشكلات والمعضلات التي قد تنشأ في العمل ووسائل حلها وتذليلها، وكذلك مدونة «لمقاييس السلوك» «ومعايير المفاهيم الأخلاقية» يسترشد بها موظفو القطاع العام والخاص، والمتطوعون وغيرهم، لتعطي كل ذي حق حقه، تلزم الرئيس والمرؤوس بالمعايير الأخلاقية والقواعد السلوكية في العمل، وقد سلكت العديد من الدول في العصر الحديث هذا الطريق، ووضعت أنظمة تشرع «للسلوكيات الأخلاقية» في مختلف مناحي العمل «الوظيفي» على اختلاف طبيعتها، ضماناً لحسن سير العمل والكفاءة «العمالية» وتوخياً لوضوح الرؤى، ومنها ما ورد على سبيل المثال في الجدول (٣):

جدول (٣): مكونات وعناصر التشريعات الأخلاقية «المهنية»:

١- تحديد القواعد ومعايير السلوك وأخلاقيات العمل.

٢- تعريف المستوى الأخلاقي في الخدمة العامة.

٣- تحديد المصطلحات الواردة في التشريع القانوني، ومنها:

أ- (الحكومة الإدارية، الموظفون الرسميون، الهدايا والعطايا، قبول الهدايا والقرض).

ب- (امتلاك الأسهم والمشاركة في الشركات (تعريف وتوظيف الموظف وعائلته وأقربائه، تحويل اللقب والامتيازات أو الممتلكات طوعاً، وتعارض المصالح).

٤- معايير السلوك، ومنها:

- الإخلاص في العمل ومراعاة المصلحة العامة.
- المهنية في العمل.
- العدالة والالتزام بها.
- الحياد الوظيفي.
- المسؤولية تجاه المجتمع.
- المواطنة والإخلاص لها.
- سلوك نمط الحياة المتوازنة.

٥- واجبات الموظف العام، ومنها:

- العمل مباشرة على التعليمات الخطية أو الشفوية وتنفيذها.
- إعداد وتقديم التقارير السنوية.
- إنهاء المعاملات والوثائق بدون إبطاء.
- تنفيذ الأعمال المطلوبة من العامة.
- توفير ما تطلبه العامة من معلومات تخدم المصلحة العامة.

٦- نظام الحوافز والجزاءات.

٧- الأعمال الممنوعة على الموظف العام، وتشمل:

- الإيقاف والعطايا المادية والعينية وممارسة أو إعطاء الهدايا.
- العمل خارج المؤسسة أو المنشأة، وتشمل:
× العمل لصالحه أو صالح الآخرين.
× عمله في مجال مهنته في القطاع الخاص.
× ترشيح الآخرين للعمل في القطاع الخاص في مجال عمله.
- وسائل استخدام المعلومات السرية.

٨- إفشاء المعلومات والتقارير، وتشمل:
- تقارير الممتلكات والمسؤوليات والوضع المالي، ومنها:
× الممتلكات العقارية وامتلاكها أو قيمتها السوقية.
× الممتلكات الخاصة وقيمتها.
× الممتلكات في الأسهم أو الإيداع في البنوك.
× وثائق الأعمال المالية والتجارية الأخرى.
- تقارير الممتلكات الخاصة، من حيث إن على جميع الموظفين تقديم إقرار بالممتلكات الخاصة.
٩- البعد عن تضارب المصالح في كل الأوقات.
١٠- المراجعة والالتزام بالعمل وآلياته وما يتعلق بها، وتشتمل على:
- ما تصدره المجالس التشريعية والرقابية وجهات المراجعة والإشراف على هذا النظام.
- على الجهات التشريعية والرقابية لفت نظر من يخالف هذه الأنظمة كتابة.
- على رؤساء المكاتب ذات العلاقة العمل على المساعدة في تنفيذ ما تراه الجهات الإشرافية والرقابية.
١١- الجزاءات، وتشمل:
- جميع الموظفين على اختلاف مستوياتهم.
- أي مخالفة للنظام.
- الآخرين الذين يشاركون في مخالفة النظام، وهم يعتبرون مشاركين في الجريمة أو المخالفة .
- تقديم تقرير عن المخالفات من قبل موظفي المراقبة.
إلى جانب أحكام عامة وإجرائية تشتمل على:
- التظلم وإجراءاته.

- إعداد القواعد واللوائح التنفيذية.
- إجراءات تنفيذ هذا النظام.

- اعتماد النظام ونشره.

كما أن من الأمور التي يحسُن بالموظف أو العامل الإحساس بها والعمل بها في عمله، إدراكه لقدر المسؤولية الملقاة على عاتقه وتقديرها، والعمل على تحقيق متطلباتها، ومن أمثلة ذلك العناصر المطلوب الوفاء بها في موظف القطاع العام كما وردت في نظام الخدمة المدنية جدول (٤) بالمملكة العربية السعودية.

جدول (٤): العناصر المطلوب الوفاء بها في موظف القطاع العام بالمملكة العربية السعودية:

أ- الالتزام بوقت الدوام الرسمي:
انطلاقاً من المادة (١١) من نظام الخدمة المدنية، والذي عرف وقت الدوام بأنه الوعاء للوظيفة ففيه تؤدى أعمالها وخدماتها، ولذا فإنه كلما كان

نهاية موعد الدوام وفق كشوفات مواعيد الحضور والانصراف اليومية بصورة مستمرة وكذلك دقة تسجيل هذه البيانات. وتتحدد مسؤولية المشرفين المباشرين في التأكد من أن جميع مرؤوسيه يتواجدون على مكاتبهم طيلة فترة الدوام

ب - الابتعاد عما يسيء للشرف والكرامة:
التحلي بالأخلاق الكريمة وحسن السلوك داخل مقر الوظيفة أو خارجها فهو أمر مطلوب من المواطن بصفة عامة ومن الموظف بصفة خاصة لكونه يؤدي خدمة عامة باسم الدولة.

ج - التعامل الطيب مع من لهم علاقة بوظيفته:
يشمل ذلك رؤساء الموظف ومرؤوسيه إن كان يشغل وظيفة إشرافية وزملاءه في العمل وذلك بالتعاون معهم واحترامهم كما يشمل المراجعين وذلك بإبداء حسن استقبالهم ومساعدتهم.

د - الولاء للدولة والوطن:
باعتبار أن الوظيفة إحدى وسائل الدولة لتقديم خدماتها لمواطنيها ولأن الدولة والمواطن يعملان معاً لخدمة الوطن والعمل على تطوره وتقدمه، لذا فإن ولاء الموظف لدولته وحكومته وذلك بالإخلاص والتفاني والتنفيذ الدقيق للتعليمات والقرارات يعد أمراً رئيساً ومساعداً لتحقيق تقدم الوطن ورفعته.

هـ - عدم استغلال السلطة والمحافظة على أسرارها:
إن الوظيفة خدمة عامة وتكليف لا تشريف، هدفها خدمة المواطن وتقدم الوطن، واستغلالها لأغراض خاصة أو إفشاء أسرار وظائف ذات أهمية أو حساسية معينة يؤدي للإخلال بهذه المبادئ.

و - عدم ممارسة الأعمال التجارية أو المهن الحرة:
يجب على الموظف المحافظة على وقت وظيفته وألا تنازعه مصالح متعارضة، وإتاحة الفرصة للمواطنين الآخرين للحصول على فرص عمل بالقطاع الأهلي.
ومع ذلك فقد أجازت الدولة للموظف أو الحر في أو الفني المساعد مزاولة عملهم خارج الدوام الرسمي، كما سمحت للمستخدمين والمعينين على بند الأجور بقيادة سيارات الأجرة.

المراجع:
١- القرآن الكريم.
٢- صحيح البخاري.
٣- موسوعة دستور الأخلاق في القرآن- محمد دراز، دار الرسالة العام ١٤١٧هـ .
٤- أخلاقيات الاسترشاد الوراثي في المجتمعات الإسلامية – أ.د. محسن بن علي فارس الحازمي، مطبعة العبيكان ١٤٢٣هـ .
٥- جزئية من ورقة عمل بعنوان «الأثر التربوي والخلقي لتعليم القرآن الكريم على الفرد والمجتمع» لأستاذ أصول الدين الدكتور عبد الرحمن جميل.

إستراتيجيات التنمية وإسهامات المرأة اقتصادياً !!

د. زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

في الوقت الذي أعلن فيه القرن الماضي نهايته وبداية ألفية جديدة تشير التقديرات العالمية إلى أن هناك حوالي ثلاثة بلايين إنسان أو أكثر من نصف سكان العالم، يعيشون ضمن اقتصاديات الحد الأدنى (الكفاف) في العالم الثالث، ومعظم هؤلاء يجدون أنفسهم بين حجري رحى التردي البيئي.

وللأسف، فالنساء يقمن بأداء نصيب الأسد من العمل في اقتصاديات الحد الأدنى، يشقين ساعات أطول ويسهمن بدرجة أكبر في دخل الأسرة مما يفعل الرجل.

ومع ذلك، ففي عالم تحسب فيه القيمة الاقتصادية عن طريق ترجمتها إلى مبالغ نقدية من إنسان إلى إنسان آخر.

فإن النساء لا يعتبرن (منتجات) من قبل العاملين في الإحصاءات الحكومية والاقتصاديين وخبراء التنمية بل وحتى من قبل أزواجهم.

ولذلك فإن نسبة كبيرة من إنتاجية العالم الحقيقية تظل تقدر بما هو دون قيمتها الفعلية، وتظل الإسهامات الأساسية التي تقدمها النساء لرعاية أسرهن ومجتمعاتهن لا تحظى بما تستحقه من اعتراف.

إن تجاهل القيمة الكلية لإسهامات النساء الاقتصادية من شأنه أن يشل الجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وغياب الاستثمار في جهودهن من شأنه أن يقلل من إنتاجيتهن.

إن إستراتيجيات التنمية التي تحد من قدرة النساء على القيام بما يستطعن عمله تحد بالتالي من قدرة المجتمعات والشعوب على القيام بما يمكنها القيام به.

إن تحسين مكانة المرأة سيتطلب إعادة توجيه جهود التنمية بعيداً عن التأكيد المفرط، الذي يمارس حالياً، على الحد من إنتاجية النساء.

وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن تنصب الجهود على إيجاد بيئة تستطيع المرأة والرجل فيها تحقيق النجاح الاقتصادي، وهذا يعني إيجاد برامج تنموية رئيسية تسعى لتوسعة سيطرة المرأة على موارد الدخل والأسرة وتحسين إنتاجيتها وتوطيد دعائم حقوقها الاجتماعية وزيادة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن لها أن تختار من بينها.

إنه في ظل التقدم التقني برز تقدم في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية في السعودية والتحولات الإقليمية والعالمية، حيث برزت تحديات جديدة وهي تشجيع وتفضيل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحتل موقفاً بارزاً على سلم الأولويات التنموية.

ولذا يؤكد الباحث عبد الله بن أحمد بن عبد العزيز الأحمد الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات «دار البندر العالمية» نائب رئيس شركة «كارفور» الفرنسية سابقا، على أن رؤية وتطلعات الملك عبد الله بن عبد العزيز ورغبته في التحديث والتطوير والتجديد أحدث نقلة كبيرة ومدروسة في المجتمع السعودي، ومنها دعم المرأة السعودية وتذليل كافة الصعاب التي قد تواجهها، حيث أصبح للمرأة دور بارز من خلال المشاركة في المحافل الدولية إضافة إلى تفعيل دور المرأة في سوق العمل وفتح جميع المجالات أمامها.

ومن هذا المنطلق، بدأ إقرار خطط التنمية التي تعنى بهذه القضية «المرأة والتنمية» وذلك لتطوير أوضاع المرأة من خلال توسيع الفرص المتاحة لها في مجالات التعليم والصحة وغيرها، وهذا الأمر لن يتم حتى تتمكن الدولة من إيجاد الوسائل الممكنة للاستفادة من هذه الفرص.

وخير دليل على ذلك ما ورد في خطة التنمية السادسة من خلال المحور الأول فيها وهو تنمية القوى البشرية الوطنية،

وشمل أساسها الإستراتيجي السابع بنداً عن العمل على زيادة إسهام المرأة في القوى العاملة بما يتفق والشريعة الإسلامية، ويلاحظ أن الأهداف المتعلقة بالمرأة في خطط التنمية المتعاقبة اهتمت بشكل رئيس بموضوع تحسين المشاركة في قوة العمل، أي بالجانب الاقتصادي للمشاركة المجتمعية للمرأة.

وفي الوقت الذي تحقق فيه خلال الخطط السابقة كثير من الإنجازات في تطوير أوضاع المرأة، استمر التركيز على تنمية القوى البشرية الوطنية، ونص الأساس الإستراتيجي التاسع في الخطة على التوسع في مجالات عمل المرأة بما لا يتعارض والشريعة الإسلامية، وفي إطار عمل المرأة السعودية، فقد اعتمد مجلس الوزراء السعودي قبل سنوات كثيراً من الضوابط والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء، التي سيؤدي تنفيذها إلى إحداث نقلة نوعية في أنماط ونطاق مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال:

- تطوير الخطط والآليات: حتى تتمكن الدولة من خلق فرص للقوى البشرية النسائية لا بد لها أولاً من توفير المناخ المناسب لذلك، بحيث تتولى وزارة العمل مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الخدمة المدنية وضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية، تحدد من خلالها الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة النسائية في مختلف التخصصات، وبعد أن يتولى صندوق تنمية الموارد البشرية عملية تدريب القوى البشرية النسائية وتوظيفهن ضمن خططه وبرامجه.

- تطوير آليات التنسيق: وهو أن توكل مهمة التنسيق للنساء ذوات الخبرة والكفاية للتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وذلك بغرض تشجيع القطاعات الأهلية على إيجاد نشاطات ومجالات عمل للمرأة السعودية، وتهيئة فرص إعداد السعوديات وتأهيلهن وتدريبهن للعمل في تلك النشاطات والمجالات، وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لهن.

- تطوير المشاركة في القطاع الخاص: وذلك من خلال الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة النشاطات الاقتصادية وذلك لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك النشاطات التي تمنحها للنساء وفق الضوابط الشرعية، بالإضافة إلى منحهن أراضٍ وتهيئتها لإقامة مشروعات صناعية تعملُ فيها النساء.

وفي السنوات (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) تم إعداد مجموعة من الأنظمة والقواعد المنظمة لعمل المرأة السعودية في القطاع الأهلي؛ منها:

- قرار مجلس الوزراء رقم «١٢٠» بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية.
- قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٧ بشأن تراخيص تشغيل النساء.
- القرار الوزاري رقم ١/٧٩٣ بشأن قصر العمل في محلات المستلزمات النسائية على المرأة السعودية.
- قرار مجلس الوزراء رقم «٦٣» المتضمن بعض الإجراءات النظامية الخاصة بعمل المرأة في القطاعين الحكومي والأهلي.
- قرار مجلس الوزراء رقم «٢٦٠» الخاص بإستراتيجية التوظيف السعودية

إن المرأة تريد أن تصبح في صحة جيدة، وتريد خدمات صحية متميزة، وتريد وسائل مناسبة لتنظيم نسلها، فالمرأة العاملة التي توزع وقتها بين أمور متعددة تواجه عادة عقبات كثيرة في الحصول على خدمات صحية ملائمة.

وتريد المرأة أيضاً الحصول على خدمات أخرى تلبي احتياجاتها المختلفة في مجال الصحة الإنجابية، فعندما تواجه المرأة مشكلة الوقت والتكلفة الخاصة بطلب الرعاية الصحية فإنها تعطي الأولوية للرعاية الصحية لأبنائها وتفضلهم على نفسها.

إن الاستثمار في تنمية المرأة يستلزم توسيع قاعدة الاختيار بالنسبة للمرأة.

ختاماً أقول: إن التغيرات المطلوب لها أن تجعل النساء شريكات متساويات في التنمية هي نفسها المطلوبة للإبقاء على الحياة ذاتها، فليس هناك ما هو أكثر أهمية للتنمية الإنسانية من إصلاح السياسات التي تقوم على كبت الطاقات الإنتاجية لدى نصف سكان المعمورة.

أهمية تعديل المادتين ٧٥ و٧٦ من نظام المرور

د. عبد الجليل السيف
عضو مجلس الشورى

في ضوء تجربة تطبيق نظام المرور، الذي صدر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٨٥) وتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٦هـ ولائحته التنفيذية رقم (١٠١٩) وتاريخ ١٤٢٩/٠٧/٠٣هـ وحيث مضى على تنفيذ هذا النظام الجديد أكثر من ٤ سنوات، ولضمان جودته، يجب أن يخضع للتقويم، حيث يساعد هذا التوجه بطريقة منهجية منظمة على إحداث التغييرات المنشودة في دورة التطبيق، إحداثاً للتطوير النوعي للنظام، وتلافياً للسلبيات التي تنجم عن التطبيق بما يلائم المستجدات الفنية والمجتمعية، والحقوقية والقضائية، ويواكب في الوقت نفسه، التطورات الساعية لتحقيق التميز، والعدالة في كافة العمليات التي ينشدها النظام المروري، والمتمثل في تحقيق رضاء المستفيدين منه عن طريق إجراء التقويم الذاتي لجميع الممارسات المرورية، وتبني أسلوب حل المشكلات بشكل مستمر والأخذ بأساليب العمل الجماعي، وتشكيل فرق العمل وجمع البيانات الإحصائية وتوظيفها بشكل مستمر وفعّال وتطوير مقاييس الأداء والتحسين والتطوير المستمرين لكافة عملياته المرورية والإدارية.

وتهدف كل هذه الإجراءات لزيادة كفاية جميع قادة السيارات، وتحسين قنوات الاتصال بينهم وبين آليات الضبط المروري ذات الصلة من خلال نظام موثق واضح، يراعي الملاحظات على مضمون بعض مواده ومحتواها من حيث آليات التطبيق وتحديداً مضمون المادتين الخامسة والسبعين والسادسة والسبعين من نظام المرور، ومحتواهما وتطبيقاتهما خاصة مع تصاعد وتيرة شكاوى وتظلمات شريحة كبيرة من المواطنين المالكين للمركبات.

وبالنظر إلى الأسباب والمبررات لطلب تعديلهما، نجدها تنحصر فيما هو إداري وفني وقضائي وإجرائي وجاءت جميعها من خلال ملاحظات وشكاوى متكررة من شرائح مختلفة ومتنوعة من المجتمع. ودخل الإعلام بمختلف وسائله بثقله في هذا الخصوص، وكان له دور أمين في نقل الآراء والتباين في وجهات النظر من بعض أصحاب السمو، وأصحاب الفضيلة العلماء والقضاة والسعادة المحامين والحقوقيين، وأصحاب الرأي من الصحافيين والإعلاميين بمختلف شرائح المجتمع، كما تم التأكيد عليها من خلال العديد من الندوات والمؤتمرات. ولم يكن مجلس الشورى وأعضاؤه بمنأى عن ذلك حيث ناقشوا هذا الموضوع من خلال مداخلات في الشأن العام، وكذلك من خلال تحقيقات صحفية أوردتها مجلة الشورى.

وتأكيداً على أهمية تلك الملاحظات التي رفعها المواطنون إلى مجلس الشورى، فقد صدر توجيه سمو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز بتشكيل فريق من وزارة الداخلية لدراسة الملاحظات المرصودة على آليات الضبط المروري «ساهر» من قبل المجتمع والإعلام.

هذا التوجيه الكريم يأتي منسجماً مع لائحة النقاط المرورية، التي صدرت من وزارة الداخلية عام ١٤٢١هـ، والتي تهدف إلى تطبيق لائحة نقاط المخالفات وذلك من خلال استخدام سجل السائق بالتنسيق مع مركز

المعلومات الوطني، ولأسباب فنية، تأخر تنفيذ هذا النظام إلا أن أهمية هذا النظام لم تغب عن بال الإدارة العامة للمرور، حيث أكدت على إعادة تفعيل هذا النظام في المؤتمر الوطني الثاني للسلامة المرورية بتاريخ ١٤٢٥/٧/٤هـ، من خلال تقديم ورقة عمل إلى المؤتمر تحت عنوان: «نظام النقاط في المخالفات المرورية» قدمها نيابة عنها المقدم/ علي ضبيان الرشيدي، الذي أكد على أهمية تنفيذ لائحة نقاط المخالفات المرورية التي صدرت عام ١٤٢١هـ مختتماً توصياته بالتأكيد على أهمية تطبيق نقاط المخالفات بشكل مباشر على السائق وليس على مالك المركبة.

وجاء نظام المرور الجديد ولائحته الصادرة من سمو وزير الداخلية رقم (١٠١٩) وتاريخ ١٤٢٩/٧/٣هـ، في مادته السادسة والسبعين، لتؤكد على أهمية تفعيل نظام نقاط المخالفات.

وأرى أن أداة الضبط «ساهر»، قد أسهمت في إيجاد بيئة مناسبة وبنية متكاملة لاستكمال المتطلبات الرئيسة، لتطبيق لائحة النقاط المرورية، من بناء قاعدة بيانات، وإيجاد ملف خاص بالسائق وذلك من خلال الشراكة التي تمت بين (العلم لأمن المعلومات) ومؤسسة النقد العربي السعودي، والمركز الوطني للمعلومات بالإضافة إلى الإدارة العامة للمرور.

هذه المتطلبات كان غيابها في السابق سبباً رئيساً في تأخر تطبيق لائحة النقاط المرورية، أما وقد استكملت الآن، فإن الأولوية يجب أن تعطى لتنفيذ نظام النقاط، لأنه يشتمل على نظام المعالجات وينسجم مع ما ورد في المادة (٧٦) من نظام المرور الجديد ولائحته التنفيذية في فقراتها ٣/٥٦ بالتأكيد على تأهيل المخالفين ضمن منظمة تدريبية وتعليمية وليس التأكيد على العقوبات ومضاعفة الغرامات فقط، بل إيجاد خطين متوازيين: إيجاد عقوبات جنباً إلى جنب مع برامج تدريبية، تضمن تأهيل قائد السيارة الذي يرتكب المخالفة. ومن هنا جاءت أهمية تعديل المادتين المشار إليهما لتنسجما مع تلك التوجهات.

المادة الخامسة والسبعون قبل إجراء التعديل المقترح:

«للمخالف حق الاعتراض على نموذج الضبط أمام المحكمة المختصة، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تحرير المخالفة ما لم يكن للمخالف عذر تقتنع به المحكمة يمنعه من تقديم الاعتراض».

المادة الخامسة والسبعون بعد إجراء التعديل

المقترح: «للمخالف حق الاعتراض على نموذج الضبط أمام المحكمة المختصة، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ (إبلاغه - عن طريق وسيلة التواصل التي تم اختيارها، ويكون ملزماً بتحديث بياناته في حال تغييرها - بالمخالفة المنسوبة إليه سواء كان ذلك تحريراً أو تصويراً بواسطة الكاميرا أم أية وسيلة أخرى)، ما لم يكن للمخالف عذر تقتنع به المحكمة يمنعه من تقديم الاعتراض).

ومضمون التعديل يؤكد على ضرورة وضوح آلية محددة ومعروفة وممكنة لدى الطرفين لإقامة الحجة على المخالف عند التقاضي إذا لزم الأمر.

المادة السادسة والسبعون قبل إجراء التعديل المقترح:

«يحدد لكل مخالفة منصوص عليها في هذا النظام عدد معين من النقاط - بحسب خطورة المخالفة على السلامة العامة - وتسجل هذه النقاط في سجل المخالف، وتسحب رخصة القيادة عند تجاوز الحد الأعلى المسموح به من النقاط وتحدد اللائحة القواعد والإجراءات اللازمة لذلك، ومدد سحب الرخصة».

المادة السادسة والسبعين بعد إجراء التعديل المقترح:

«يحدد لكل مخالفة منصوص عليها في هذا النظام عدد معين من النقاط – بحسب خطورة

المخالفة على السلامة العامة- وتسجل هذه النقاط في سجل المخالف (مرتكب المخالفة الفعلي الذي تم رصد المخالفة عليه تحريراً أو تصويراً بوساطة الكاميرا المخصصة لذلك أو أي وسيلة أخرى)، وتسحب رخصة القيادة عند تجاوز الحد الأعلى المسموح به من النقاط وتحدد اللائحة القواعد والإجراءات اللازمة لذلك، ومدد سحب الرخصة».

والغرض من التعديل أعلاه (للمادة ٧٦ من

النظام) هو أن ترصد المخالفة على مرتكب المخالفة الفعلي (الذي قام بارتكاب المخالفة بنفسه وتم تسجيلها عليه) وليس على (مالك

المركبة) بكل الأحوال، لأن فيه تحميل ذنب لمن لا ذنب له، ومخالفة لما ورد في النظام الأساسي للحكم (المادة ٣٨) المشار إليها سلفاً، وجميع الأنظمة في أنحاء العالم، لأن العقوبة شخصية ولا يجب أن يتحملها من لم يرتكبها، لذا تم اقتراح تعديل المادة (٧٦) بناء على ذلك.

الأسباب والمبررات:

أما الأسباب والمبررات التي استدعت التعديل، فهي كثيرة، ونذكر منها ما يلي:

أولاً: تحديد بداية احتساب المدة المقررة للمخالف الذي يحق له الاعتراض خلالها أمام المحكمة المختصة من تاريخ إبلاغه بالمخالفة المنسوبة إليه والذي تم رصد المخالفة عليه إلكترونياً عن طريق التصوير بالكاميرا «ساهر»، أمر في غاية الأهمية لكي يكون المخالف على علم ودراية بالمدة المتاحة له والتي يحق له الاعتراض خلالها أمام المحكمة المختصة كما هو منصوص عليه في المادة المشار إليها، حفظاً للحقوق، وعدم ضياعها والقيام بمعالجة هذا القصور التشريعي الذي لم تتم تغطيته في حينه لعدم البدء في تطبيق الرصد الإلكتروني وتفعيله في ذلك الوقت.

ثانياً: في جميع أنظمة المرور على المستويين الإقليمي والدولي، يتم ربط المخالفة بسجل المخالف الفعلي وليس مالك المركبة، ويتم التعامل مع المخالف أياً كانت هويته من خلال الملف الخاص به مشتملاً على (ما له وما عليه) من مخالفات وحوادث مرورية منذ بداية حصوله على رخصة القيادة المحلية الرسمية.

ثالثاً: هناك عدد لا يستهان به من علماء دين وحقوقيين وإعلاميين إضافة إلى شرائح مختلفة من المجتمع طالبوا بإعادة النظر في تطبيق بعض مواد هذا النظام ومن أهمها المادتان المذكورتين.

رابعاً: تطبيق المخالفة على (مالك السيارة) وليس على المخالف الحقيقي، أضر بمالكي السيارات مادياً، ومعنوياً ولم يحقق هدف ومضمون تلك المواد من تصحيح سلوكيات المخالفين من خلال إعادة التأهيل للجوانب الصحية والنفسية والمعلوماتية، وهذا ما تم تأكيده من قبل المقدم علي بن ضبيان الرشيدي ضمن التوصية رقم (٨) الواردة في ورقة العمل ونصها: (تطبق المخالفات بشكل مباشر على السائق المخالف وليس على المركبة.

خامساً: بالرجوع إلى المواد: السابعة والخمسين، الثامنة والستين، والثالثة والسبعين، نجد أنها خاطبت المخالف وهو قائد السيارة في تحمل جميع تبعات المخالفات المرورية المنصوص عليها في المادة سابقة الذكر.

سادساً: نصت المادة الثامنة والثلاثون من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي، رقم (أ/٩٠). وتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٧هـ على أن: (العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نص نظامي ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي). وهذا تدعيم لتطبيق

العقوبة والغرامة على المخالف الفعلي وليس مالك السيارة.

سابعاً: أشار التقرير الإحصائي السنوي لعام ١٤٣١هـ الصادر عن الإدارة العامة للمرور - شعبة الإحصاء إلى أن مجموع المخالفات على مستوى المملكة ممثلة ٢٣ بنداً من المخالفات قد تجاوزت (٨,٩٤٧,٩٥٥)، وأن مخالفات السرعة الزائدة تحديداً قد ارتفعت بنسبة زيادة عن العام الذي سبقه بـ (٤,٨٪)، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة عدد الحوادث لذلك العام عن العام الذي سبقه بنسبة (٢,٨٪)، ونسبة الإصابات (١١,١٥٪)، أما الوفيات هي الأخرى فقد ارتفعت بنسبة (٧,٤٪). أما ما يتعلق بإحصائيات مدينة الرياض للعام نفسه فقد أشار التقرير إلى ما يلي: عدد الحوادث في منطقة الرياض انخفض بنسبة ١١,٧٪عام ١٤٣١هـ مقارنة بعام ١٤٣٠هـ، إلا أنه في المقابل ارتفع عدد الإصابات فأصبح (٤٢,٢٪)، وارتفع عدد الوفيات فأصبح (٥٩,١٪)، كما ارتفع عدد المخالفات بنسبة (٢,٤٪) لنفس الفترة.

وجاء تقرير عام ١٤٣٢هـ ليؤكد هو الآخر على الحقائق، حيث ارتفع عدد الحوادث لهذا العام عن العام السابق بنسبة ٨,٥٪، وزادت نسبة الإصابات بنسبة ١,٥٪، كما زادت نسبة الوفيات بنسبة ٧,٨٪. وعلى مستوى الرياض زادت نسبة الحوادث ٢٣,٧٪، ونسبة الإصابات ٢١٪، ونسبة الوفيات ٨,٥٪.

هذه الأرقام الصادرة عن الإدارة العامة للمرور تعطي مؤشراً واضحاً عن أن إجراءات الضبط الآلية وتركيز المخالفات وما يتبعها من غرامات مالية مضاعفة لا جدوى لها، وعدم اقتراح معالجة صريحة وواضحة لتلك المخالفات المرورية كانت أحد الأسباب لتلك المؤشرات والإحصاءات المتزايدة، إذ لا يمكن المضي قدماً في المزيد من المخالفات دونما تفعيل واضح لأهم البرامج التي تعالج هذه الحالة، لتنفيذ نظام النقاط، لأنه يشتمل على نظام المعالجات وينسجم مع ما ورد في المادة (٧٦) من نظام المرور الجديد ولائحته التنفيذية في فقراتها ٣/٥٦ بالتأكيد على إعادة تأهيل المخالفين ضمن منظومة تدريبية وتعليمية.

ثامناً: تطبيق إجراءات المخالفات المرورية بحق المالك من خلال رخصة السير وتحميل المالك تبعات تلك الغرامات لم يحقق الأهداف المرجوة من مضمون ومحتوى مواد نظام

المرور، ومن ضمنها المادة السادسة والسبعون، والإحصائيات المشار إليها أعلاه توضح ذلك.

تاسعاً: معظم الدراسات والإستراتيجيات المرورية الحديثة ومن بينها «دراسة تطوير النقل داخل مدن المملكة» والتي صدرت عن المنتدى الاقتصادي بالغرفة التجارية بالرياض وتمت مناقشتها في المنتدى الذي عقد بتاريخ ٢٢ محرم ١٤٣٣هـ، بالرياض، حيث تمت مناقشة نتائج وتوصيات هذه الدراسة وكانت التوصية الأولى من توصياته والتي تضمنت التأكيد على تفعيل نظام النقاط باعتباره السبيل لمعالجة السلوكيات والأخطاء المتكررة من السائقين والتي تمثل قرابة ٨٠٪ من مسببات الحوادث المرورية.

عاشراً: وافقت المملكة على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية بشأن حركة المرور على الطرق، فيينا ٨ نوفمبر عام ١٩٦٨م، حيث صدر قرار مجلس الشورى رقم ٧٢/١١٠ وتاريخ ١٤٣٢/٢/٦هـ، بالموافقة عليها وبناء عليه صدر المرسوم الملكي رقم (م ٣٧) وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٩هـ، وتنقسم هذه الاتفاقية إلى قسمين: القسم الأول: وهو ما يهمنا في هذا الصدد يتعلق بتنظيم وتوحيد أنظمة السير على الطريق. هذه الاتفاقية ملزمة لجميع الدول التي انضمت إليها، ومن بينها المملكة العربية السعودية، من حيث الإجراءات الإدارية والفنية المتعلقة بالطريق والسائق والسيارة، وتمشياً مع هذه الاتفاقية يتوجب أن يكون التعامل من حيث المخالفات المرورية مع السائق وليس المالك.

وللحيثيات السابقة نرى أن التوجيه الكريم لسمو ولي العهد بإعادة النظر في الملاحظات التي وردت على أداة الضبط «ساهر» من قبل وسائل الإعلام أحدث تفاعلاً وتفاؤلاً، ويشكّل بلا شك خطوة إيجابية مهمة ومساندة لدور مجلس الشورى بصفته التشريعية وكونه معنياً بإصدار الأنظمة ومتابعتها وتعديل ما يتوجب، خصوصاً وأن أداة الضبط «ساهر» أداة جيدة وضعت لخدمة المجتمع والحد من الحوادث، ومن المفيد إعادة دراستها تشريعياً وتنفيذياً وتطويرها للأفضل، والأخذ بالملاحظات، وهذا ما قصد من التعديل.

ومن المأمل أن يسفر التوجيه الكريم للفريق المختص عن وضع الحلول والمعالجات ليصبح «ساهر»، آلية مهمة من آليات الضبط والإصلاح، خاصة وأن هذه اللائحة، تم التأكيد عليها من خلال نظام المرور في مادته السادسة والسبعين، وأن اللائحة الجديدة

قد عالجت معظم السلبيات السابقة الفنية والإدارية والتشريعية بما يضمن التعامل على هذه الخلفية وما يتبعها من تطبيقات كسائق وملف (سجل مروري) للتعامل مع المخالف، إما قضائياً في ما يستحق من عقوبة أو فنياً فيما يستحق من حساب نقاط أو تعليمياً أو تثقيفياً بما يستحق من إعادة تأهيل.

اقتراحات لمواجهة جشع التجار

قدم أحد المواطنين عريضة لمجلس الشورى، عرض فيها عدة اقتراحات لعدة موضوعات، حيث جاء في عريضته:

معالي رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ـ وبعد،،

أقدم لمعاليكم المقترحات التالية:

(١) تأسيس شركة استيراد كبرى بمبلغ عشرة مليارات ريال وتطرح للمساهمة وسوف يتم تغطية المبلغ خلال أسبوع إن شاء الله ولا مانع من ضم الموردين إلى هذه الشركة كما جرى ضم الصيارفة إلى بنك البلاد.

(٢) طرح المساهمة بتأسيس جمعية تعاونية استهلاكية في كل المدن وتطرح أسهمها وسوف يتم التغطية خلال أسبوع إن شاء الله على أن تبيع بالسعر الرسمي بدلاً من جشع التجار.

(٣) تطرح شركة مساهمة للأدوية وسوف يتم التغطية إن شاء الله خلال أسبوع لتوافر النقد لدى الموردين وللحد من جشع الصيادلة.

(٤) نرجو من مقام مجلس الشورى دراسة اقتراح نظام ينص على سجن كل من يتستر على الأجنبي الوافد المخالف لمدة سنة مع غرامة خمسين ألف ريال.

(٥) كما أن هنالك نزف للعملة المحلية، فتحويلات الوافدين بلغت أكثر من تسعين ملياراً وهذا إهدار لقيمتها.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ...

أقدم لمعاليكم المقترحات التالية :

١- تأسيس شركة كبرى استيراد بمبلغ عشرة مليارات وتطرح للمساهمة وسوف يتم تغطية المبلغ خلال أسبوع إن شاء الله ولا مانع من ضم الموردون إلى هذه الشركة كما جرى ضم الصيارفة إلى بنك البلاد .

٢- طرح المساهمة بتأسيس جمعية تعاونية استهلاكية في كل المدن وتطرح أسهمها وسوف يتم التغطية خلال أسبوع إن شاء الله على أن تبيع بالسعر الرسمي بدلاً من جشع التجار كما هو معمول به في دولة الكويت .

٣- تطرح شركة أسهم للأدوية وسوف يتم التغطية إن شاء الله خلال أسبوع لتوافر النقد لدى الموردون وللحد من جشع الصيادلة .

٤- نرجو من مقام مجلس الشورى دراسة نظام ينص على سجن كل من يتستر على الأجنبي الوافد لمدة سنة مع غرامة خمسون ألف ريال .

٥- أن هنالك نزف للعملة فتحويلات الوافدين أكثر من تسعين مليار وهذا إهدار للعملة وسوف إن لم نعمل على سد هذا النزف سوف نندم مستقبلاً ونتعرض إلى لعنة الأجيال .

مواطن يطالب بدراسة وضع ذوي الاحتياجات الخاصة

رفع المواطن يحيى السميري عريضة لمجلس الشورى تحدث فيها عما يلاقيه المعاقون من صعوبات في حياتهم اليومية وطلب مساعدتهم على تفعيل والحصول على حقوقهم. وقال:

استبشرنا خيراً بمواكبتنا الدول المتقدمة بوجود هيئة حقوق الإنسان ضمن الجهات الحقوقية الأساسية في دولتنا، وفرحنا أيما فرح بخبر إنشاء وحدة خاصة (لحقوق المعاقين) تعمل على تفعيل المجلس الأعلى للمعاقين الذي تم تأسيسه عام ١٤٢١هـ.

الآن وبعد مضي عدة سنوات، ماذا استفدنا من هذه الوحدة!! وماذا قدمت (للمعاقين)؟

وعلى هامش الندوة (هيئة حقوق الإنسان بين الواقع والمأمول) والتي انعقدت العام الماضي قابلت معالي رئيس الهيئة، وبينت له أننا مجموعة معاقين تقدمنا بعريضة نطالب بحقوقنا لمجلس الشورى وظروفنا الصحية لا تساعدنا على متابعتها وأحوالنا المادية لا تمكننا من دفع أتعاب المحامي، وطلبت منه مساعدتنا ومد يد العون لنا، ووعدني خيراً.

استبشرنا خيرا بمواكبتنا الدول المتقدمة بوجود هيئة حقوق الإنسان ضمن الجهات الحقوقية الأساسية في دولتنا .

وفرحنا أيما فرح بخبر إنشاء وحدة خاصة لحقوق المعاقين تعمل على تفعيل المجلس الأعلى للمعاقين الذي تم تأسيسه عام ١٤٢١ :

نشر الخبر في صحيفة عكاظ الثلاثاء ٣٠ / ١١ / ١٤٢٩هـ العدد/٢٧١١

الآن وبعد مضي عدة سنوات، ماذا استفدنا من هذه الوحدة!!! وماذا قدمت (للمعاقين)

***

على هامش ندوة (هيئة حقوق الإنسان بين الواقع والمأمول) والتي انعقدت بتاريخ قصر أنها الثلاثاء٢٦ - ١٤٣٢هـ قابلت معالي رئيس الهيئة

وبينت له أننا مجموعة معاقين تقدمنا بعريضة نطالب بحقوقنا لمجلس الشورى وظروفنا الصحية لا تساعدنا على متابعتها وأحوالنا المادية لا تمكننا من دفع أتعاب محامي لمتابعتها، طلبنا مساعدتنا ومد يد العون لنا، ووعدني خير .

***

لم نأس لعدم تجاوبهم وتلقينا لهم العذر وقبل شهرين تقريبا سافر الأخ فالح الهاجري من المنطقة الشرقية إلى الرياض محملا صوته كرسيه المتحرك متكبدا عناء السفر وتبعاته

رغم ظروف تنقل قدميه، وقابل معالي الرئيس مرة أخرى

وشرح له ما شرحت وطلبه ما طلبت .ولكن لا حياة لمن تنادي.

***

ارتفعت أصوات المعاقين وأهاتهم وراء أنينهم وشكواهم في وسائل الإعلام بعداد أيضا أن حقوق المعاقين لدينا حبرا على ورق ، وأن هيئة حقوق الإنسان تخدم الوافدين بينما لا نراها تخدم الصوت للمعاقين السعوديين .

السؤال..هل حقوق المعاقين السعوديين بحقوقهم تتحدد قدرات هيئة حقوق الإنسان ؟؟؟

اللهم أرحمنا برحمتك ولا تحوجنا إلا لك يا أرحم الراحمين

الكاتب / يحيى السميري

خريجو علوم الحاسب يطلبون حلاً

رفع أحد المواطنين عريضة لمجلس الشورى طالب فيها بدراسة وضع خريجي علوم الحاسبات من جامعتي طيبة والملك عبد العزيز، وتحدث مقدم العريضة عن الظروف التي واجهوها ومنها رد الخدمة المدنية أن تخصصهم غير مصنّف، وقال:

معالي رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ـ وبعد،،

بعد التحية وكامل التقدير يسرنا أن نرفع خطابنا هذا المدمج فيه مظلمتنا لكم سيدي، حيث إننا مجموعة من أبناء هذا الوطن المعطاء خريجي جامعتي طيبة والملك عبد العزيز تخصّص علوم الحاسبات عاطلين عن العمل منذ سنوات نبحث عنه فلا نجده، ونتمنى أن نكون فعّالين في بناء هذا الوطن ورفعة شأنه. علماً بأنه يوجد فينا من أعلن اسمه قبل سنوات في وزارة الخدمة المدنية، ولكن لم يتم توظفينا، وقيل لنا إن تخصصنا غير مصنّف، ونحن خريجي جامعات المملكة العربية السعودية، وقد خاطبنا الجامعة لمخاطبة وزارة الخدمة المدنية ولم يتغير شيء.

عدد من الموظفين يطالبون بدراسة وضعهم الوظيفي

رفع عدد من المواطنين الموظفين في جهاز الدولة عريضة لمجلس الشورى طالبوا فيها بالنظر في وضعهم خاصة فيما يتعلق بضم الخدمة لنظام التأمينات، حيث قالوا:

فضيلة رئيس مجلس الشورى بالرياض-- السلام عليكم

نرفع إلى مقامكم الكريم هذه الشكوى، حيث لنا سابق خدمة على بند ١٠٥ ولم تحتسب كخدمة رسمية يستفاد منها في التأمينات الاجتماعية أو في التقاعد المدني، والخدمة هي ١٠ سنوات، و١٨ سنة، و١٤ سنة، و١٢ سنة و١٥ سنة، و٨ سنوات، و٩ سنوات، و٦ سنوات، وغيرها لم تحتسب في الخدمة سوى في التأمينات الاجتماعية أو في التقاعد المدني، وقد أصدر مدير عام الشؤون المالية والإدارية بوزارة العدل قراراً بضم خدمة الموظفين الجدد، الموظف الجديد تم ضم خدماته، والموظف القديم الذي بذل جهده وسنوات عمره أفناها في وزارة العدل لم يتم ضمها حتى الآن وبذل جهده وأخلص في عمله وبذلك شبابه من باب أولى ضم خدمات الموظف القديم على بند ١٠٥ حماية وحفظاً لحقوقه، ونحن نطلب من معاليكم النظر في المساواة أسوة بزملائنا في وزارة العدل الذين تم احتساب خدماتهم على بند ١٠٥ مثلنا، البند واحد بند ١٠٥، والوزارة واحدة وزارة العدل والعمل واحد، كيف يتم احتساب خدمة الموظفين الجدد والذين لم سابق خدمة لم تضم حتى الآن، وضمت في وزارة التربية والتعليم، وكذلك الطيران المدني، ومصلحة الجمارك، وبقية الوزارات.

وقد راجعنا مكتب التأمينات الاجتماعية بالطائف، وقالوا وزارة العدل هي السبب في ذلك، إذا جاء أمر من وزارة العدل بضم خدماتكم على بند ١٠٥، وإذا لم يصدر قرار رسمي من وزارة العدل لا نضم خدماتكم مهما كان الأمر. والله يحفظكم للعدل والمساواة والإنصاف والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التدخين آفة هذا الزمان

وفاة مدخن كل ست ثوانٍ والـدول الفقيرة هي الأكثر تضرراً

أكد تقرير لمؤسسة الرئة العالمية أن حالات الوفاة الناتجة عن التدخين قد زادت بنسبة ثلاثة أضعاف تقريباً مقارنة بالعقد الأخير، بينما تحاول شركات التبغ الكبرى تقويض أي جهود لمكافحة التدخين وإنقاذ حياة ملايين البشر.

وحذرت مؤسسة الرئة العالمية وجمعية السرطان الأمريكية أيضاً من أن استمرار معدلات التدخين الحالية دون تغيير سوف يتسبب بوفاة ما يقرب من مليار شخص بالعالم، ما يعادل وفاة شخص كل ست ثوانٍ، إما بسبب تدخين السجائر أو نتيجة تعرضهم لدخان سجائر الغير ما يعرف بالتدخين السلبي.

يذكر أن التدخين يتسبب في الإصابة بسرطان الرئة وغيره من الأمراض الرئوية الحادة، بالإضافة لكونه عامل خطورة أساسياً لأمراض القلب، الذي يأتي على رأس قائمة أسباب الوفاة الأولى في العالم.

الدول النامية هي الأكثر تضرراً

ويشير تقرير مؤسسة الرئة العالمية الذي صدر بمناسبة مرور عشرة أعوام على إصدار أول «أطلس للتبغ»، إلى أن التبغ قد تسبب بوفاة ٥٠ مليون شخص في العشر سنوات الماضية، وأنه مسؤول عن ١٥٪ من حالات الوفاة عند الرجال و٧٪ عند السيدات.

ويكشف التقرير أن التبغ يعد في الصين السبب الأول للوفاة، حيث يتسبب بمصرع ١,٢ مليون شخص سنوياً، ومن المتوقع ارتفاع هذا الرقم إلى ٣,٥ مليون بحلول عام ٢٠٣٠.

وشرح ميخائيل إريكسون أحد كتاب التقرير ومدير معهد الصحة العامة في جامعة ولاية جورجيا أنه «وبالرغم من تراجع معدلات التدخين في العالم المتقدم فإن أعداد المدخنين في تزايد في المجتمعات الفقيرة، مشيراً إلى أن ٨٠٪ من الوفيات الناتجة عن أمراض التدخين تحدث في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وحذر إريكسون قائلاً: «إن لم نتحرك الآن لمواجهة المشكلة فسوف تكون أكثر مأساوية في المستقبل، وحالات الوفاة الناتجة عن التدخين ستتزايد خاصة في الدول النامية في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط».

من جهته اتهم بيتر بالديني الرئيس التنفيذي لمؤسسة الرئة العالمية شركات التبغ بجني الأرباح، مستفيدين من جهل العامة بالتأثير الفعلي للتدخين، كما أنها تضلل المستهلكين بهدف تخريب السياسات الصحية الهادفة للحد من التدخين، والتي بإمكانها إنقاذ حياة ملايين البشر.

ويفصل تقرير مؤسسة الرئة العالمية كيف أن شركات التبغ العالمية تحاول إفشال سياسات منع التدخين عبر رفع قضايا لمنع إجراءات أخذتها بعض الدول كإجبار هذه الشركات على بيع السجائر في علب بيضاء، لا تحمل أي علامة تجارية أو إجراءات منع التدخين في الأماكن العامة ومنع الإعلانات الخاصة بالسجائر أو إلزامها رفق تحذيرات صحية على علب السجائر.

كما يشير التقرير إلى الأرباح الهائلة لشركات التبغ الكبرى، حيث بلغت أرباح أكبر ست شركات ما يقرب من ٣٥,١ مليار دولار عام ٢٠١٠، وهو الرقم الذي يساوي مجموع أرباح شركات كوكاكولا وميكروسوفت وماكدونالدز معاً.

علاج جديد لخفض الكولسترول

توصل باحثون أمريكيون لعلاج جديد يساعد على تخفيض الكولسترول في الجسم، وذلك بحقن المريض بأجسام مضادة أحادية مستنسخة تبين أنها تعمل على تقليل مستويات الكولسترول العالي بنسبة تصل إلى ٧٢٪.

ويمكن لهذه الطريقة العلاجية الجديدة أن تساعد في تقليل مستوى الكولسترول السيئ LDL عند الأشخاص الذين لا يستجيبون لعلاجات خفض الكولسترول التقليدية مثل الإستاتين أو من لا يتمكن من تحقيق المستوى المطلوب من الكولسترول بالإستاتين وحده.

وصرح جيمس ماكيني المدير التنفيذي لهيئة البحوث الإكلينيكية الوطنية أثناء الاجتماع السنوي لجمعية أمراض القلب الأمريكية بشيكاغو بأن الطريقة العلاجية الآن في قيد التجريب، وإذا ما لاقت نجاحاً فسوف تصبح طريقة جديدة تماماً في تقليل الكولسترول في الدم .

ويقول الباحثون إن مكونات هذا العقار الجديد تعمل على تقليل الكولسترول من

بريطانيا تفتح أكبر بنك للمعلومات الصحية أمام الباحثين

يفتح البنك البيولوجي البريطاني، وهو أكبر قاعدة بيانات صحية في بريطانيا، أبوابه أمام الباحثين في المملكة المتحدة وجميع أنحاء العالم.

ويشمل البنك البيولوجي نحو ٢٠ تيرابايت من البيانات المخزنة بشكل آمن، وهو ما يعادل ٣٠ ألف اسطوانة سي دي، والتي تغطي الحالة الصحية لنصف مليون شخص.

والهدف من إنشاء هذا البنك البيولوجي تحسين طرق الوقاية من الأمراض وسرعة تشخيصها وعلاجها على نطاق واسع، مثل أمراض القلب، والسرطان، والسكري.

وقالت سالي ديفيز مستشارة الشؤون الصحية بوزارة الصحة البريطانية إن هذا البنك البيولوجي سيكون «مصدراً فريداً من نوعه على مستوى العالم» للمعلومات.

وقد بدأ البنك البيولوجي البريطاني في اختيار المشاركين فيه منذ ثلاث سنوات، وكان يقتصر اختيار الأشخاص على الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٦٩ عاماً.

وقد قدم كل شخص إجاباته على أسئلة تتعلق بحالته الصحية، ونمط الحياة المتبع، والنظام الغذائي، وحالة الذاكرة، والعمل، وتاريخ العائلة.

وحدد البنك أيضا مجموعة من الفحوص التي أجراها، مثل فحص ضغط الدم، والنبض، والطول، والوزن، وكمية الدهون الموجودة بالجسم، ووظائف الكلى، بالإضافة إلى تقديم عينات من اللعاب، والدم، والبول.

وشارك في هذه القاعدة الشاملة للبيانات ٢٦ ألف شخص ممن يعانون من مرض السكري، و٥٠ ألف شخص ممن يعانون من مشاكل في المفاصل، و١١ ألف ممن يعانون من نوبات قلبية. وستتم متابعة الحالة الصحية لهؤلاء الأشخاص لعدة سنوات مقبلة.

وهناك أمل في أن يتيح هذا البنك البيولوجي للعلماء فرصة التحقيق في الأسباب التي تجعل بعض الأشخاص دون غيرهم يصابون بأمراض معينة في مرحلة منتصف العمر، حتى يتمكنوا من تطوير إستراتيجيات العلاج والوقاية من هذه الأمراض.

وستتاح المعلومات في قاعدة البيانات للباحثين من بريطانيا ومن الخارج والذين سيتمكنون من استخدام هذه البيانات في عملهم ولكن دون الإفصاح عن هوية أصحابها.

وقال السير روري كولينز كبير الباحثين بالبنك البيولوجي البريطاني:« هذا يوم سعيد جدا بلا شك في مجال البحوث الطبية، ليس فقط في المملكة المتحدة ولكن في جميع أنحاء العالم».

وأضاف: «نحن ممتنون للمشاركين لثقتهم ولدعمهم لنا حتى الآن. وهم لم يشاركوا ليروا هذا المشروع معطلاً، فجميعنا نريد أن نرى هذا المصدر يستخدم على نطاق واسع لتحقيق الفوائد المرجوة في مجال الصحة والرفاهية».

وأضافت سالي ديفز، كبيرة المسؤولين بوزارة الصحة البريطانية: «إن البنك البيولوجي البريطاني هو مصدر فريد من نوعه على مستوى العالم ويضع المملكة المتحدة في مقدمة الساعين لفهم الأسباب التي تجعل الأشخاص يصابون بأمراض تهدد حياتهم أو تنهك صحتهم».

ويقوم بتمويل هذا البنك البيولوجي كل من «ويلكم ترست»، ومجلس البحوث الطبية، ووزارة الصحة البريطانية، وحكومة اسكتلندا، وحكومة ويلز، وجمعية مكافحة أمراض القلب البريطانية.

الجسم بمساعدة الكبد. وقد تم استنساخ هذه الأجسام المضادة الأحادية من خلية واحدة.

وقد تم حقن ثلاث مجموعات بالعقار الجديد بجرعات عالية ومتوسطة ومنخفضة كل أسبوعين. وتم حقن مجموعتين بجرعة عالية جداً من العقار كل أربعة أسابيع. وتم حقن المجموعة السادسة بعقار وهمي.

بعد مرور ١٢ أسبوعاً وجد الباحثون أن الأشخاص الذين حقنوا بجرعة منخفضة جداً من العقار قد سجلوا انخفاضاً في الكولسترول بنسبة ٤٠٪. ومن حقنوا بجرعة متوسطة تمكنوا من تقليل الكولسترول بنسبة ٦٤٪ . أما من تم حقنهم بجرعة عالية سجلوا انخفاضاً في مستوى الكولسترول وصل إلى ٧٢٪.

بالنسبة للمجموعتين اللتين حقنتا بجرعة عالية جداً من العقار كل أربعة أسابيع فقد سجلوا انخفاضاً في مستوى الكولسترول بنسبة تراوحت بين ٤٣٪ و ٤٨٪. ويشير الباحث إلى أن الطريق لا يزال طويلاً قبل أن يصبح العقار الجديد متاحاً للعامة.

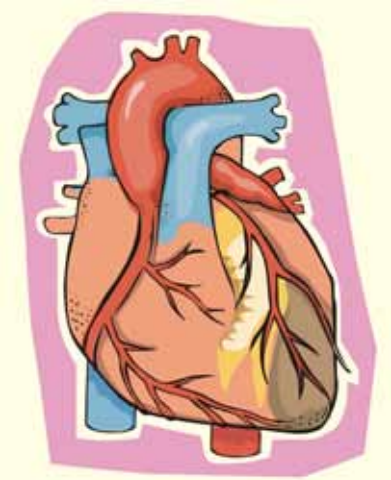

المجلس يحسم نزاعاً حول الحجاج الصوماليين

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفوقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء بعدد ١٣٩ في ١٣٥٢/١/٦هـ، المشتملة على موضوع دلالة بلدة مقديشو المتنازع عليها بين علي أفندي وحمزة كابلي وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر في عموم الأوراق المرفوقة ظهر ما يأتي:

إن لجنة الحج قد أخذت قراراً بعدد ١٥ في ١٣٥١/٨/٢١هـ، بالموافقة على قرار هيئة المطوفين رقم ٥٨ في ١٢ شعبان ١٣٥١ لاعتماده على استناد قوي معتبر في تابعية مقديشو للصومال الإيطالي منذ عهد بعيد وذلك الاستناد هو مذكرة وزارة الخارجية الجليلة رقم ٣٥/٤/٥٤ في ٨ شعبان ١٣٥١هـ ولكون التقرير الذي بيد المستدعي حمزة بن عبدالله كابلي المؤرخ في ١٤ جمادى الآخرة يتضمن بأن الصومال هم من ضمن تقريره.

إن المجلس قد أصدر قراراً برقم ١٥٥ في ١٣ رمضان ١٣٥١هـ بالموافقة على قرار لجنة الحج المنوه عنها أعلاه، وأيد قراره هذا بقرار آخر رفع بعدد ٣٣٠ في ١٣٥١/١٠/١١هـ.

إن لجنة الحج قد اتخذت قراراً أخيراً بعدد ٨٤ في ١٣٥١/١٢/٢٦هـ رجعت فيه عن قرارها الأول ووافقت على قرار هيئة الدللاء بالمدينة المنورة عدد ١١ في ذي القعدة ١٣٥١هـ المتضمن عائدية مقديشو لعلي أفندي للأسباب التالي:

إن القرارين المنوه عنهما أعلاه في قرار لجنة الحج المرفوق عدد ٨٤ في ١٣٥١/١٢/٢٦هـ قد أثبت حصول الأقدمية بلا معارض لجهة علي أفندي.

لأن تقرير علي أفندي أقدم تاريخاً من تقرير حمزة كابلي.

لأن تقرير حمزة كابلي قد اشترط فيه إعادة ما هو من حقوق غيره في الصومال نفسها فضلاً عما اختلف فيه رأساً طبق الأصول المتبع بين الدللاء.

إن من المتبع والمحافظ عليه أمر جلالة الملك المعظم أيده الله تعالى إجراء التعامل في شؤون كل طائفة من ذوي العلاقة بالحجاج طبق قواعدها القديمة ا.هـ. وقد وضعت لجنة الحج في قرارها المذكور أنه بالنظر إلى أن لكل من حمزة كابلي وعلي أفندي بينات من الحجاج القادمين تشهد لكل واحد منهما طبق دعواه وكلها مرفقة بهذه الأوراق ومنها ما هو وارد من المدينة بعدد ١١ ومن شيخ المطوفين ولدى اللجنة نفسها وتعارض هؤلاء الشهود في شهادتهم في الموضوع:

لم تجعل اللجنة من شهادتهم محلاً للاستناد وأن تقرير كل واحد منهما لا ينص صراحة على أن مقديشو له، فالعمدة إذاً لمعرفة وجه الصواب باختصاصها بأحد الجانبين إنما هو قرار هيئة الدللاء السابق المؤيد بقرارها اللاحق على اختلاف أشخاص كل من الهيئتين للأسباب الموضحة أعلاه.

- وبإمعان النظر في قرار هيئة الدللاء التي اعتمدت على لجنة الحج في قرارها السابق ظهر أن في جملة المستندات التي استندت عليها لجنة الحج في القرار المذكور شهادة الحجاج الواردين من بلدة مقديشو لما وقع التنازع بين المتداعين.

فيتضح مما ذكره أعلاه أنه لم يرد في الأوراق المرفوقة ما يوجب عدول المجلس عن قراره السابق وعليه قرر الأكثرية ما يأتي:

بالنظر إلى أن لجنة الحج أوضحت في قرارها أنها قد أسقطت ولم تعتبر شهادة شهود الطرفين لتعارضها في موضوع واحد ثم اعتمدت على قرار هيئة الدللاء المنوه عنها أعلاه عدد ١١ وقد ظهر أنه مستند على شهادة الحجاج الواردين من بلدة مقديشو لما وقع التنازع بين المتداعين وبناء على ما هو موضح أعلاه فإن المجلس لم ير ما يوجب العدول عن قراره السابق عدد ١٧٣ في ٩ شوال ١٣٥١هـ.

ورغبة في قطع النزاع بين الطرفين وحيث إنه أمثال هذه التقارير هي من حقوق جلالة الملك المعظم فإن المجلس يرى إذ استنسب الرأي العالي أنه إذا وجد من يقطن بلدة مقديشو من الجنس المقرر لعلي صالح من السواحل والزنجبار وتوابعها الموضحة في تقريره وجاء إلى أداة الفريضة فيعطى له، وما عدا ذلك فالعمدة فيه على ما جاء في قرار المجلس عدد ١٧٣ وتاريخه الموضح أعلاه. هذا ما ارتأه المجلس حسماً للنزاع وتوسطاً في الموضوع.

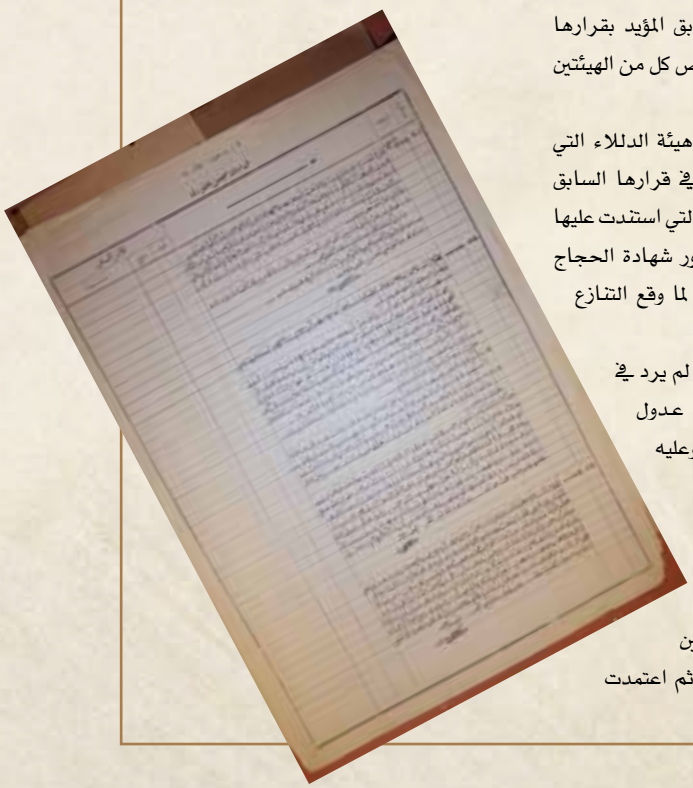

إلزام مدير مرفأ ثول بتسديد عجز الرسوم

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفوقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء بعدد ٧٩٤ في ١٣٥٢/١/١٩هـ والمشتملة على موضوع كفالة مأمور ثول والعجز الواقع في تسديد واردات المرفأ والحجر الصحي بثول لشهر ذي القعدة ١٣٥٠هـ نظراً لوفاة مأمورها أ.هـ.

وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر في قرار المجلس المالي المتخذ في هذا الصدد عدد ٤٥٨ في ١٣٥١/١٢/٢٢هـ ظهر أن المجلس المالي يرى أن مسؤولية العجز المنوه عنه واقعة على الدائرة الرئيسة للمرافئ لعدم قيامها بواجب المراقبة على المأمور المذكور لتوريد ما تحصل لديه في الأوقات المقررة يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً، ويظهر من فحوى المعاملات أن الحاصلات المتأخرة حصل فيها التصرف في الشهر الذي وردت فيه فكان الواجب على مدير مصلحة خفر السواحل حجز مخلفات المتوفى لتسديد العجز الواقع عليه. أ.هـ.

وعليه قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

إن الإهمال في عدم أخذ الكفالة في الابتداء على مأمور مرفأة ثول كان من المدير السابق.

إن العجز الواقع الذي ظهر بعد وفاة المأمور، فالمتسبب في عدم مراقبته وتأخير الرفع في الأوقات المقررة وعدم الحجز على مخلفاته لتسديد العجز الواقع فالمدير السابق هو المسؤول، وعلى هذا حصل التوقيع.

إعفاء أصحاب الدور السكنية من رسوم النظافة والإضاءة

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفوقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء رقم ٦٤٠ في ١٣٥١/١/٢٤هـ المشتملة على ما يأتي:

أن رئيس بلدية ينبع يفيد في خطابه المرفوق عدد ١٢٠٣ ذو القعدة ١٣٥١هـ أنه تلقى أمراً يقضي بالعفو عن استيفاء رسم التنظيفات والتنويرات على الدور الحالية في حين أن البلدية لم تستلم رسماً على الدور بموجب قرار المجلس المبلغ لها. بعدد ٧٣٤ في ٢٧/ ١٢/ ١٣٥٠هـ.

إن المجلس قد رفع للمقام العالي برقم ٤٢١ في ١٣٥١/١٢/٤هـ يستوضح عما يأتي: (١) هل لدى بلدية ينبع أمر يقضي باستيفاء رسم التنظيف على الدور خلاف الوكايل والقهاوي والدكاكين أم لا. (٢) وهل لديها أمر يقضي بمنعها من تقاضي الرسم المذكور. (٣) وفي حالة إذا ما كان لديها أمراً باستيفاء الرسم المبحوث عنه فما مقداره.

وقد وضح رئيس بلدية ينبع في خطابه المرفوق عدد ١١ في ١٥ محرم ١٣٥٢هـ ما يأتي: (١) أنه بتاريخ ١ جمادى الأولى ١٣٤٨هـ تبلغ من المقام السامي صورة قرار المجلس رقم ٤٦٧ في ٣٠ ربيع الأول ١٣٤٨هـ المقترن بالتصديق العالي وقد نصت المادة الثالثة منه على أن تستوفي البلديات رسماً باسم التنظيفات والتنويرات من ساكني الدور ومستأجريها رسماً موضحاً في القرار المذكور. (٢) ثم إنها تبلغت قرار المجلس رقم ٤٣٤ في ١٣٥٠/١٢/٢٧هـ ولم يصرح فيه غير استيفاء رسوم التنظيفات والتنويرات على ما يأتي: الوكائل والقهاوي والدكاكين، وهذا ما بعث البلدية إلى عدم استيفاء رسم التنظيفات والتنويرات على الدور سواء الخالية منها والمسكونة.

فيتضح مما ذكر أعلاه أنه ليس على الدور رسم للتنظيفات والتنويرات والذي حض المجلس على ذلك يومئذ هو عجز أرباب الدور عن دفع الرسم المذكور لفقر أهلها وإن أغلب سكانها من أهل البادية وأنه جرى تأمينه باستيفائه على الوكايل والقهاوي والدكاكين.

وعلى هذا حصل التوقيع.

من رجال الشورى

محمد بياري (١٣٢٧ ـ ١٣٨٧هـ)

ولد محمد بن محمود بن محمد بياري بمكة المكرمة عام ١٣٢٧هـ، وتلقى تعليمه الابتدائي بالكتاتيب على يد علماء المسجد الحرام في عصره.

التحق محمد بياري بالخدمة موظفاً بهيئة المراقبة القضائية عام ١٣٤٥هـ، وعمل في مديرية مالية مكة المكرمة عام ١٣٤٧هـ، ثم معاوناً لرئيس ديوان النائب العام عام ١٣٥٢هـ، فرئيساً لقلم التحرير بمديرية البرق والبريد، كما عين رئيساً لديوان المحاسبة حتى عام ١٣٧٢هـ.

عُين محمد بياري عضواً بمجلس الشورى اعتباراً من ١٣٧٢/٢/٣٠ـ ١٣٧٤هـ. وتوفي رحمه الله بمدينة جدة عام ١٣٨٧هـ.

رؤية لعمل لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

أمضيت وما زلت في لجنة الشؤون الخارجية قرابة أربع سنوات برلمانية. وقد عملت عضواً ونائباً للرئيس وأخيراً رئيساً للجنة. كانت تجربتي حافلة وثرية. وقد تولدت عندي انطباعات عن مسار اللجنة وفلسفة عملها، لكنني لم أركن لانطباعاتي فقط. لقد رأيت أن أتوسع في قراءات مختلفة عن عمل لجنة الشؤون الخارجية في بعض البرلمانات العالمية.

تُعد لجنة الشؤون الخارجية في معظم البرلمانات الدولية الذراع التشريعي لمؤسسات وجهات تشريعية عديدة في البلد. على أن للجنة الشؤون الخارجية مسؤولية تقديم تلك التشريعات إلى أعضاء البرلمان في جلسات موسعة أو جلسات للتقييم أو جلسات للاستماع. لا يمكن لأي جهة تشريعية أن تمرر نظاماً أو قانوناً يخص العمل الخارجي دون المرور به على لجنة الشؤون الخارجية، وبالتالي يصح القول أن لجنة الشؤون الخارجية مطبخ لإعداد ما يجعل القانون المقترح مقبولاً أو مرفوضاً.

يحتاج عضو لجنة الشؤون الخارجية إلى ثقافة سياسية يكتسبها من عمله، وهو معنيٌ أن يتهيأ له من الأسباب ما يجعله ملماً بالموضوعات السياسية والمسائل الدبلوماسية في الخارج. ولهذا كله تحرص البرلمانات الخارجية أن يكون واحد أو اثنان على الأقل ضمن وفود البرلمان المسافر إلى الخارج في أي مهمة. بل إن لدى بعض لجان الشؤون الخارجية صلاحيات واسعة بحيث يسافر بعض أعضائها إلى الخارج لمعرفة المزيد من المعلومات، ومقابلة ذوي الشأن قبل مناقشة موضوع يخص بلداً أو جهة أو مجموعة أو تكتلاً سياسياً.

ويرى آخرون أن تتمثل اللجنة في كل اتحاد برلماني محلي أو إقليمي أو دولي، ذلك أن المطلوب ليس المعرفة النظرية فقط، بل لابد من المعرفة على أرض الواقع.

وتعتمد البرلمانات الخارجية على أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في جلسات الاستماع إلى تقارير عن الأوضاع الخارجية، وردود الفعل الممكنة، وتحقيق مصالح البلد. وبالتالي يرى بعض المشرعين أنه يتوجب أن يكون بعض أعضاء لجنة الخارجية على دراية تامة بالموضوعات الساخنة. ومنهم من اقترح أن تقسم خريطة العالم إلى وحدات سياسية بحيث يختص عضو أو أكثر في وحدة واحدة، يستغرق العضو الجهد والعمل والإحاطة بكل ما يخص هذه الوحدة.

وفي حالة مجلس الشورى السعودي ما زالت لجنة الشؤون الخارجية تتمتع بصلاحيات ضمن صلاحيات مجلس الشورى نفسه. وهذا يستدعي الاقتراح أن يُعطي رئيس مجلس الشورى بحكم صلاحياته مزيداً من المشاركة الخارجية لأعضاء لجنة الشؤون الخارجية.

وأمر آخر وهو ألاّ ينتقل عضو مجلس الشورى بعد أن اكتسب مهارة ومعرفة إلى لجنة أخرى إلاّ بناء على رغبته، لماذا؟ لأن العمل الجاد والمخلص في اللجنة يتطلب تفرغاً وقراءات واسعة وتركيزاً وعلاقات عامة مع الدوائر السياسية والدبلوماسية. وهو إن حقق كل هذا فالأفضل أن يبقى في لجنته.

عضو مجلس الشورى
رئيس لجنة الشؤون الخارجية